

قوله ان الذين ينبئ الخ لما كان ظاهر النظم يقتضي ان يكون كل صحابته منادية بجميع آدابه صلى الله
على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجي وذلك باطل في نفسه ومستلزم
الصحابة في الفضل اوّلها بحمل الاسناد في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على عمومه كما في قوله
والبه [illegible] بقوله ان الذين ينبئ فيهم الادب بآدابه وبحمل الجمع الثاني على زائد الجنس
المستفاد من الاضافة فيه اي جنس الادب من حيث انه مختص بذاته صلى الله عليه وسلم و[illegible]
والانصباغ بصبغه حيث اورد بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير مما لا يمكن بقوله نقد [illegible]
الفناء في الاصطلاح الصوفية تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات [illegible]
صفة الحق مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما تعلق به الحديث كذلك حال الفناء في [illegible]
الوجود كما هو مذاق مشرب الشيخ ولعل المحشي سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان [illegible]
السعي في التأديب وانه بحمل صيغة التفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط ع م قو
وهذا المعنى في المدركة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى
في الذهن ان كانت ابتدائية والالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير جعلها مشارا اليها بتنزيلها
امتيازه وصيرورته نصب العين كالمشاهد وفي هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعاني في [illegible]
الحاصل لان المقصود مدح الكتاب والا ان خصوصية المحل غير معتبرة في النسبة والمسمى المعاني المدركة
[illegible] كذا يلزم الاشتراك او التجوز بالوضع العام ع م قوله من النبوة على وزن المرة و
وفي الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبي مأخوذا
فاصله غير الهمزة فعيل بمعنى المفعول وتصغيره نبي وجمعه انبياء وان جعلته مأخوذا [illegible]
سبي ثم فاصله الهمزة تصغيره نبيئ وجمعه نبآء على ما قال سيبويه حذف [illegible]
تركوا الهمزة فيه كما تركوه في الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة [illegible]
جمع انبياء لان الهمزة لما ابدلت والزم الابدال جمع جمع ما اصله الابدال
تكلفا اختاره وقيل المنقول من النبي كمعنى الطريق

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان
ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه
الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان الى صلة بالمصدر يعني سپاس وستايش
قوله لوليه اي للحري بحسب الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعا ان
ان الوهم لا يذهب الى ان الحمد به غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب
التي يجلب الطباع اليه لكون الحمد به زيدا قوله والصلوة اي الرحمة وافاضة الخير ما له من علو

2

جناب الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده
لتبليغ الاحكام ويظهر مما ذكر ما في الفقرة الاولى من وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن
الموافقة قوله وعلى آله اي اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كاطهار واطهر او جمع صحب بسكون الحاء
كنهر وانهار او صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب [illegible] على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على
افعال قوله الممتحنين بآداب الادب [illegible] اي الذين تنبت فيهم آداب الادب
والاتصال [illegible] في ذاته صلى الله عليه وسلم قوله هذه اي ما سيلقى عليك قوله
فوائد جمع فائدة من الفيد [illegible] قوله بحل مشكلات الكافية المشكل
من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء في الكافية
للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة قوله للعلامة التاء للمبالغة واطلق على الله سبحانه تعالى
مع انه المجد [illegible] توهم التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدي
كل يوم مطلعا ومن مائة واثنان وثمانين ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا الحال المغارب وقد
وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين

والتثنية بناء على ارادة سير في الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله اخرج

قوله نعمة الله قال في الحاشية النعم السابغة يعني ستر الله بما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه او ان

من محض فضله من غير سابقة عمل ويجوز ان يحمل كل منهما على الاحاطة اي احاطة الله بغفرانه وجعله ملاذه

قال في التاج النعم گناه پوشیدن فلا بد من التجريد اذا لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه مع ما ذكرنا

كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بحبوحة بضم الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة

الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى كلامه يعني جعل الله خيار جنانه مسكنگاه قوله نظمها

و رشته کشیدن جواهر استعير لتاليف لفظ كلام المرتبة المعاني المناسبة الدلالات على ما يقتضيه

سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان الفاظ الكلام كالدرر في الصفاء والغلاء

انما قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله في سلك التحرير السلك رشته والتحرير آزاد كردن والا

من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التقرير السمط بكسر السين رشته مرواريد …

والتحرير نقش خط بر كردن والمراد الكتابة والاضافة كما في السلك قوله للولد الاعز الاعز

ارجمند وگرامی وكلم باب قوله ضياء الدين يوسف كضياء والبيت … كانه …

الى الذين عن جناب التلهف والتلهف دريغ خوردن و اندوهگین شدن والى

٣

دريغ ودرد خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اي لانه في التسبب والبعث لهذا التاليف

كالعلة الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله

وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسنده بودن

و خود بسند كردن قوله ونعم الوكيل اگه بوى كار گذارند والجملة عطف على جملة هو حسبي والمخصوص

محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله … ان

كنايه از ترك ذلك الجعل كسر النفس وذلك الكسر بتخيل ان كونه من حيث ضعفه لا من حيث اشتماله

على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك من لفظهم فانهم انما يستحسنون …

فيما يعتقدون بنائه وما هو في مرتبة كتبهم لكن يعني توهم ترك الامتثال بالحديث الدال على الاسنة وهو ان

كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم اي اقطع اي لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان المأمور به

التلفظ سواء كان في الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله وبدأت بتعريف

الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه

يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء

انثبت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوع النحو وادعلى من قال

موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجع الى
الآخر تكلف **قوله** فمن لم يعرفا الم يتصور الم يصح البحث عن احوال المنسوبة اليهما فان قيل انها
منسوبة اليهما فلم ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل
التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم
المفكر لا بالقياس الى المتعلم فان قبل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى
ما يعلمه الذي طلب قلنا لا يلزم من لزوم علم الذي طلب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم ساميا غير
فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلمة
لكونها افرادها جزءا من افراد الكلام الخ اي سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما وجد جهة ا
في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقديم
الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني
اذا قدم في الكتابة توافقت في التقديم الوجودات ما عدا الخارجي **قوله** قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة واشتراكا في
جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي

في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التي تدل المناسبة
لان تشبيه بالجرح تاثيره بصحبة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان
المناسب ان يقال ان تاثيرا نفسها بقرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب
عليها من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من متشعبات القوة التي هي مدلول
الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها لا تخرج عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم منه وتيه
الاقدام في تاثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف **قوله** وهو الجرح الجرح بفتح الجيم
كردن **قوله** وقد عبر بعض الشعراء يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة **قوله** جراحات السنان
جمع جراحة بكسر الجيم خستگی السنان سر نيزه وعصا وتيزی هر چيزی لها التيام فراهم آمد
قوله جنس والبه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين **قوله** بدليل قوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع **قوله** وقيل
جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب **قوله** والكلم الطيب محمول على بعض الكلم فان
الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث فيجوز ان يعبر عنها
الكلم فيه وبلكن وبل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام

لجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا يبان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة ولقائل
ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ
وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف
ثم اذا الجنس يجرد عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمتنع
التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما منعنا
قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبعية كانت او صنفا عينها او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الو
مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية
اذا خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم
من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلمة كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد باعتبار
يعني ان بين الواحد والجنس تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس
قوله اللفظ في اللغة الرمي ورمي الشيء من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام

الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا
لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد
بالملفوظ لفظ حقيقة او حكما ولعل اختيار صاحب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا
المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل
تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله او بعد جعله بمعنى
الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ
بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به الانسان التلفظ
لفظ دال بالنسبة والتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف
والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب
الى انها كلمة اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التلفظ ومن ذهب
اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها قوله الانسان انما قيد به تقريبا لتصوير اللفظ في الفهم قوله
او حكما اي تلفظا حكميا وذلك فيما يشترك الملفوظ به في الاحوال قوله مهملا كان او موضوعا
قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان

مرادهم بالمستعمل هو الاعم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل

انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح ان يستعمل

ادم قبل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف

لانه في الاصل مصدر قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت

الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف

لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل كف على قوله

ولم يوضع له لفظ خاص به فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه

جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس وا

باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه داخلا الى غير ذلك قوله

والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله وكلمات الله تعالى

داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت

بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه او لان من شانها ان يتلفظ بها الانسان او لانها مما

يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين

ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها

لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عنه الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف

المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يجري ح [illegible] لكلمات الله تعالى فيما به وحي لفظ وما لا

المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان قوله والنصب على تقدير

ما نصب لتعيين شيء او ظرف قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم

فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجها بقيد حتى يرد عليه ارتكاب تعسف لا تعسفوا

حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل

جنسا والجنس فصلا لانه لم يقصد الوحدة اي الا ان مثل عبد الله علما داخل في كلمة عنده وخارج

عنها عند من قال لفظه واما في سبيل قوله لعدم الاستحقاق مطلقا الخبر للمبتدأ المحذوف والظرف

الاستحقاق وما حمله والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ او عدم [illegible] والى المذكور وان ثبت

لجريه وقد انتقضت بهذه الثلاثة بابسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز وكان الواضع

بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ قوله تخصيص شيء بشيء ملحوظا بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات

شيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد

جعل بل قصد المعنى به يتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور ح
عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة
على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما
والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع فلا يمكن ان يجاب عنه بتجريد
التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع
في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة الا وضع الا المجعول الواحد
والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه آثار جعل
ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا معنى واحد
ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث ان حال لم
ذلك الشيء المخصص بلا ب بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف
الهجاء العرض التركيب قوله متى اطلق او سمع او احس بعد السمع وفيه تنبيه على ان فيه الموضوع
من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي فيه ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة
عرضا فيه الا ان يقال الفهم من العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا بعد كل البعد ان يقال هذا الا

مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهر في ان التخصيص علاقة بها تثبت الدلالة اذ من المعلوم ان
لا مدخل في الدلالة لازم العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه
ان لم يكن يفهم او فهم منه فهم قصد والتفت فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله يخرج عنه
وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار نسبته الى الفاعل دال على النسبة كالحرف
وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء
الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف قوله واجيب ولا يجاب بان الفهم اللازم
لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لو حوظ حاله وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة
ولان معنى قوله متى اطلق الخ اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا بعد
ان يقال يعني انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والا
فيها لا يكون بدون الضميمة قوله المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان
بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا عكست واردت
به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء قوله اسم مكان من المعلوم او المجهول قوله
او مصدر ميمي للمعلوم والمجهول قوله بمعنى المفعول لجواز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة تعدد النقل

قوله او مخفف معلى لخفيف غير قياس والذي جرّاه على هذا الاحتمال مع بعده لفظ الميل الى
جانب المعنى ويستعمل المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى الكلام ومعنيه واحد قوله فذكر
المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية الخ لانها قيد متقيس الى
المتروك فتركه يستلزم تركها وهذا المعنى بعود معنى الوضع لان تخصيص الشيء بمعنى اي لا يقصد بذلك
الشيء هو الوضع وانما قيل بذلك بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاستعماله عليه لا انه
لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة
وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ مغني
عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ فلا فائدة في ذكره الا التعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة
بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط لما يدل عليه الدليل ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع
قوله وتعيين حروف الهجاء اي حروف تعددت منها كالالف والباء وهي حروف المباني المقابلة
لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد
اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا المقام مقتضى تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة
قوله الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك

لان

لان النقض الاول انما يتجه على تلك المجيبة ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم ينقل الى الالفاظ
مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك
اي في مقام رجع الضمير الى الفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه
فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه
العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وقد انه يوهم ان اللفظ موضوع الخ وذلك
لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة فعل او غيرها
فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا
وان قال يوهم مع ان القاعدة يقتضيه اقتضاء بيّنا لظهور المراد هيهنا قوله كما يركب في مثل قتل
قتيلا وهو من تطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله ومعناه ح ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه
لا يدل على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة
لكن المشهور ان الافراد صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكانه النكتة في
تقديم الوضع على الافراد وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع
قوله حيث اتى بصيغة الماضي المنبئ صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فيه انه حال من المستكن في وضع

ان قلت لو كان حالا منه لكان الجنبه كما في ضربت قائما زيدا قلت لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان
بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التأخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة
على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة للفظ بالذات لو اذا تغير المعنى على تقدير جعله
حالا تغيرا ولا خفاء فان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ قوله او من المعنى منع الشارحين في تجويز
الحال عن النكرة من غير تقديم سيذكره لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة
لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما بينهم من
المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فانه عامل الحال
وصاحبها قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع كما اشار اليه قوله فخرج
به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما ياء الت
المتحركة والقاف ويا النسبة وعلامات التثنية والجمع مثل مسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة
الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا المجموع الصيغة دالة على
المعنى المقصود والان تلك الدلالة لما كانت بزيادة الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسبت الطلب
الى سين استفعل والمطاوعة الى انفعل قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل

الحكم الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللائق به فان الحرف الاخير فانه
لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو فانهم جعلوا المجموع ككلمة واحدة فاعرب اعرابها
ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون
فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الاخير وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة
التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلت
قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي تقتضيها الوضع السابق وهو في اعتبار الوضع السابق كلمتان وقال
صاحب اللباب ان اعراب اخره محكي في تأبط شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابا
في جزئه الثاني كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله على الاعراب
قوله ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ
والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما بعده الا
لفظ واحد بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال له لفظ واحد هكذا قالوا
وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا بتوجيه

من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علي وان اريد خصوص وحدة فلا بد
اللفظ عليه ان قلت اللفظ للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة قلت لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علي
دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به
مرتين فيخرج عنه عبد الله علي لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله ويقع مثل قائمة وبصري
قوله داخلا اي مسامحة وجيزا قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي عارضة
الفهم وصيغة الكائنة بسبب جعل جاعل وطبيعة الكائنة بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض
حالة لها وعقلية الكائنة بغير ذلك قوله كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار واما قيد به اذ لو
ادير من زيد حال كونه هذيانا لم يكن دلالة او لم يدل كما قاله السيد قدس سره فان وجود اللافظ يعلم ح بما
لا من اللفظ قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة اشارة الى تثليث القسمة باعتبار احوال الافهام
واختلافهما مادة وصورة للكلام قوله منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعلق به
قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منها دائر بين النفي والاثبات كما
يرشدك الدليل وان اثبت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات
محصلة سوى ما اخرجه التقسيم قوله اما ان تصفها قيل التقدير يكن الاكون حالها او دلالتها اولها

اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقديره بما يقتضيه الطبع السليم غاية المقبول اما تقديره الحال او الدلالة
فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ولسندعي عدم
صحة الحصر الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها ولا انهما لا يصح حمل عدم
الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت في الثاني فالاولى التقدير
فيه لا في الاول واما تقدير الذات ففي لف ما اقتضاه زيادة ان ولذا احتمل ان يكون بمعنى الذي
قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر
ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج الى ما ذكرنا لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس فيه معنى المصدر
حقيقة ولا يجوز اخذ شيئية قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قوله الثاني الحرف
استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان مظنة ان يسأل ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف
والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف او لا ثم تجعل المجموع جوابا
وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف
الوادي اي طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع
جزء انحو زيد لا حجر قوله ان يفهم ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها لا اعتبر المقارنة

في الفهم عن كلمة فخرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقق كقرب مصدراً
وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارناً في الفهم لكن لا يكون فهمها
عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو اشتق منها حال كونه ماخوذاً
منه واصله سمو تحركات السين حذف الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم ا
بالهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل
ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام واو
القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض
لتنبيه من لا يجد به الاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده
الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اي بوجه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال
بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال التكشف فيه
واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته قال حد كل واحد منها اضافة الحد
الى الكل كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكن يمتنع التصريح
بها على ما حققه قدس سره في بحث الاضافة ثم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح

بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن
في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن
فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب مما به الاشترا
وما به الامتياز لا يلزم ان يكون حداً مطابقاً للرسم قوله وقدم المصدر في اللغة اللبن وفيه
خير كثير عند العرب فاريد به الخير من انفعال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره
وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصداً الى ان غيره لا يقدر عليه وقد
اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن امرء ربيت به كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك
من الصفات الكمالية قال الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم
به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاماً كما قيل عطاء مع انه في الاصل لما يعطى قوله لفظ تضمن
الكلمتين قوله اي بان يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اخصر من العطف فكانه قال كلمة وكلمة
قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والا
والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى التأويل بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد
من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزءاً للكلام ويلزم ان لا يكون الكلام

لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التأويل قوله فلا يلزم الى
فيما اذا تركب اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان
يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملتصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى
الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعها
يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط فيه للجزاء على زعم المنطقيين وزعمهم ولذا قال
ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال ولا ينافي ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ونوجد الرابط
بينهما بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي
الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق وكذب قولك ان ضربتني ضربتك وان
لم يوجد منك ضرب المخاطب قوله بحيث تفيد المخاطب اي من شانه ان يقصد به افادة المخاطب
فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئته ونسبته الى القصور
في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي
علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات الصرفة اما المركبة من كلمتين وفيهما فلم يخرج
قوله سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات

مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني قائم الاب او ذا قوله فانه في حكم هذا اللفظ
ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التاويل كما حققه السيد قدس
من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن
سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها
مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لا
لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلت ان الالفاظ لما صارت
في تاويل الاسم المفرد فقبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من
الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا
ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متحدة في
الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام
المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام
في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمية على ان الكلام هو جواب القسم و
الجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق

فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما تاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق
عليه لان الاسناد فيهما وسيلة لما هو المقصود بذاته قوله ذلك اي الكلام اشارة بذلك
الى الكلام لا الى تعريفه او الى التقسيم او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام وذكر
ولان قوله ولا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف
تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح بعدد الحصر لتعيين تبيين الحصر لان التركيب العقلي ينفي
من الاثنين الى ستة قوله في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الى
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم قوله او في
ضمن اسم الخ انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم
التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر الواقع لتقديم الفعل
على الفاعل قوله بتقدير اعم من المنقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده قوله اي كلمة والاصل في
التعريف المركب والدال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن
في نفسه جعله صفة لمعنى سواء رجع الضمير الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرف لغو لدل او حالا من ضمير
يكون معناه على الاول ما دل معتبرا في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لا

بمعنى

١٣

جعل في معنى الباء خلافا لما ذهب اليه المحشي رومي زاده غير مشهور في التعريف وان الدلالة الوضعية
غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على
قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا او التفاتا الى الغير وذلك
الاحتياج مع قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم
من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج
في تفهيمها الى ضميمة كتقديم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب وا
والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المعنى على الشرط لفظا كان
او غير لفظ لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل والفاعل
قوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا في حد ذاته لا في غيره كما في مقابله قوله كقولك الدار
في نفسها حكمها كذا اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها او منسوبا اليها هذا الحكم
في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت الفلان اعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابله قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ويمكن ان يجاب

عنه بانه ليس مقصوده ان يؤدى فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كنه المعنى ملحوظا فى
نفسه ملحوظا فى غيره غير معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الى الغير مع كونه
لحكمها وكذا حكمها بل المفهوم التشبيه بينهما باعتبار الى رجع تارة وعدم اعتباره اخرى
وان امتاز قوله كما ان فى الخارج موجودا الخ اى كما ان الموجود الخارجى قد يكون موصوفا
تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود فى الذهن قد يكون تابعا لامر فى الملاحظة وقد لا يكون كذلك وفيه
تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظ فى دهواته لما شابه المعنى الحرفى
التابع لامر الغرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظ فى كما ينسب
العرض الى محله بلفظ فى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه
لم يكن فى غيره كما يقال ان الجوهر مثلا قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره قوله والة لملاحظة غيره بهذا
والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصح ان يقع شئ منهما اذ الصالح لها لا يكون الا ما هو ملتفت اليه بالذات
بديهة قوله ملحوظا وذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الا بعد
الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق
غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالطبع كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من

من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة فى الدلالة عليه من ذلك على هذا قوله وهذا هو
المراد بقولهم ان للاسم الخ يعنى ان ليس مرادهم كون المعنى فى نفس الكلمة انه مدلولها حتى
يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه اذا نقلت وحدها الى ذهن السامع
انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا حقق انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى
نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن ا
لم ينتقل معها المعنى اليه فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يكون معناه فيه بل يقال انه
فى غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو قائم بما
بالقياس الى البصرة قوله وجعله الة لتعرف حالهما اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث
انه حالة للطرفين ومنسوبا بينهما قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالطبع
لا يمكن الا قوله لا يمكن ان يعقل الا بذكر متعلقه اى لا يمكن ان يتعقله الا مع الا بتعقل متعلقه
بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين
بخصوصها وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات وللعموم وما هو خارج
من فان ما كان وضعه عاما وما لا يفيد المخصوص بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات

لتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسماء الاشارة الى
غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائر قوله ولفظة في موضوعة لكل واحد من
جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات وتعميم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة
له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية لما قيل لانها اخص من مفهوم
الابتداء لوحظ معها وانيات الافراد لما لا شاهد عليه والظاهر انها يجوز ان يلاحظ قصدا
لكن لا يصح ح معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه يعني
او نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان
المعنى في غيرها من المعاني او في كلها امر سوى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى
الاخير لكون المعنى ملحوظا في تقريره وذلك لقرب المرجع وزيادة العبارة اما ما هو المشهور
وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يصرف
عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسوقيتها الخ قوله لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام
وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه

او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بالعرض سواء كان ذلك
العارض جزء المدلول ما يدل امتناع عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة فان
معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لما جرت العادة يعني ان العادة
جرت بان تستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف
الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضم مع الضميمة والا لصح
الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمني
يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويخرج اسما فوجه لقوله
مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله
على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلاثة يعني
زمانا انت فيه وزمانا ما قبله وبعده وشهرة امر ما لغت مؤنة التفسير قوله وهو صفة بعد صفة
للمعنى او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع
الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب
فدخل فيه زيد وبكر علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم منهما بحسب

الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها المقترنة
باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه تلك الافعال المنسلخة عن
الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ
انشائية وتلك المعاني الانشائية غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان
يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى
المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول
مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع
فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين باحد الازمنة الثلثة ودخل فيه
ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعنى الفعلية وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
الباقي بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان للوضع
لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا عن المقصد

كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب الشيخ عن شبهة اسماء الافعال
بانها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية
لا لمعانيها قال الشيخ الرضي الولي الفتي اي الخالص ربما يقول صح مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت قوله فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال
مع لفظها للافعال صيغة وقبولا لما لا يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها
ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر
ارواد مصدر ارود اي ارفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صغيرا قليلا قوله او غير
صريح اي لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام د
على كونها منقولة اي معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة
ونزالا لكنهما باخواتهما نحو رويد زيد قوله على وزن توقاة فاصل هيهات هيهية
قال قدس سره الداجة تقويقا اي تصيح نحو قوقاة وقيقاء عن فعلل على فعللة وفعلالا
قوله نحو اما مكث زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو
الراجح على ما قيل فانه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قوله فمن خواصه

خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ولا يبعد ان يقال يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك قوله
منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تجيء وزن العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثمانين قوله
ومن التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية الصالحة
ليشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان
الحكم مجيئا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك ولو سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في
جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الآخر فذلك غير عزيز قوله وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه تختص من جزئية السلبي واما لم يقل ما يوجد
في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه
ولم يحترز عن كون التعريف ما عم لان المقصود امتياز ما عن بعض ما عداه وهو الجنس
والعرض العام وذلك ان تخصيص لفظة ما بالخارج المحمول لشهادة المثال ولان
ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ

لكان عد المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبتدأ وارادة المتن
قوله دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر في الحكم بالا
ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف بها ولا بقرينتها قوله اي لام التعريف
احترازا عن لام الامر ولام الابتداء ولكان اللام فيها بدل من المضاف اليه او للعهد الخارجي
او الذهني والتفسير بيان الواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله لكان شاملا للميم
للميم مثلا في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحروف النداء لكنه لم يتعرض له لاختصاصه
بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل قوله عليه السلام في
جواب حميري قال ليس من امبر امصيام في امسفر قوله لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات
ولجواز ان يقال ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره
اي في ضمن اختياره اللام على حروف التعريف او في اختياره اللام على الالف واللام
هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا
نقيضه فيوافق النقيضان في الدال ويوافق دليلاهما قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة
مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله الا انها

الى كهل ولو لم يكبر كهل كان المناسب للكثرة كسر الهمزة دفعه ان عذره قد سبق قوله لانها
انها الهمزة تضعف بشيوع حذفها في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين معنى مسمى
عن بعض الافاضل نقلا عن بعض الشروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة
على اللفظ الذي اريد به معناه هي لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا للام
مطلق فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على
المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد بها
معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك
ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
قياسيا اللهم الا ان يقال هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه
الى له الى اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتي حاليه مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل
عن النسبة قوله وكذا سائر الخواص اعلم ان تلك الخواص لم انها ليست شاملة لجميع
اكثرها خاصية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد بقية
فيه ولذلك لم يتعرض لبيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمسة لان كلا منها
نعم

متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف
الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا
ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
فواصل وذا حال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص ذكرا بالكثرة مبينة في العلم المعاني لا توجد
في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه
ليكون عطفا على اللام لفظا او محلا ولو اريد به مصدر فيه تجوز لما كان عطفا على دخول اللام
عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع انه بينه وبين لام التعريف مناسبة التقا
لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان ا
موقعهما واما تقديم التنوين على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص
واما تقديم الاسناد على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف
الجر اي حرف انتهاء الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعضده الاول في الجزم واما
الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع
لا يكونان او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف كذلك قوله بان يختص ببيان للملحقة

بانها مقصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة
المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل كان الحرف لعدم استقلال معناه غير
صالح لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله الفعل قوله والمراد
به كون الشئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم
عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال
والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاختيار انه احضر من ان يقال كون الشئ
مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشئ وان الحكم المتعلق
بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه
علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به والاضافة لتاكيد الحكم فكذا القول ههنا ان
معناه من خواص الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق
حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده
والقول برجع الضمير الى الشئ المذكور في الطبايع اولى اللفظ بعيد لان الفعل آه
يعني ان الوجه لا حظ معنى الفعل منسوبا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم

فانه

١٩

فانه لا حظه لا على وجه نسبته الى شئ او منساق اليه شئ فلذا كان صالحا للمتقابلين
قوله في التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا
الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مرّ به الفرس الطبيعة ولا
في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل بالتخصيصه
بالظرف والحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي
فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح
لذلك التقييد وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان
الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد فان الزمان
المدلول للباء ليس الا بمعنى مرور زيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم
مقامه ولا يوجد شئ من ذلك في اخويه اما الحسن الوجه فمحمول على طرد الباب قوله
وانما قيد الاضافة بكون الشئ مضافا لان المعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه
جميعا وانما لم يجعله في مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه وايضا
عطف الاسناد بعيد في الاضافة بتقدير حرف الجر مطلق ولان المصدر ردد عبارة

بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها
الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف
او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح
ارادة الجميع من الاضافة قلت لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة معنية تارة
الى طرف وتارة الى آخر فلعله يدعي انها يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين
وان لفظ الاضافة موضوعة لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك من مجاز
فيه وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل او الجملة اشارة
الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني
قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير المضاف اليها واما من حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر ينبغي
ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف ما سبق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة ثم
واختصاص اللازم يستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سبق المضاف اليه

كل منهم ولان معنى الفعل لما ذكرناه يأبى عن الاضافة لما عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي
قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل عن
التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما فلا اضمن صحة هذا المثال
ومجيئه في كلامهم قوله وهو معرب وهو من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد
وهو محل اظهار المعنى وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب
فيها فالوجه الاول ظاهر لان الاعراب العرفي ما يعتبر ان الاعراب محقق فيه لان القياس
معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان
لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قوله وهو من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير
لانه شبه صوغه في قالب مبنية لا يتغير بالبناء قوله فالمعرب الفاء للتفسير والصحيح لدخول
للتعقيب على المفيد لكن ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني
ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب
وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم الذي بقرينة المقام وبه دفع
به ما يقال في التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل

لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما اندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق
معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل في دفعه اما لا نم لزوم
مشابهة الشيء لنفسه لان افراد ما مثلا يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال
ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور
ولزم ان يكون بناؤه لعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق
على المعنيين المفهوم اسا شيء ويستعمل مع ومجموع المضمومين ويستعمل بن فالمركب
بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد لا احد المحققين زوج ولم يعهما
زوج واعترض عليه بان المتبادر في المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة
على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل
تركيبا مع عامله لئلا يتوهم ان عامله معنوي وبعدان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل
معه قوله الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشتباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة
التي هي اعم منه لان المصنف فسر به بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو البناء لا خصوصية
الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبينة في بحث المبني

كما تقول

فلا يلزم

فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يبين
فان للقوة مراتب شتى متفاوتة وليس بمعلوم مرادا قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يفسر
بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء و
وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر
لان المتبادر من مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض واما المتبادر
من اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب
قوله وهو الماضي الخ كما زعمه المص وزاد بعضهم الجملة من حيث هو جملة قوله فاعتبر العلاقة
الخ يعني ان العلاقة التي في تحقق المعرب كونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب التي تحقق الاسم بها لان يعطي الاعراب هي التركيب وتحقق العامل
معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك في لفظ المعرب
ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقة المعرفة ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه
المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة متيقن والسماع منهم

عن تعلم ما جمعه المدوّن ورتّبه بخلاف علم لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه
محتاج الى تعلّم المدوّن وذلك التعلم امكان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو
اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة
المعرب الخ اشارة الى انه ليس في نفس التعريف فائدة الفائدة في المقصود من التعريف
وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا
للحكم بان هذا وذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب
مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شبهة في
حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة ان يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب
لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره
باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد
في المثال المذكور معرب اي ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف
آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين
النتيجة الاولى

النتيجة اي الصغرى بمقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء
على نفسه وقد ب... اما الصغرى فقوله في معرفة المعرب اي معرفة ان هذا وذاك معرب
واما النتيجة فقوله ان يعرف انه اي ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
واما الوسط فقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه مفهومه به اي بسبب مفهوم الا
وتعريف مفهومه به فان التصديق مفهومه ويعرف ... الاختلاف مفهوم الى السبب ولتعريفه به
الاختلاف الذي الحاصلة بمعرفة هذا الوسط بقوله العوامل واما آخره باختلاف ... معرب مما يختلف
فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالا
لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل
في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورة الاجمال والتفصيل
وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبا
الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات قوله او صفة
اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف
لكنها تابعة له قوله باختلاف العوامل اي قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل

جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة عليه خرج عن حكم المعرب
اختلاف منونا ومبنيا باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو ازيد ورايت عمروا
ومررت ببكر قوله وان تحقق اختلافها بكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان قوله اي يختلف
آخرها اي صورة آخرها او تقديرها اي يختلف آخرها بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر
نقلا كما في مسلمي او تقديرها وتقدير صفته كما في حبلى وغلام فان آخرهما لا يمتنع عن قبول
الاعراب بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف
اختلافا لفظيا او تقديريا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر واي
لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا كالخلاف الموصوف لان كون الاختلاف ملفوظا مجاز
باعتبار سببيته وسببه لو جعلت الحركة ملفوظة ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوا
اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر
لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله الآتي التقدير واللفظ في بيان ضبط اعراب الاسماء
وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رايت احمد ومررت
باحمد ورايت حبلى ومررت بحبلى قوله وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلول هاتين

الصورتين فانه يظهر شموله للمثنى والمجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب
الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان
آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب اي قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب
مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء
مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب
وفي العوامل واجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك
لا يوجد فيما فرض لان عمل عامل المعنوي ليس الا الرفع قوله فثبت هذا الحكم اي حاصله
حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل بما عدا
الثلثة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن له قبل تقييده بالظروف لازما له قلت فيه
صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان
يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل وشيء في الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل قبل
المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبداه حالة البناء وبالاختلاف
الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العوامل فان اللام الدا

على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامران هذا الحكم لا يكون

خواصه التي منه اي خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده

في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس في خواصه

التي منه مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها

عوامل في الازمنة لكانت خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت

قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما يشتركه

في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قال اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف

غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان

النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا انه بهذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات

جاز ان يجعل الحرف الذي قبله بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الآخر وان كان بالنظر

الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد يكون

بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين

قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر بتحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك

واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة قوله لا يرد العامل والمعنى المقتضي وكذا وصف كونه

معربا قال قدس سره في الحاشية بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فلا وسائط

ان يسند اختلاف آخرهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة والباء الموصولة

على عمومها انتهى انما قال فلا وسائط ولم يقل فالصواب لجواز ذلك ان تجعل الباء للآلة

فيسند اختلافهما اليها واما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا

سموه عاملا وليس علة مؤثرة في الحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة لتأثيره واما خروج

المقتضي فلان الآلة التي هي سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله البدل

الخ لو جعل في تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعله في تمامه قوله خرجا بالسببية الخ

ان قيل ينتقض التعريف ح بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس

للعلة التامة سببية الاسبية اجزائها واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت

سبب قريب للاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب

لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب

للشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه

لا يقتضي استلزام المسبب لانقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل
ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين
ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف
بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول في عدم الدلالة الى الدلالة
كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامر آخر كالف المثنى وواو
الجمع فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لشيء ولذلك عليه
ومن علامة الى علامة كياء التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المص وغيره
في العبارة فان المتبادر من رجع الضمير في قوله آخرها الى المعرب ان الاختلاف يظهر
فيه بعد كونه معربا قوله فرج حركة نحو غلامي وان تحول آخرها في الاعراب الى الكسرة
وكذا حرج جر الجار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما ورد نحو ما قيل
هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع في رجعه ثم رجع
الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان اثبت عن ذلك
من حيث بعيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل

وكذا الحال في الصور المذكورة قوله ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء
ويقابله العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله لتبيين
وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتوضح به المعاني
في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة وذلك لا عتناء بشانها
قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه
ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف
كما ذهب اليه بعض المتاخرين اذ لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره
اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بتقريب في المسامحة ووجه
ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليها بقوله المعتورة عليها كان مبتدا الى
الاعراب من حيث اختلافه نسبة الدلالة اليه قال المص انما اخترت هذا التعريف
على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف
موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول
من حركة او حرف الى غيرها فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب

اولاً ويمكن ان يقال ايضاً ان الاعراب ما يوضح المعنى ويزيل فيه الالتباس والموضح
والمزيل للبس بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف لا الاثر لان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا
ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد
تبين ان الاختلاف لا مناسبة بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا
واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف وهو البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى
سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون
واخرها سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف
وبين سبب الاختلاف من هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين
بقي الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف
الجر وبواسطتها قوله المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم
حتى يكون المعنى ان الاسماء تأخذها على سبيل المناوبة اخذه المناوبة وذلك لان
توصيف المعاني باعتبار هذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الا

بالذات

حيث

والوصف الذي به يقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدهما
طارئا ابدا لا كون احدهما مطروا عليه فاذن تعين الكسر ويوافقه الرواية ويمكن
الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض ولابد
للطارئ من علامة مميزة له عن المطرو عليه ثم احتاج المجاز الى قرينة والطارئ ان
اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد
يجتلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة منفصلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف
وان كان طارئا على المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ واحد الكون عمدة او فضلة
وغيرها فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد
الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تكون لازمة ومثل هذا ا
انما يكون في الاسم فجعلت علامته العارض حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت
في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب وفي هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان
الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله على تضمن مثل معنى ا
او الاستيلاء فان اخذ الاسم مستول ومستولى عليه ومنه الطرآن قوله لتقال ا

الفعل

الاعوار دست بدست كرد اميد خيري را والتغاور والتغور مثله وقد جعل ههنا متعديا لتعلق المعنى بالاسماء على سبيل المناوبة او هي زائد مسلاع التعاقب **قوله** واي جعل الا في آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقق الحالّ في المحلّ كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئه كما في الاعراب بالحروف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحروف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو في جانب الثقل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل **قوله** والاعراب على صفة اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فلا يناسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا نجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لا يلزم لها ايضا و

بالحركة

بل يجب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة كما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف لما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضمة الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنه من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد ان تاخر الدال بقدر الامكان او ان تاخرها عن الحرف الا فان التاخر الاكثر في حكم التاخر الكل **قوله** ثلثة اشارة الى المجموع قوله رفع ونصب وجر وواحد ليصح الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران **قوله** هذه الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى رفع ونصب وجر اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضم والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسماء لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم [illegible] فنصبته اي اقمته بفتحك اياه

وحصول الالف لتحركه الفك الاسفل وخفضه وبكسر الفك اذ المكسور يسقط ويهوى
الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجزم جازما والوقف
والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعراب والاخيران بالبناء قوله ولا يطلق على الحركات
البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله على قلته بالقرينة لقوله بالضمة رفعا
قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف
عنه لعلة المشابهة بالفضلة كما في اسم ان ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشبههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل
عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق وفي جعل الياء فيهما للنسبة واراد الخصوصية المنسوبة
الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى احوج الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب
من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اي كون الشيء مضافا اليه
بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه يقابل لهما لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما
لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به
او كان الجزء الكالي ركانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد معنى

وانما انها تستعمل في الحركات
البنائية بل في الحركات
التي للاعراب ايضا

على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة
او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك
ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله فاعطي الثقيل للقليل اي المجموع لا
للقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة
فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ اي انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه
فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه
العمدة وكذلك الاتصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللجر
مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره اما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف
بالنصب على محله وليظهر بقية اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علامة
للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام
زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه كمر بشيء زيد وكان
من المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة
الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل

بحث العامل

وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد الاعمال فيتبع ما بعدها كل ذلك
مما يستفاد من كلام الشيخ الرضي قوله الى ما احتيج الى بيانه انما الاحتياج بيان حكم المعرب
بل تعريفه انضم اليه لانه مذكور في حكمه ثم اخذ في تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد
للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما الاستيفاء ذكر الاربع التي هي مقاصد هذا الفن
كما قالوا فان المعرب مادة والاعراب صورة والدال على المعنى غاية والعامل فاعل
وما اخره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لاستيفاء بيان
الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني
المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا
ما اوجب كون آخر الكلمة اسما او فعلا على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او اشتراط التام
بالاسم والبعض المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء
في بحسبك زيد قوله ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف
ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب
منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة فتنب الباء للآلة اي ما عدوه آلة

العامل

العلل

المتكلم واعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا انه فيتوقف اثبات التعريف
على التتبع ليعلم ما يعتبرونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف
عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد اكتفى ضبط المدونين
وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان
سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال
انه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على
الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم
لفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم
على ما هي علامة له ليتعرف اولا ثم يتعرف ما هي علامة له وفي كونه علامة يظهر اليه ما يقال
من ان حق العامل ان يكون لفظيا لانه هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقدم عليه
لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علامة العاملية
والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما
التقديم على الآخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله

لا على المعرب لانا نقول تقدم

والشرط

ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل
صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم ذاتا بجهتين مختلفتين
قوله اي يحصل فيه التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه
من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل قوله
اي من المعاني المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاءه للاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار
كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد
اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي وراءت لان له استدعاء التعلق وان
الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة لمجموعهما قوله وفي مررت بزيد
الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف
الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف
الجر المقدر لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار
نسيا منسيا ولذا اكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال
الشيخ الرضي قال فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام و

الاقسام

الاقسام ومحل كل اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها
قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل
المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل
لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد
خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة في ما حكم عليه قوله بناء على ان القضية مهملة
او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله
لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان
ذكر المنصرف ح لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا
لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظ بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها
فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ان
يكتفي المص بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب ان تلك
الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط بالاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور
كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى الشيء اذ ليس الاعتداد بها كالاعتداد

مما لا يخفى مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا قال والجمع المكسر المنصرف
انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تلفيق ولانه يلزم الفصل
بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا
لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم التغليب
لم يأب عن توهم المثنى كلا في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وساريت من تقفا في مقابلة
قوله تعالى وجئتنت من تقفا قوله الذي لم يكن الواحد فيه قال الاظهر ان يقال الذي لم يكن
ملحقا بآخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضاربات عنه
ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا نوعا ولو سلم
فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا لكونها علامة قال والفتحة نصبا قال قدس سره
في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول
المقدم مجرور واجازه المصنف اي منهم وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها
الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام

لانه

لانه يقصد بيان اقسام الاعراب ومحالها وكذلك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام
لان ملاحظته كافية في كونه عاملا وكذلك ايضا ان تجعل عاملة ما هو عامل في الظرف
المستقر قوله وتجعل النصب على الحالية او المصدرية قال قدس سره في الحاشية
معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا رفعا ار
وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار اليه بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب
سواء كان في ضمن المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر
ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا تفيد تعين الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على
تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر
اذا كان ملتبسا بالفتحة بالضمة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة ا
للخاص افادت ذلك قال جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه
عن تمام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو يقصد بيان اقسام المعرب واعرابها
اكثر خلافا للاصل في جمع المؤنث السالم حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين
بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر دورانا من القسمين الاولين لا

مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني. وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم فرقوا على انه صفة للجمع اشارة الى انه لا يجوز على انه للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لابهامه في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده قوله ذكرا تكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكره سواء كان بحسب العرف او لعموم المجاز لما تدخل مثل سجلات تخرج مثل سنين فكما لا حاجة في ادخال الاول الى التقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما على صيغة لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا كان وضعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا لخصوصها بل لعمومها اذ ليس انما يجري الحكم على شخص واحد ويراد الحكم على نوعه فحينئذ ان الاسماء الستة حكمها كذا فيقبل في توجيه تلك الارادة

ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالمشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك آه بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء ستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو رفعا لا بالحركة المقدرة او اللفظية وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم لزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مصغراتها اي ما يصغر منها واما قبل ذلك لان ذو لا يصغر قوله معرب بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لئلا ينافي الحركة قوله مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو آه وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا عن المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه ولم يكن العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان للمازج تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب او الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيله

ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء
المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا
عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يكثر بينهما وبين الاحاد ولان الحروف
وان كانت فرعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى
لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما
فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى قوله لمشابهتهما المثنى في كون معناهما مثنى غير متعدد
كما ان للاخ دون ...ولتظهر تلك التعدد خففوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
حرف صالح فاستبراحوا في كلمة بخلاف حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانت
محجوبة عن الاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب
قال الشيخ الرضي الاولى عندي ان اللام في اربعة الاول والعين في الباقيين في
حال الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه
كونهما لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات في ضمنها للتخفيف وقال المصنف

والالف

والالف والياء مبدلة في لام الكلمة في اربعة وفي عينها في الباقيين لان دليل الاعراب
لا يكون في نسخ الكلمة بل تقديريا لم تقدره المبدل منه وهو الاعراب كما لو قدر فيه تقدير
الثبت ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض
عليه بان لا محذور في جعل الاعراب في نسخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع
وله ان يقول ان علامة التثنية والجمع ليستا في حروف المباني في حروف المعاني قوله
وهو كلا وليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا
الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث
حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والالف بدل من الواو ولامه
التاء منها في المؤنث ولم تبدل التاء في الياء الآفي اثنتين وقال السيرافي بدل في الياء
الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء قوله
وكذا كلتا على وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف في كلا وانما جيء بالالف
التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسطها فيها رائحة
لكونها بدلا في اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب كتاء اخت وبنت هاء في الوقف

ومتعلق بحذو المتناقر لانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها يتغير للاعراب جاز
الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده وفي قوله فلذا اجاز توسطها
للمص حيث قال انها ليست للتانيث لان التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون
ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز
تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان
يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر
~~فالاولى جعله موافقا له معنى ولفظا~~ واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمثنى
في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا قوله واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر ثنتان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان يذكر ثم ثنى لم يكن
مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف
الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى التثنية
قلنا بان طرفا الحبل المثنى فالتثنية في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو اولو جمع ذو

لا من لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب مفرده ان يكون من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا
من لفظها فلا يكون جمع المونث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث السالم لم
ملحق به واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعدوه من ملحقاته وانما قدم الواو على عشرين لانه جمع
ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي
جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفتها لقلة عدد التثنية
والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا واثنين و
انتما وهما وهو وكم وكموا قوله لان الضمير المرفوع الخ اولان كلا في المثنى والمجموع
متقدم لا محالة على اعرابهما واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الالف
المثنى وواو الجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين ويبق الياء اولى بالقيام
مقام الحركة الالية للنصب والجر في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى
وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامة الفضلة
بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء
على الحركة التي قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت

كسر الاستثقال قبل اليا والساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان ا
لو قلبت اليا بالضمة ما قبلها واوا مع ان تغير الحركة اولى من تغير الحرف فارتفع
الالتباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا الجمع ان حذفت نونهما بالاضافة و
كسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا
اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل
الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الرفعهما فظاهر نه للاعراب قوله
الذين اشارة الى القسمة اليهما فيما سبق اي ضمن ما سبق في تقسيم الاختلاف الى اختلاف
لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظ المعرف باللام ا
بما اراده كما تبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا كون قوله التقدير الخ بيانا
لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقدير اقل تسهيل الضبط اشار اليه اولا والا
لكان المناسب تاخيره عن اللفظ لان حق العلامة الظهور قوله اي الاسم المعرب
اشارة الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام
ان لم يقدر الوقت او الى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال في الامثلة ولفوات الملائمة

مالبني

لما سبق في محل الاعراب ولان في قوله واللفظ فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان
معناه ان اعراب اللفظ لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده
قوله الذي تعذر الاعراب فيه فقيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب
وذلك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ا
الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله الذي في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف وذلك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم
الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة عن الحركة
مطلقا والقصر المنع والاولى الاول بدليل تقابلها الممدودة وعدم اختصاص الاول
المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي قوله او محذوفة وهو في حكم الثابت ولهذا لم يعرب
ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول وترك الثاني قوله
كعصا وغلامي خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اي ما تعذر كعصا وامثاله وغلامي وامثاله
او صفة مصدر محذوف اي تعذر التعذر كعصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ايضا
ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على تقدير الاول



في دخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام
في التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر
المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق
او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال في قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو
عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل قوله ان الالف ما دامت الفا
قوله ولما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل ولما في الاسم المفرد لما قيل ليدخل فيه الجمع
المكسر وجمع المونث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاي فان
تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان الكثير منهم ذهبوا الى ان باب غلامي
للاضافة الى المبني وخالفهم المص لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني
لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره انشاء الله تعالى فان لم يسبق الى قوله قبل
دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد تقومه في نفسه وهو ههنا مضاف الى اليا
فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه
تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة

٣٦

الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى
المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال
الاولى بعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء
على ما كان عليه وان الغاية بكسرة الملائمة اكثر خصوصا اذا لم تفت جانب الاعراب
بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما
في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر واحد كما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر
يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحقيقها فما نحن فيه
دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر واحد
مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي
اي في حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كما
في قاض وقعت مرفوعية ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدرا
اي استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا

ونحو ورأى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف الياء
وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركتان كظبي
وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف على كالقاضي مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد
بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ
جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج الى ذكره اذ ليس المقصود
في التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واخواتها ولهذا لم يجمع
بين الكاف ونحوها قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب
في مسلمي بعد الاعلال متعذر وفيه مستثقل كما في عصا لكن المورد في التقدير في عصا
بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله في الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب
تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان
وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب حالة الرفع تقديرا وذلك لامتناع ان يكون الياء
المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت الياء في جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة

لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان للكلمة الواحدة اعرابان
لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة الياء
يا زبا فيه على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث
او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولاقى مدة اخره ساكنا بعدها سواء كان منفصلا
اولا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة النصب وانما لم يقل في اخره لئلا ينتقض
القاعدة بمصطفو القوم ولعله انما لم يعده المص لانه بصدد بيان الاعراب
اللفظي والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل علا
ومسلمي لشدة الامتزاج بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه
ينبغي ان يكون بالواو ايضا تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده التقدير نظرا
قوله واللفظ فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب علامي نظرا الى اخواته
والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي والكافة قلنا انه لم يبق الاشكال في الاعلام
المحكي في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله
بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء

لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه
علتان الخ علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وتهذا ومثل ما سبق في تعريف
المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين
وغير المنصرف بانه الذي يسقط عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك
لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب
فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قوله غير المنصرف ماخوذ من الصرف
وهو الفضل والزيادة واي شيء المنصرف به لاشتماله على زيادة من الاعراب اعني
علامتيه مع التنوين او لانصرافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي
بغير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان الحق في الخبر ان يكون نكرة
ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا ولان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه
ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة ولهذا
ان نقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري
ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر مقدم يخالف الاسلوب الشايع في تقديم المعرف

موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا في ان يسبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق
العلم بغير المنصرف قوله فيه علتان فاعل الظرف او مبتدا قدم خبره والجملة صفة ما والعلة
في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى المؤثر الموجب
بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم
فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على
ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة ومبنى ذلك على ان صاحب المفصل سمى
السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى
ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله ويجاب
من الطهما انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق
التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر كم فانه منصرف مع صدق التعريف
عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجدا
فيما ذكرنا اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخير
فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما

بالاسم ان علت بقي النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق
التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات اسم علم لمؤنث لصدق
التعريف عليه مع انه منصرف عند البعض لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول
بما سيجي في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما
لما قاله العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا محل للتقدير
التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او ان تقول ان التنوين المقابلة غير ممنوع
منه ولا الكسرة التي المحضة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم
من تسع مبينة بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكونهما متعينين في الفرع
حتى يلزم تعريف الشي بما يساويه والحصر فيها استقرائي قوله علل تسع او من تسع علل
والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبالاول البيت اعني قوله موانع الصرف
تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على
الحكم الحمل كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع
كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري

النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه
غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بتقدير التكلف بان يقال المراد
اجتماع السببين حقيقة او حكما قوله لمجرد المعنى فقط فجردت عن الرائحة واريد مجرد المشاركة
وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس مما فرغ ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب
قوله والنون فيه مسامحة اذ العلة مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال
او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى
تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذي منه زيدت
للمعنى فقط على الوزن يدل عليه بتكرير التواتر او بدل بحذف موصوف اي نون زائدة او خبر
مبتداء محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى ومنع النون الصرف وذلك
لان قوله عدل الخ تعداد للموانع لانه خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل عن تسع
او بيان لها فالعلى بل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز
ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته
قوله الف حال الخ الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من احوال المترادفة

اوفي ضميره المستتر فزائدة فيكون في احوال المبتدا خبرا او صفة قوله ولو جعل الالف في علامة

الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد فاذ على الاول يفهم زيادتها

وتقدم زيادة الاولى على الثاني وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية

قوله يعني ان ذكر العلل الخ فسر التعريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة في حمل

المصدر على صاحبه او في الصيغة فان باب التفعيل للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء

لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد الخ الاظهران يقال بدل قوله

عليه مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر اطلاق العلة على كل من التسع

حقيقة عند المص بناء على ما ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعل اراد ضم التنوين والا

الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل في الفعل الى الاسم نحو وزن الفعل مع الو

كما علم او مع العلمية كشكر علم والجمع انها لا تتناول نحو افكل علما لنحو اعلم اليهم واما

التركيب نحو البواح وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا مانع له فلا فائدة

في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر منها التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به

لم يذكروا شبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم

وجعل ذلك الاسم على مثال كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع

في الحق كالف التانيث واما الف الالحاق في الممدودة فلم يمنع مع العلمية بالف

التانيث الممدودة والكانت ممتنعة في الحق ولعل المص لم يعتبرها لان مراعاة

الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومع صرف النظر لم يثبت عنده والكان

العبث بتقيضيه لانه شبه بالف التانيث في الالف والنون الزائدتين قوله

بيان اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر والكان مع التذكير

الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي

فيه العلامة قوله في حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم

لصاحب العلة حقيقة لا لما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين

وما يقوم مقامهما صرف عن المنع في الى الفهم قوله ان لا كسرة ولا تنوين اي لا ذكر

الكسرة ههنا مع ان انتفائها علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع

بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر

السالم للموت الا اذا اعرابا باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل

عدة فرعية اعلم ان الفرعية لا تحقق بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها
كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مبنيا الى غير ذلك لكن
لم تعتبروها ولم نعلم وجهه قوله فاذا وقع في اسم علتان الخ لم يقنع بفرعية واحدة
لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولانه اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل
الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب
هذه العلل خفي ولم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقام الاثنتين قوله فيشبه الفعل الخ
اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه
كما في اسماء الافعال بني ويعطى عمله واذا شابهه في كثرة تركيب الحروف الاصلية
وفي حركة كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف اثر الفعل في البناء ولهذا اعرب المضارع
بمطلق الاسم واذا شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف
الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لنحوه في منع الفعل بل ينزع بها علامة
الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا قوله فمنع منه الاعراب
وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك اذ منع التنوين اولا ثم اتبع الكسرة

وقد جوز المص الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي انه الحق لعود الكسر بضرورة
عود التنوين وعدم ضرورة عود ما فيه انه يجوز ان يقال يشبه الفعل كضعف عند
عود التنوين فيعود الكسر ايضا وانما اتبع الكسر التنوين لان يحذف لا لمنع الصرف
ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاذا دخل النص في الاول الامر على انه لم يسقط
الا لشبهه الفعل فحذفوا صورة الكسرة التي لا يدخل الفعل وقال المص انما
يتبعه لان الكسر يلازم التنوين بمعنى ان اي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا
التنوين في غير عوض امتنع الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال في غير عوض اذ لو امتنع التنوين
مع العوض وهو اللام والاضافة لم يمتنع الكسر لان وجود العوض عند وجود
المعوض قوله لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله
قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول
قائم الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كانت فرعا له في المعنى ايضا
قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو
مجرد عن التاء والمذكر هو هذا لا ذاك فانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية

الاسناد في غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف

طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا ولما كان ما تعرفه

مجهولا لكان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون المزيدتان فرع

ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما بالف التانيث الممدودة

في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اول الحرفين في كل مدة وثانيهما

حرفا تشبيها بحرف العلة ولا يخفى ان لا مدخل في اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به

قوله لان اصل كل نوع الخ يعني فرعية قسم لقسم الاخر الذي هو اوله احد الى الاربع

الاربع قوله ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى

اصولها ولا تخرج الاسماء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون

مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط

العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة

عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب

المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى

الجواز

الثاني ويتعدى بجانب الوجود وقد افسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعلي حكم المنصرف فان

بالاسير تب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي اندفع ما ذكر في عدم

ما نعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وحاصله في التعريف

كي ابقاه بعيد جدا قوله فكقوله صبت الخ الصبت كحيث اب قال قدس سره :

والى سنيه هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم

واله واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي

حاشيتها جمع غالية بوي خوش اميخته من بنية تخفيف الياء المفتوحة برمرده ستاليسر

كردن ولكن سيتي تربته ودي توية ايضا التربة خاك المدي غاية والمعنى ما الذي او اي شيء يقال

سيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية

قوله فكقوله اعد ذكر نعمان الخ يجوز الكسر في ان وفي كون الجملة استينافية والفتح

وفي كونه منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل الضرورة لظهور امرها

قوله للاحتراز الى قوله ضرورية فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة

لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنا

دمر آذني والاصل أمرآذني عيني لم يثبت مرآذني وقال الله تعالى والفجر قال
يسر وما في نسخ لموافقة ما قبله قوله لتناسب المنصرف الذي معه كقوله وقد يصرف
لتناسب المنصرف الذي لم معه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لمناسبة
اواخر الآي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف
فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا عن التنوين بل ان يكون للاطلاق
كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا
في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه فجعله فصيحا وكذا ينبئ الحلق تحسنه قوله تعالى
نعيده والا فاللغة الفاشية يبدئ روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب
يا حار ان الركب قد جار والبيم الراعي ياجار فقال الكاتب يا سيدي يا حار
بالكسر افصح فامره بما امره به اولا واراد ان التناسب تحسنه مثال المجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا
وما يقوم مقامهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في حد غير المنصرف
احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع اي ان انتهى

الى وزن فيمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى
ان قوته قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمص ذهب الى انها لتكرار
الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الآحاد
العربية واما نحو ثمان فمنون واما نحو الزاي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن
لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشآم في المنسوب الى اليمن والشام فالالف
فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى
النسبة وان الالف الذي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن
وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب
الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو جوار
جمع جارية منسوب الى العدد لانها يثبت في واحده ووضع هذا الجمع على اعتبار تلك
الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولا
بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل
عدد والثماني هو المعدود وليس الالف في ثمان الالف الا فيها غير الالف المنسوب اليه

تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذا الكلام في غير الياء واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو الكلب واجمال وان لم يات لهما نظير في الاحاد فلا عتدادهم بهما انهما جمعا قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما ياتيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كذا ابن ولا باجراء ذلك لانها اعجميان ولا انك يحتمل ان يكون فاعلا ولا اشد جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية فالكالب جمع الكلب وهي جمع كلب والاسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى السوار يارة وذهب وقد يجيء اسورة وعليه قوله تعالى في قراءة فلولا القي عليه اسورة من ذهب نعم چهارپای واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد والجمع الجمع التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الفروق المختلفة كذا في الصحاح قوله او حكما كالجموع اه انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابهه في وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله

وقد بين والنهاية فيرسل قدس سره وما لها انه ممتنع في الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم تفارق احداهما الاخرى نسبا اي التانيث بتغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة لثبوتها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحيرة وكحيرة قوله فالعدل الفاد التغير العدل واخواته اي بقلل نفس مفهوم السبب او شرط تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا والمكان المبني ذا الخروج بنفسه وانما لم يفسر المبني بالمصدر المعلوم لانه يدل على ما هو سبب للمنع الاصلي لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو هنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن الجزء قوله عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج نحو سحر عن السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال

لانها غير متنقلة للصورة الى صيغة اخرى او الاضافة ولهذا يُغيّر التغيير بانه خروج عما
هو حقه في الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا
عن ضمنه في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المص اذ ليس في مدخل
في صورتها الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال
ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ وخرجت عنه المغيرات القياسية
كالمقام قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة وفي دخول المعدول منع تامل واما
المغيرات الشاذة كالمجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس
في يئس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على البعض
في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق لسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا
تاما اذ يستعمل على الصيغة الاكثر استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف
الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسي
بل انما جمع القوس والناب ابدا اعلى اقوس وانيب ولهذا القفي نقصان
اليهما فيقال جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما واعلم ان العلم

فظن انه كان وجهه ان ينظر النحاة في منعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها
فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف
ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بعلتين حقيقة او حكما فتشوا
عن احوال تلك الامثلة فوجدوا فيها فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية
ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول
هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج
فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما المشهور ان انقسام العدل
اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف
وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا تحقيقي
للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت

ان ثلث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار العدل عنه فقد ثبت
العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه
الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل ونظرا الى
واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة وزنه منه واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما سيجيء فبالعرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف لحال المتعلق اما باعتبار
واما على المشهور فمعناه خروج تحقق اي خروجا محققا كرجل ثنوي بمعنى رجل
فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قوله كثلث وثلاث صفة
بعد صفة لخروجا او خبر مبتدا محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث قوله والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا الحصر مما قاله الشيخ الرضي وهو
ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث ومثنى مثنى وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام مكرر نحو قرأت
الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء
والذي في لفظ المتن رابع فيه لا لاعم الا غلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بانه تكرر

اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى مثنى الا مثنى مثنى فقيل ان اصله هذا
قوله اي رباع ومربع اراد بالاتي مع تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل او
قوله ودون وراء اثنا اي عشار وعشر خلاف في الصواب مجيئها قال الشيخ الرضي
جاء وفعال في عشار في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما الى التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسباع معدول ليستعمل على وزن فعال
في واحد الى عشر مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني
والتساعي قوله والسبب اي قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة
الى ان السبب هو تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن تكرر الى
غير مكرر او اسمية اي وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة
اعلم ان ثلثة في اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون
اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
لثلثة ثلثة لا وضع ثبت ومثبت له صارت الوصفية اصلية بالقياس اليه و
ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي

قوله وآخر اسم التفضيل لشهادة العرف نحو آخر آخران آخرون وأُخَر وأخرى أخريان
أخريات وأُخَر نحو أفضل أفضلان أفضلون وأفاضل وفضلى وفضليان وفضليات
وفُضَل قوله لان معناه في الاصل اشد تأخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاءني زيد وآخر اي رجل آخر ولا حمار
آخر وامرأة أخرى قوله وقياس اسم التفضيل ان يعرف اريد به ما وضع للزيادة وان
لم يستعمل فيه فلا نم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لأنه
نقل الى معنى الاغيار فلا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس
في آخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتجرده
عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوا
لا يقتضي واحدا بعينه في الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا يتعين المعدول عنه لازم بخصوصه
واحتج ح الى تغيير التفسير بما ذكره ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله وقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا كما يؤيد ان المستعمل باللام قبل لكن يدفعه لزوم تخلف المعدول

والمعدول عنه

والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سَحَر
اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا
فلان كل جنس اذا أطلق وأريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام التعريف العهد سوا
صار بالغلبة على نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام
محفوظا لبُني لتضمنه معنى الحروف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل
والعلمية المقدرة حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف
بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فمبني عندهم وكضحى اذا اردت
به ضحى يومك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينان كامس
وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه يؤيده
شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن يلائمه ينبو عنه
لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول اخر ام
المثنى والمجموع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر لا يخفى بعده وعلى هذا يتحقق العدل
في جميع التصاريف الا آخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المص لما ذكرناه

وعلى الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان اللام داخل في صورته
الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في جمع اخرى لعدم احتياج
اخر واواخر اليه وعدم اعراب منع الصرف في البواقي قوله لانها توجب الخ
الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه
لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى منها
في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرارا للاول او لا ثم شرط ان يكون
تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه
تابع ذلك المضاف عليه نحو الا علاله او بداهة سابح قوله وقياس فعلاء افعل ا
صفة اه عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلاء انما تجمع على فعل اذا كان مذكره
مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله والا كان اسما
ان يجمع على فعال بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعاء
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ ولا يجمع بابه الجمع
الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله والآخر الصيغة الاصلية وان صارت

بالغلبة

بالغلبة في باب التأكيد اسما واليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما
ان يكون في باب احمر وحمراء او في باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع
على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي على
افاعل كاداهم وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه
جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرات
الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قراءته في كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم
معنى اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء
كحمراء كما يصح حسناء وخشناء في حسن وخشن بمجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه
لانه قد صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكره من تقدير
معنى الخروج عن الصيغة الاصلية يتبين ما لا يرد المجموع الشاذة اي
المفسر بها قوله وكيف ولو اعتبر جمعها يلزم ان اخر وابيا لو كان معدولا عن اواخر
وانياب لم يصح نسبة الشذوذ والنهي اذ نسبة الشذوذ والنهي اما في جهة انهما مجموعان
للواحد على خلاف قاعدة المجموع او في جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول

لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا بعد الواحد ابتداءً ولا الى الثاني اذ ليس
للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ قوله او تقدير العلمية قال الشيخ الرضي
ما حصله راجع الى ان فُعَل على ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول
فلا عدل فيه مفرداً كان او جمعاً كصُرَد وغُرَف واما الثاني فان كان جمع فُعلى او فُعلاء
فلا عدل فيه الا في أُخَر وجُمَع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كحُطَم
في مبالغة حاطم اي ذاهب في الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فُسَق
وهي في المذكر كفَعالِ في المؤنث نحو يا فَساقِ ففيها العدل عند النحاة حتى لو سمي بها
مذكر لامتنع صرفها وتمسكوا بان الاصل فيهما متساوٍ وانهما لمبالغة في عدم الاختصاص
بباب وفيه منع اولا ولا دليل على ان الاصل في الاستعمال معدول عن الشائع
واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فُعَل قبل العلمية ففيه العدل
عن فاعل الا اذا ثبت استعماله مفرداً منصرفاً كأُدَد اي قبيلة وانما حكم بالعدول
فيه لكثرة كون فُعَل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارهم الى تقدير العدل فيه
كقُثَم لانه ثبت قاثم وعدم قُثَم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا احتمل احد

الصرف

الصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عُمَر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية
بمعنى السيد قلت لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما
منقولان عن فُعَل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان
المعدول عنه في عدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه
فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علم والظاهر
ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اي لينتظم الى مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له عدلا
فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبني كلام
وتميم وانما بنوها لتحصيل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء فصحة
للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيلة لكونه حرفا مكررا والثقل يستدعي الخفة
والبناء اخف من الاعراب قوله ولهذا قال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله
ذكر استطراداً وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل
على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قوله الوصف الانسب تفسير لحكاية

قوله وهو كون الاسم دالا فرع به لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة في صفات مقيسة الى ذوات معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان القتاض المأخوذ في القبض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور جمع دار يدل على ادور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر لان التصغير لا يخل بوزن الفعل فيما اوله احدى الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او ما قيس اليه ذلك البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلنحة بالعلمية والتانيث قلت هذا من باب توسعهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه آه قوله لا العرض لعروضه فانه بعروض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف

لا يكون

لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال الى انصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال في ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض تاء يخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء كما قيل فان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان تانيث اللفظ في قولك اربعة رجال اوزيدين باعتبار الجماعة والتذكير مفهوم من اختصاصها بالمذكر ويؤيده ما قاله انقلابها الى الهاء والوقف وتقدم الصرف قولهم اربعة ليست بصفة ثمانية قال المصنف التاء الداخلة في ثلث والتاء في اربعة كذلك قوله وشرطه ان يكون الاول ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضاد كما تم لكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع

لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات

الثلث المعتبرة عليه في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا

لان الاصل ما يبتني عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة

الدلالة اليه بغير توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على

المظروف وذلك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل قوله فلا تفرد

الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على

الوصف ببعض افراده اه او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده

ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي

فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا

لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وشروطه ولا عليه لاعتباره في المفهوم

قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية

والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق فحي لغة للغة قال في الصراح اسود

مار بزرگ سیاه وارقم مار پیسه وقالوا ان ادهم اسم للقيد في الحديد لما فيه من الدهمة

فالاولى ان يقال انه يقصد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بالصفة

قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب

المعلول فلا يغني احدهما عن الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر في مجموع الاصلين

المترتب احدهما على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف

ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين

ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على

صرف بلا اشكال قوله صرف بنسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قوله ادا

اسود اي صرف اسود او وامتنع اسود في الصرف قوله منع افعى مار بزرگ

قوله اجدل اشتقاقه من الجدل الجدل محكم بافتن رسن را قوله للطائر فالوا

هو الشقراق وهو طائر اخضر لي لطه قليل في الحمرة يصول على كل شيء قال في

الصراح اخيل نام مرغی که او را بفال بد دارند قوله لاشتقاقه في الحال من الخط

سیاه که بر اندام باشد ونشان خیلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول

فلانه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة

فالاولى

في غير ملاحظة خبث وقوة وخال والكائنة في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قوله
التأنيث بالتاء هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء
في اخت وبنت ليست للتأنيث لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا بل هي بدل
من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي به مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره
يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء
الملفوظة فيها ليست متمحضة للتأنيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء
اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم تكن متمحضة
قوله فانه لا شرط للزوم الالف قوله لتصير التأنيث لازما اي بعدما لم يكن لازما
لان التاء في الاصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا تكون لازما
للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او صفة كجنازة وحجرة وقد تجيء على خلاف الاصل وتكون
لازما للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا بهذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان اعتبر رائحته هنا انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد
يكون فيها بضرورة او في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى

لم

للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكذا في الاعلام التي ليست في الكلم العربية فربما
تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل
وجبرال وجبرين وذلك التغيير لتيسر التكلم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم
الحقيقة وتركيب حروفها المناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام
لعدم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكأنها لبست
اعلاما فالمراد بالاعلام التي هي من كلمهم قوله والتأنيث المعنوي اي ما يكون تاؤه
مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله اي كالتأنيث اللفظي بالتاء
قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب
منع الصرف يستلزم له قوله او تحرك الاوسط بالفعل فدار كهند مع انها
متحرك الاوسط بحسب الاصل قوله لتخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة ان ثبت
هذا النقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تاثيرهما فلم جعله المصنف
موجبا لتحتم تاثير التأنيث فقط لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولا
المحتاج في التقوية هو التأنيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم

البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة
مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فينصرف وقد يعتبر كل منهما
فيجوز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك
وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل فتاويلها بالقبيلة والحي
قوله فيمتنع صرفها او يمتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قوله
فشرطه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المونث مذكرا
بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر او اسم به مذكر صرف وكذا
وكذا حائض فانه في الاصل للمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون للمجرد
عن التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال
فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب
استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا او مونثا كرجاء
تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا

مونثا

مونثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور
في الاول بقسميه طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرأ
وما عرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا
ظهر وجه ترك الشروط قوله لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا
الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزوائد على الثلثة بمنزلة التاء
لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة الكائن بمعنى الجماعة محذوفة اللام واصلها
ثبي وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب قوله اي التعريف
يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة وان تعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث
انها معرفة قوله ان تكون علمية قيل ولم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو
على ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه
العلمية علمية ما فيه التانيث قلت هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس ههنا لام ان قلت
لم لم يات باللام ههنا حتى يكون اخصر قلت للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار
في اشتراط العجمة قلت لا لزيادة قوله في العجمية قوله بان تكون حاصلة في عجمية الاظهر ان يقال

حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي يشترط تاثيره
بالعلمية لا يتحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية
قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا
مبني على ان السبب الآخر في الجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف
بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة
سببا قيل فعلى هذا اجرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز
بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية
او مثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية واما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز
ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية بمقابلة
التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظة مما وضعه غير العرب
لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القرا
سمى به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت شرطا الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ
الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها

في كلامهم

قوله فامتنع معها اي امتنعت اللام والاضافة مع العلمية دخول اللام في بعض الاعلام للمح معنى الوصف باعتبار الاصل ١٢

في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع
العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها مما يعاقبها الفا اعني التنوين
رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم
قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه اي تقرّر ان الطاري يزيل
حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف
وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان واما اذا
لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام او الاضافة اذ لا مانع
فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط
ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك
الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس فيه
قوله وهذا اختيار المص ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس
العجمة على التانيث المعنوي او غرّه تحتم منع ماه وجور ولا يخفى انه فاته
بما ذكره الشارح قدس سره وقال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع

كو لوط غير منصرف في شيئ من كلامهم قوله لانه اسم معدول ليس له علة
لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لما ويليها بالبقعة وفيه
انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل
بملك يملك اسم ابي نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع
فيه النزاع في نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان
انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف
شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع
صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قوله الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او
من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام اثنين
ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قوله صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر
ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جمع التكسير فلا يرد النقض برجال
بناء على انه مخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا جمع حمار على حمر

قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسورة او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري
وكمالات قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو
تعليل للعلية المستفادة من قوله ولهذا قوله لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فتصير
لازمة فيصح ان يرفع اصلا وهو الصرف قوله بغيرها الباء للملابسة والغير بمعنى النفي
والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال
بل لا بمال لانك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر لشرطه او صفة لقوله صيغة قوله
منقلبة عن تاء التانيث فعلى الاول يكون قوله بغيرها مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني
بدون تقييد الحالة قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع
على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار
فاره بمعنى الفرهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس
رايع ايضا قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء
غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في
وزن فعالية موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال ثلاث وفراز وفيه نظر

لان الما يكون لازمة في فيلة اذا كانت للمنسوب كما ناعشة في جمع اشعثي لانها
بدل عن ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب
وايضا عدم الاستعمال الا بالتاء لا يقتضي الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة الى
اخراج نحو مدائني بزيادة القيد ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد ليخرج نحو
كراسي مع انه غير منصرف **قوله** فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد بخلاف فرازنة
فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه **قوله** جمع فرزين او فرزان وهو معرب
قوله واما فرازنة فمنصرف قيل اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق
كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرف
لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان
المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف
يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون
منونا **قوله** وحضاجر علم للضبع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به انما يكون
بمدح او ذم او ترحم فلا يستقيم هناك شيء من ملك المعاني بل هو منصوب
على

على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه
غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول
المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام
ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال
التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف وينبغي ان يكون
الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام **قوله** بل للجمعية الاصلية ولو
كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم
اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية
اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع ابهام مناف للعلمية لازم لمعنى
الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة
من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفي فيه كما اذا سميت
به شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قده في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر
والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال في الصراح حضاجر كعلابط

وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر وضبعان نه ماده وهذا يوافق الصحاح
فعلى هذا اندفع السؤال قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا فالملازمة ممنوعة لجواز
ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى ما اشتهر قوله
علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى هذا الى وهو
بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف ولا امكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر موارد الاستعمال
او مذهب الاكثر قوله اعجمي خبر محذوف قوله حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يحمل
الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل
علما لان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب واجر قوله لكنه من قبيله حكما
اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه
على سبيل الاحتمال لا القطع قال المصنف في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما
الجمع وقد قال بعضهم بذلك قوله تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره اما قال كانه لان السروالة

لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضا وانما
لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل مختص بالازار
فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل
منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا في
ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الى
في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كاحمد اين اجيب بان ذلك في
الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق
اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي القطعة وفيه
ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من اطلاق الجمع عليه اللهم الا
ان يقال اذا صح الاجراء صح الاطلاق قوله واذا صرف فلما كان عدم الصرف
غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع
ان للشك كله قوله فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل

اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف قرازنة
لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي
او بالندور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم ودلك بالاختصاص
هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير فمنعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه
على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض
اسم امراة واعيل مصغرا على لا مقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها
قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما ما علم
المستفادة من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال
سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف ويوجب بهة
غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على
منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك
لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول

بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن
الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على
الاعلال عنده واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف
ثم جواري بحذفه فيها واثبات الحركة ثم جوار بحذف الحركة للاستثقال ثم جوا
بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين قوله وفي
لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق شعر ولو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم
والاصل موالي بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع
ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لانه
في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الا
وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا ومنعا لا يقال فاذن
لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما
لانا نمنع الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل

الى معنى صبي لما اذا اكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط للتحقق وثبوته

لا لاشتراطه قوله من غير وقيه تجرد ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب

من غير نفي الاضافة والاسناد لحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق

بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا لخلاف

التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين

لم يحتج الى نفيه بوجه قوله ليامن من الزوال والانحلال او ليتحقق سبب آخر حتى

يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي اللزوم قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد

الباء للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا بهيئة الاضافة والاسناد

وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها

باعتبار منقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار

حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لاعرف

واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول باعراب

الحكاية قوله فكيف يوثر في المضاف اليه آه اذا كان في طبع شيء اقتضاء

لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكما فان المركب

الاضافي في كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن قبيل

ومن قبيل المعربات الحكمية عند جمع ولا يبعد ح ان يحكم بعدم انصرافه وان

لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم

لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز الذي لف ولذا

ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب

آخر هو ان الصيغة المبحوثة واتبعهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير

عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قيل الواو

مع ولك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله الكائنان الخ قوله لانهما كالحروف

الزوائد بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من

الحسن ومنع ح قوله لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث

لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من

الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوي الوزن في صدرا كسكران وحمراء

وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في نحو حمراء
مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى في لغة
للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك فلا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف
ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله اما كونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان
يقال وجهه ان التجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي
الفرعية التي تؤثران بسببها قوله واما تشابههما فقط لا لمعنى التأنيث اي في
منع دخول تاء التأنيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية
على هذا المذهب فان السبب اما المشبه او المشبه به فان كان الاول
فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهي فرع لما زيد عليه لكنه سبب
غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة
فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان
وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل

سبب

للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف واللازم الظرفية قوله وافراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله الكائنا باعتبار
تعددهما في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط السابقة
لكن لا يخلو عن لزوم تناف بين اعتباري الواحد والتعدد كما في الوجه
الاول قوله شرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط
محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفي التأنيث يقومان مقام علتين قوله
او ليمتنع التاء او ليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب قوله كعمران وسلمان
وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء
فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث ح مع التاء قوله او في صفة فيه انه عطف
بأو على عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او ولان الالف
والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس
الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان
او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى اه هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما

وحكموا ح بالانصراف وقد افاد به ان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب
منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان
المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه
بقيل ان قلت اذا كان المط من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب
عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المط قلنا لعل المط عندهم انتفاء مؤكد
مبنى على دليل لفظى وانتفاء فعلانة المبنى على الدليل اللفظى لا يكون الا بوجود فعلى
قوله لانه صفة خاصة به تعالى ولقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال
لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مونث بحسب القياس اما بتاء التانيث
لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف والنون وهو الراجح لان فعلان
فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني
ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس
لا يعتبر ولا يكفي قوله ونذمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف
فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا بمشاكلة المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن

يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله
ووزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والاظهر يحتاج الى قوله فشرطه
ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان النسبة
ليست الا للفرعية ولا فرعية الا مع الزيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل معناه
في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير تختص راجع الى الوزن او بالعكس
وذا اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اى اشرف قوله
وهو خضم من خضم الشيء اكله بجميع فيه قوله وشلم على فرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام
يقال هو بيت المقدس قوله ونحو ضرب على البناء للمفعول ووزن فعل
مجهول من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل العرب
قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى
نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئل بمعنى اسرع واما دئل علما
لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة
على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم اما الوعل لغة في الوعل والرئم

بمعنى الاسنت فتنا وان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا البعض النحاة ذهب يونس
الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين لا يؤثر وذهب عيسى الى ان تاثيره
اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون
جلا ويرد بانه الحكاية على انه محكي مع الضمير وهو لا يعتبر وان لم يكن علما فهو صفة مقدرة
اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور قوله او يكون اسما لم يقع
بدله او يغلب كما قال النحاة لان فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه
غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم وسابتم اسم شجر اسود
ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا
تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يخبر به عن ذلك المحذور ان قلت
ان هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر
فيه فرعية فزيادة تلك الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة

وجه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان النسبة بين
الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد يشكر ونحو
استخرج معلوما ومجهولا او امرا او استبرق اعجمي وتباعد وتوعد وافتعل وانفعل
قوله اى في اول وزن الفعل آه لما كان المراد من وزن كون الاسم على وزن الفعل
صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف
زائد على الاول صح لعطف لان الصفة ينسب الى موصوفها بمعنى وهو شايع وكذا
النبي لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام
الى الخاص بمعنى وبالعكس اولان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير
ذلك الحرف لم يغير كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا الوزن يتغير
في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاغلى او بالادغام
كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لا
الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط الجزم والوقف التي زال مجراه
لا يكون في الاسماء فتقول في يقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشى

قوله غير قابل اي حال كون آه حال من ضمير اوله وآه اعلم ان الجعلية شرط للشق الاول
لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التا اصلا قوله ولو قال غير قابل للتا ركانه ارا
د غير قابل للتا بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مونثه ان يكون على
فعلاء قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للحكم
نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه يجعل
هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط
للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا
لبعض الجماعة حيث قالوا ان تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان
ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالالف التانيث الممدودة قوله
بواحد من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد
المسمى بزيد والاصح توصيفه باخر لانه نكرة قوله لا يبين اي لم يظهر بالالزام
قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق

والثاني

والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس
اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المص قوله العدل ووزن الفعل
معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة
في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب
قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يو
جد الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كا
يزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث
ومثلث فذهب اكثر النحاة الى الصرافة لان العدل تابع للوصف وقد زال
بالعلمية وذهب جماعة الى عدم الصرافة اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الر
قائلا ان العدل امر لفظي ودوباق واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرف
عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قوله وهما متضادان د
لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية
فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع الوهم بان العلمية غير مؤثرة

معها لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوتان
ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد
من الامر الدائر يعني المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب
الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوم تام وهو اثنين مجموع السببين
واحدهما او مفهوم مساويا له اعني ما كان مع العلمية موثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى
والكان منحصر في احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء
كما يقال في كلمة التوحيد قوله ولم يوجد فيه سبب والكائنات المجتمعة كما في اذربيجان
قوله وايضا قد عرفت انه يندفع النقض باخر لانه افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه
اللام او الاضافة او من قوله ولو كان قول التلميذ اظهر اه يعني ان يجعل الاخفش فعلا
اذ يلزم مع جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب
اعتبار انتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية والى ليه او كونه بدل الاشتمال
بعيد قوله في مثل احمر على حال من احمر لانه مفعول للمبالغة قوله وكذلك افعل التفضيل و
مثلت قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر

دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كافكل قوله اعتبارا
لجواز ان يكون مصدرا الى لف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتبار
الوصفية الاصلية بمعنى انه المعدوم لجعله كالثابت قوله وفيه بحث اه ان جعل جاز
اعتبار شبهه من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود
الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي
كزيد قوله فاما الاخفش قال الشيخ الرضي في كتاب الاوسط ان خلافه في كواحمر
انما هو في نقض القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر
لان المعدوم من كل وجه لا يوثر قوله لا يلزم عليه للمنع لا للمنفي قوله فان التقابل المخصوص
والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان
العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف فان التقابل بينهما بالعرض
قوله في حكم واحد اي في شان اثر واحد كتحصيل قوله وهو منع صرف لفظ واحد معا
تشخيصا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع اه
ولا منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله فلا تقدير احد الضدين

بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان
لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظ ولا بين العموم والخصوص
لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك
في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولكن ان تقرر الكلام على وجه
لا مجال للتشبيه فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما ان يكون في عالم
اللفظ ما يندرج في عالم العين ولا يكون فيه في بادي النظر وهو ماتيه الضدين في امر
واحد موجود بالتشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان
الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك
تدقيق فليتفق قوله لكنه شبيه فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في امر شخصي
بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله
اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر
بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالمناسب
ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون سائر

الخواص

الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف
البواقي قوله وحيث ضعفت اه قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كان
لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة
او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في خواص بيت معاقبة للتنوين المقدر
قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم
في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره
في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف
الحافر ناقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على
الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف
وقف الاسماء الغير المركبة مذكورة للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر
او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام
لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول للعهد الى ما يفهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل قوله لان التعريف انما

بحث المرفوعات

يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات
وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدا هو الخبر
فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الا ان يقال ان اللام
ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال
ان الكلام محمول على بيان الطرد قوله على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان
في المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف
في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولانه غافل عن الاشارة
الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف
قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان
الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشتبهة بها لعدم
استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المجعول
للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل للجزء
وتضمنه لها او ملابسة المطرد عليه للطاري والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله

اذ معنى

اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان اللفظ من المعربات ان الرفع هو هذه الحيثية
وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل
ان ثبوت هذه الحيثية يستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار رفع لما هو في محله
وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال
له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا قوله وكيف تخصيص الرفع لعل الباعث على
التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد لما ذكرنا
آنفا قوله اي من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية او بيانية
عنه قوله ومنها المبتدا قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات
بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه
لا يحذف بدون المفسر وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا
وقولهم بذلك اي ذاك ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ
كقوله باعه ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد قوله التي هي اصل الكل
لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس

بخلاف عامل المبتدا فانه عدمي معقول وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل
في المرفوعية اقوى من المبتدا ولا يعارضه ما ذكر في المبتدا لانه لا يفيد قوة رفعه
بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات
كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته قوله ولانه يحكم عليه بكل
حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما
فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قوله اسند اليه الاسناد بمعنى النسبة
ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة
كانت او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف
قوله او شبهه او للتنويع لا للشك او للتشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل
او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة قوله
وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او
قوله ولان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مفسر الا
ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول

واليه مال المص في الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله
والمراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع
ويجب ان يكون المعرِّف واجزاؤه من لوازم المعرَّف والسر في لزوم تقديم
الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المحل يطلب
يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو
قدم زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا
زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار
ولتغير محل الموجود ايهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيدا
ضربت الا النصب كله ولا يلزم عليهم نصب كله لم امتنع لان الفعل لا يقع عليه
وكذا الحكم اخواته قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق
بأسند او صفة لمصدر فيحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيء لان الفعل
لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل
قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته

وتشكله قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او من
لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه
ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد
يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لامر
ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت
فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد وبعضها يماثل
بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله والبحث للمصدر المجهول لانه في قوة
ان مع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى
ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قوله وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابواه
لكان نصا في ما نحن بصدده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وفيه انه لو كان مبتدا
لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قايم قوله والاصل ان يلي الفعل وهو في اللغة
ما يبتني عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت لم اختار
هذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعات الا

فقط لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة
لا يجوز هدمها وانه ليس مجرد اولوية بل يبتني عليه بعض الاحكام كما بيّنه بقوله فلذلك
جاز الى آخره ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى قوله في الفاعل وكذا
الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول
الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في ثلاثة اوا
بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الى آخره
ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول
ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال
ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول به ذلك الاقتضاء لعارض
مستحسن قوله ان يلي لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا
لوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل
اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة
الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل

فی قوام الهیئة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فکما ان الهیئة لدلالتها
علی النسبة کانت جزء للفعل کذلک الفاعل لدلالته علی ما هو فی قوام ا
کان فی عداد جزئه قوله یدل علی ذلک دلالة ان کما ان السابق دل علیه دلالة
لم ویدل ایضا تلک الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو یضربان ویضربون
وتضربین قوله فذلک اللام للتعلیل فیفید ان کون الولی اصلا علة لجواز المثال
الاول وامتناع الثانی والثالث، اما للتفریع فیفید ترتب العلم بالجواز والامتناع
فیهما علی العلم بالاصل السابق او للتعلیل فیکون من باب الاستدلال بالمعلول
علی العلة فلا استدراک فی الجمع بین الفاء واللام ولا یخفی ان امتناع
المثال المذکور وان کان یترتب علی الاصل المذکور لکنه لا یتوقف علیه
لثبوته علی تقدیر تساویهما فی المرتبة فلا یصح الاستدلال بالامتناع علیه
قوله لتقدم مرجع الضمیر وهو زید رتبة تقدم الشیء علی امر رتبة کون الشیء ای له
مقتضیة للتقدم سواء تقدم مرجع الضمیر بالفعل او لم یتقدم وهو ح فی حکم المتقدم
لان ثبوت السبب فی قوة ثبوت المسبب فیکون من قبیل وضع السبب موضع المسبب

قوله خلافا للاخفش وابن جنی بسکون الیاء، فانهما جوزا اتصال ضمیر المفعول
بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به کاقتضاء الفاعل
وفیه انه لا یقتضی تقدمه علی الفاعل نعم یستدعی تقدمه علی ما سوی الفاعل قال
الشیخ الرضی الاولی تجویز ذلک ولیس للبصریة المنع مع قولهم فی باب التنازع
انتهی قیل تجویز الاضمار قبل الذکر فی باب التنازع فی العمدة والضمیر المضاف الیه
غیر عمدة وقیل تجویزه للضرورة اذ لو لم یضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غیر جائز او التکرار
وهو قبیح وفیه ان ارتکاب القبیح اهون من ارتکاب الممتنع مع ان مثل
ما ذکره جار ههنا لان حذف المضاف الیه بلا قرینة غیر جائز واظهاره یوجب التکرار
وقد یقال ان اعمال الثانی یقتضی الغاء الاول فی الاسم الظاهر فلو اظهر
لم یظهر کونه ملغی قوله جزی ربه الخ دعائیة والمراد بالکلاب العاویات اما الجلة
الناس او حقیقتها قال قدس سره فی الحاشیة عوی الکلب یعوی عواء
صاح انتهی وقد یجعل جملة اخباریة وقعت علی سبیل التفاؤل بان الدعاء
قد اجیب قوله لفظا تمیز ای اذا انتفی لفظ الاعراب قوله وفی ضمن الامثلة فان

إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسيه خصوصاً إذا لم يكن الغرض متعلقاً بخصوص فرد كما
في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة أو في ضمن ذكر المقابل الذي هو
الفاعل لانتقال الذهن من أحد المتقابلين إلى الآخر قوله فلا يرد مع أن التعميم
بعد التخصيص شائع قوله نحو ضرب موسى حبلى فإن القرينة فيه اتصال علامة الفاعل
بالفعل ومن القرائن اللفظية الإعراب الظاهر في تابع أحدهما واتصال ضمير الثاني
بالأول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الاشتراط بتوسطها بينهما أي بعد إلا الواقعة
بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه يعني أن التقديم
الثابت مشروط بتوسط إلا بينهما إذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول
لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع
أيضاً مشروط بتوسط إلا بينهما لما سنذكره قدس سره قوله فللتحرز عن الالتباس
المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل أن يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي
تخل بالمقصود قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال أي للزوم خلاف المفروض

قوله مع جواز أن يكون عمرو مضروباً بالمنخفض آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره
مما كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا كقولك ما ضرب أحد إلا زيداً أو ذلك
لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروباً له قوله لأنها لو قدم المفعول على الفاعل
مع إلا كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من النحويين أما عند أكثرهم فلا يجوز لأنهم
لم يجوزوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون ما بعدها أو معمولاً لغير
عامله أو مستثنى منه فكأنه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه أو مال إلى ما ذهب
إليه الجماعة قوله لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحد أحداً إلا عمرو زيداً كما ذهب
إليه جماعة من النحويين أما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف
وللمجوزة أن يستدلوا بقوله تعالى وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي
الرأي أي ما نراك اتبعك أحد في حالة من الأحوال إلا الذين هم أراذلنا في بادي
الرأي بلا روية وتدبر وبأن الظرف متعلق بفعل مقدر أي اتبعوا في بادي
الرأي أو بأن الظرف يكفيه رائحة من الفعل قوله وإذا انفصل وكذا اتصل
بصلته أو صفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي

قوله الى ما عرفت فان الباعث على الحذف الثلاث التي ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار بتقدم التصريح بالمذكور والتنبيه على مكانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر الى غير ذلك ١٢م

نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها قوله وجب تأخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل قوله لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث

قوله لان تقدير الخبر ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد في الحكم دزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي ان زيد في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يبكي ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب

٧١

موتك يا يزيد ما سبب ان يبكى عليهما ونكن لا يمكن في زمانه وفيه قوله لقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب قوله لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويحتمل ان يكون للوقت ويحتمل خصومته وح يراد بالخصومة خصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء ليس لاجل خصومته مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير معرفة وسابقة حق يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اغشبت فهو عاشب ولا يقال معشب على القياس ويجوز ان يكون جمع طائحة للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح ابستن كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب

ولا يقال ملقيت قوله وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها
الطوائح من الاموال قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية
وتعلقه بيبكيه المقدر كما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب
ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء بهلاك الطوائح
يزيد كما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان واتى الطوائح بصيغة الجمع
مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في كل حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشي فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر
اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة
نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه
واصله ان رجلا شريفا لطمته امة قوله حذفت الجملة انما يقدر جملة لانا نفهم
نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية قوله هو

واذا

بحث التنازع

واذا تنازع الفعلان من قبيل نحو ونبا النوب قوله واقتصر على الفعل يجوز
ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على
الفرع قوله في اكثر من فعلين نحو صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت
على ابراهيم ونحو يكون الاخير كالثاني والوافي كالاول عند البصريين والاول
هو كالاول والوافي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب
واحد لها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين
سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو يستحقه
الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو مؤثر والاسم قابل
والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه لوقوعه بعمومه
او بعمومهما طرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور
السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل
منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدا للتحقق قوله ويصح ان يكون هو

مع وقوعه فی ذلک الموضع ای لا یابی من حیث انه واقع فی ذلک الموضع
ان یکون معمولا لکل منهما لیتصور النزاع ولا یخفی ان منطلق فی حسبنی و
حسبتهما منطلقین الزیدان منطلق لا یابی عن وقوعه معمولا للفعل الثانی بل
یابی عن ذلک تثنیة المفعول الاول والتی لف بین المفعولین وان الضمیر المتصل
بالفعل من حیث انه واقع فی ذلک الموضع یابی عن وقوعه معمولا لغیر ذلک
الفعل فظهر الفرق بینهما قوله لانه حرف لا یصح اضماره ای استتاره کاستتار الضمیر
هکذا قالوه وفیه ان الفاعل هو المتکلم وهو لا یستتر فی الماضی نعم لو کان بدل انا
هو او کان الواجب هو الاتیان بالضمیر الغائب لکان الامر کذلک فالانسب
ان یقال لا یمکن الاضمار اما بطریق الاتصال فلان الضمیر لا ینفصل الا بعامله او بما هو
کجزئه والا لیس عاملا ولا جزئه واما بطریق الانفصال فلانه فی صورة المتنازع فیه
وکل من الفریقین التزموا الغاء احد العاملین الا فی المفعول لضرورة تجنبه الی
ترک الغاء فیه ولا یظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار الذی لف للمتنازع فیه
هذا اذا کان الفعلان متوافقین فی اقتضاء الرفع اما اذا کانا متنی لفین فتعیّن

الاضمار کقولک ما ضرب الا انت وما اکرمت الا ایاک ولا یخفی ان عدم صحة
القطع فی بعض صور الضمیر کاف فی عدم صحة التعمیم قوله ومراد المصنف بالتنازع
آه لانه المتبادر لما هو بصدده وذلک لانه تخلف ما یقتضیه الاصل
السابق علی رای البصریة فاحتیج الی الاستثناء ولو افقه علی رای الکوفیة فیکون
من تفاریع الاصل السابق واما ذکر اقتضاء المفعول فلتتمیم البحث قوله
فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حکم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حکم الضمیر
المنفصل فلا بد من تخصیص الظاهر قلت لعل المراد جواز القطع بالاضمار فیما لکن
لما لم یستعمل الا بطریق الحذف کما کان ینبغی ان یحذف ولا یجاب بانا
ندعی المهملة لا الکلیة لصحة المهملة علی تقدیر اطلاق الاسم قوله واما علی
مذهب غیرهما فلا یمکن قطعه لان طریق القطع عندهم آه قال الشیخ الرضی
یلزم البصریین فی هذا المقام ای فی مقام ما ضرب وما اکرم الا انا والا زید
متابعة الکسائی فی مذهبه لانهم یوافقونه ههنا فی انه من باب الحذف
لا الاضمار اذ لا یستعمل الا کذلک قوله فقد یکون الظاهر بحسب اللفظ انه جزاء

وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وح يكون الجزاء قوله فان اعملت
او المقدر الذى هو جاز اعمال كل منهما او ضمير زيد كما فى بعض النسخ قوله وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع فى اللفظ الواحد لا يدل عليه افراد ما مر وتكرره
اليه قوله مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون ظاهرا
لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل
نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما فى ان العامل فيه فعل توهمى
قوله لقربه اى لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى وورود
الاستعمال الشايع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغى ان يؤتى
بجواب الشرط عند اجتماع اداتى الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله
ان اتيتنى لاكرمتك قلنا القرب مرجح عند تساوى مرتبتى القريب والبعيد وليس القسم
واداة الشرط فى مرتبة لان القسم اقوى فى اقتضاء المقدر قوله لجواز الاضمار قبل
الذكر فى العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا فى رفع الابهام
وازالة الحيرة كما فى ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع فى جواز الاضمار

قبل الذكر

قبل الذكر لان المفسر نص فى كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا
لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان فى العمدة لان المفسر
لا يتعين ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة به ومنهم من جوز فى العمدة لما تحقق فيه
وقال ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده بالتفسير
فى الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار
اللفظ اظهار المفعول فى نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف الفاعل
افرادا وتثنية قوله دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف
هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر
والفاعل فى نحو ما ضرب واكرم الا انا وفى نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
وهو فاعل عند سيبويه وفى نحو اضربن واكرموا القوم بحذف الواو والياء فى الاول
والواو فى الثانى بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول
فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما
عن البواقى فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف

في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع
لوكان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلا
منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود الفعل
بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما
عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وزيد ومن ترتي بزي قوم
فهو منهم واما عن نحو اشبع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول
للزوم الجر وكون فعله في صورة ما يلزم استتاره واما عن الاخيرين فبان الضمة
والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل قوله خلافا
للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائي خلافا قوله وجاز الجملة اعتراضية
ذكرت لبيان قول الفراء قوله وروي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين
على معلول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات
الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية
الصحيحة عنه يخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية

الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى قوله
جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول
بما نقل عنه او بان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء
فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه لا يشرك قوله ان استغنى عنه
شرط استغني عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت لان مفعوله في الحقيقة مضمون الجملة المفعولين لانه متعلق الحسبان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء للمفعول الواحد واعترض
عليه بانه يجوز في السعة وغيرها والكان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول برأسه
ومنه قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان
العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع
ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز
الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح

قوله على المذهب المختار او الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف

وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم حمل

افصح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اى اضمرت فى جميع الاوقات

منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول

بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز فى لفظ الضمير

المرجع اذا لم يلتبس المعنى لفظه منهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله ان كن نساء

والضمير للاولاد ولا يجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلق وفى التفريع بحث للفرق

البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع مبنى على ان تاويل

المفعول الاول بكل واحد مما لا يعتبر قوله ولما استدل لا يقال لقائل ان يقول

لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح

وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لادنى

معيشة المعيشة زندگانى والجه بان زندگانى كنند والمراد هو هذا قوله وقول امرئ

القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه وقوله كفانى

بل او بيان لقوله قوله على تقدير توجه كل من كفاني الخ ان قلت هذا اذا

كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة

على الشرطية فلا يلزم هذا العنى قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط

ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض

تنبو عن ذلك وذلك لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب ان عنى السعى

الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب الخ ونفى الخاص لا يستلزم نفى العام فلو المراد

بالسعى هنا الطلب مطلقا لان الكفاية محتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله

لاستلزامه عدم السعى وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وثبوت طلبه المنافى لكل

اما منهما فانه لعدم السعى فلما مر من ان المراد من السعى الطلب واما منهما فانه لعدم

الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغى ان يكون ان قلت يلزم صح

عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى فقلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء

لجواز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه

لم يطلب فى الزمان الماضى قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب فى الحال

بحث قوله ما لم يسم فاعله

الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل
او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لو قال طلبت
المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية اذ من
شان العاقل التفتيش عنه وعدم الاكتفاء على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنما
اسعى الخ لكن ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد الثابت
الآتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلق قوله
لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قوله كل
مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلو اقحم
للاشعار بالطرد قوله حذف فاعله بمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض
بانبت الربيع البقل فان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قوله واقيم هو
اي الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة
على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله الى فعل اي الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم اشهر
اوصافه او اراد بالتشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي فعل ونحوه قوله ولا يقع اي لا يصح

وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا تخصيص
الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال
مقام الفاعل قوله المفعول الثاني نقل عن المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل
وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى اسم مسندا اليه شيء آخر نعم لا يجوز ان
يكون مسندا اليه لذلك الامر قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك لعدم تكيف
بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع
في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في هذين المفعولين وان
اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز الخ
نيابتهما مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات
الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه
مشعر بالعلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب
فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز
ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام

لا لانه مع تقدير اللام
لا الدال على العلية

الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب
امتناع ضُرِبَ لليث ديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور
تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور
كيف ولو كان لذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له
جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل
لم ضربت قلت ضربت او ضُرِبَ لليث ديب تعيين خلافا للكوفيين وبعض
المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى
لولا نُزِّلَ عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم وكذلك نُجّي المؤمنين على اضمار المصدر لشدة شبهه بالفاعل
قيل لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار
الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان
الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين
لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد

الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي
علاقة تنسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلت النسبة
الى الاخر ظاهرة واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا
لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل للفعل له وكان الاولان محلين للافعال
وهي مؤثرة فيهما نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة
الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير بزيد سير شديد في
قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى
سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف
الجر نحو ضُرِبَ في الدار فان النسبة ليست الا ما استفيد من حرف الجر
بمعنى ضُرِبَ في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة مجازا قلت هذا
النقل في المفعول بلا واسطة ~~واما في المفعول~~ واما في المفعول بالواسطة
فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي بقي ههنا
شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف

٧٨

المفعول

الى بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا
وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان النسبة الى
سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل
دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلاً قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل
الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلاً لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان
المبهمان مقام الفاعل له لا له الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع
سواء بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيد بذلك لان
الظرف ان كان فيه معنى في مفعول فيه عند المصنف فلا يطرح القول بالتشبيه قوله
وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني
ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه
وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول
حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه
اراد التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد

التفصيل

التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال
واذا وجد اه قوله اي جميع ما سوى المفعول به كالزمان المعين والمكان المعين
والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة
متعيناً لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلت صورة الجر لما كانت منافية
الرفع لل الفاعل اعني منعته ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد مما يسبق اليه الذهن
بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل و
امتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على
قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي
ان يكون الاول من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولاً للاعلام
فاعل للعلم قوله واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول
الثاني في مركزه قلت خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول
ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحاً لان يكون مفعولاً اولاً وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل

بحث المبتدأ والخبر

أمكن ان يقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قوله ومنها المبتدأ
عطف على قوله فمنها الفاعل قوله او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان
من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اى من جملة افراده
قوله على ما هو الاصل فيهما اى فى باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ لكنه صار اليه للضرورة ولهذا لم يكن
قائم فى اقائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من
المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه
كما تكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما فى العامل المعنوى وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه قوله هو قيل اتى بصيغة الفصل
الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام
التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة صورة الجازم
التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم
ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم

ذلك فهى لتأكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم
انها لاصل الحصر فنقول اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم
الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف
ولا يخفى ان الحصر ح ليس للرد قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل كما يقتضيه مقابلته
للصفة بجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب فى زيد ضارب محمول
على زيد قوله او تقديرا او بيانا وذلك فيما يصح اسم موضعه قوله نحو ان تصوموا و
سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضى سبق
وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم البئر قوله
اللفظية من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا يعنى ان
العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان
اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت
على العدول افاد عموم السلب فنظره وانما اكد النفى بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد

قوله اذ قلت الخ ان بني على هذا التعريف انه لا يجوز العطف على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع ان المص جوزه وذلك لان الجواز المذكور مبني على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء وحده ليس بمبتدا بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية فلم يصح ذلك على ما ذكر انه معطوف على محل الاسم اسمها ام

بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدا والخبر كباب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظ ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلت لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدا ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدا واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله وثاني قسمي المبتدا فيه اشارة الى ان المبتدا مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قوله او الصفة لفظا او

للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان الشيء له احتمع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا لما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدا اولها ولا ان التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها كغير شيء لانه في قوة منسوب الى الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام الاولى حذف الحرف والا لكون اخصر واشمل فيدخل انما وهل وغيرهما من كلمات الاستفهام قوله وكونه ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كهل اه وان ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة صالحة لان يكون خبر المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز وذلك ان تريد بالظ معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة قوله لكون الصفة

مبتدا اراه فبل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل ا قائم زيد و
اجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدا
فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين موافقا للاصل كما
نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا موافقا للاصل وهو جعل المبتدا مسندا
وفي جعله مبتدا موافقا للاصل اخر وهو تغير النظم الطبيعي للمبتدا والتباس المحذور ليس
الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من
غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد ولك ان
تقول اي هو المرفوع المجرد لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب
في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد
به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به
نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور
والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال
ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربط فان ربط يضرب الى زيد

ليس

ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة
اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظا به واحد ويصح التعبير عنها بالاسم قوله فلا يصدق
على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما هو
به الاسناد وقد يشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه
بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله ولك ان تقول المسند به الى المبتدا
بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما في العنوان معا قوله او يجعل
بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغير العبارة ان لا يشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه
انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
من المبتدا اي لا يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب
ابوه وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدا مع انه
خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل
وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل

قوله كما في القسم الثاني من المبتدا الا ترى كما في الموضعين لانحصاره فيهما فان قيل تعريف الابتداء يوجد في الخبر
الجزائية قلت لان قولنا تجريد الاسم ليسند اليه شيء او ليسند الى شيء يقدم ذلك الاسم المسند او المسند اليه حيث حذف
سندا اليه شيء او مسندا الى شيء غاية يتجرد لذلك ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون العدد مؤثرا ان
المراد من التجريد كون المبتدا او لا ... ذلك الشيء حدث منه كما في اللباب او الاظهر تجريد الاسم من
العوامل اللفظية ليسند الى فاعله او ليسند الخبر اليه كما في اللباب

قوله او يقال المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدا
نفسه كما في زيد جسيم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا
لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق
على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب
مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم آن قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى
ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده
الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم
الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون
مؤثرا قوله ليسند الى شيء كما في القسم الاول من المبتدا وانما قال ذلك ليخرج الجزء
الذي يكون للتعدد قوله معنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر لطلبه لهما على السواء قوله
وقال آخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكانه
قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا
النقض بقولك المنطلق زيد آن قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون

اصله

اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه
ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان
الامر اللفظي طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرد وعليه ان الفعل يحتاج الى
الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم النافض بالكامل
قوله ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه
شيء مشبه بالمكان قوله وجاز في داره زيد انما لم يقل في داره رجل اذ لا احد ان
في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه
بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدا ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه
شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد جاء في الكافية ورجح المتبت قوله
وقد يكون المبتدا نكرة انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر
وعكسه مع انه من سبب للاصل الذي مهده الفاضل لئلا يلزم الانفصال بينه وبين الا
الاخيرين وهي تعريف المبتدا وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون
جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني ابتناء تاما على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل قوله وا

المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس
مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير ظه قوله بوجه ما
لفظ ما زائدة او صفة لما كان التخصيص منحصرا فى امثال الامثلة المذكورة
كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مومن اه لان
لفظة ما تنبئ من عدم الانحصار قوله يقل اشتراكها واحتمالها او يرتفع
قوله وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة التخصيص الفردى بالصفة
مصحح واما التخصيص النوعى بها كما فى المثال المذكور ففى كونه مصححا
لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بالبيان لصحة الابتداء بتفصيله وهو
حيوان ناطق وباعم منه اعنى جسما نامى اللهم الا ان يفرق بين التخصيص
الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم فى نفسه
ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اى باب
هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يستثنى فرد ما من هذا الحكم فالعموم
فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المدود عنه ان قلت

لو لم يوصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة
الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح
فيكون نظير كل رجل كافر فى الدار ان قلت فرق بينهما فان العموم فى كل رجل
جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة
الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت تحقيق المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار والاختصاص المصحح
هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف فى مثل ارجل فى
الدار فينبغى ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعنى ان
المراد بالتخصيص ههنا التعيين لقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل به
من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس
لسائر امثاله قوله فانه لا تعدد فى جميع الافراد خلاصة هذا الوجه حاصلها اذا
اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هى امر واحد قوله نحو تمرة خير
من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضى التفضيل على الطبيعة

الجارية فيتم الحكم كل فرد او لان فردا من جنس اذا فضّل على فرد اخر من
جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل منهما باعتبار الاندراج في الجنس
فيتم الكل او لان العبارة لما لم يدل على خصوص فرد كان المناسب ان
يراد الجميع صدرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام
الخطابي قوله لتخصيصه بالتخصيص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه يجعل بمنزلة
مانع تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الاثر يعني ان
الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما تخصص
به الفاعل قبل ذكره قيل مع تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل
يصير في حكم المعرفة وحاصله بمعنى ان السامع كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام
اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن
الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا يخل النكرة بالافهام قوله قد يكون خيرا لا بالنسبة
الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص
بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله علم خبر

بخلاف

بخلاف اذا قيل قائم رجل فان قائم يحتمل ان يكون مبتدأ او لذلك حصر
بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ او لك
ان تقول التخصيص بالظرف لسعته قوله لتخصيصه منسبة الى المتكلم فيه ان هذا
لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان الويل الهلاك
ولا ويل لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد
بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب ويكون التقدير دعاء
الشر لك بعيد فالاولى ان يقال سلام عليك لرعاية اصله حين كان
مصدرا منصوبا واما تاخير الجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد
اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل
فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك
كسبحن من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك فان يكون معنى
عليك قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالا
سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على انه

ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله فلان التقدير بحسب
الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلم حذف الفعل مع متعلقه
وقصد الدوام زيد لفظ عليك ثم يرد على الزنيف اما لا نم بطلان قولي سلام
عليك عليك لان قولي مبتدا وسلام عليك بيان او بدل او مفعول وعليك
خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني
لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب
فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن الزنيف
بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو ان المفسر
محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت لك
قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة
وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك
ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمك الله كان سبحان الله
الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل

الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث قوله
اي سلام من قبلي في التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
والضابطة في نحو هذا الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا معرفتين او
نكرتين جهل المخاطب بالنسبة الى الفائدة فان كان جاهلا بها صح الاخبار
وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه
معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال
عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا
الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف
فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت بعده ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر
كما هو الظاهر تعرض بقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصنافا
قوله والخبر قد يكون جملة لم يتقيد بكونها خبرية فكانه تبع الجمهور في ان الانشائية ولو كانت
قسمية صح ان يكون خبر المبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع
السيد الشريف قدس سره هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال

بحث احوال الخبر

المبتداء والابتداء وليس حالا من احواله الابتداء ويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب
الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب
او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر
الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية
او فعلية ولو بالاخرة قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا
لم يكن فيها رابط لم يكن المبتداء محل الفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا
كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي
تضمنها الرابط فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به
مرحا ودما وغير ذلك قوله فلابد في الجملة وكذا لابد في المفرد واذا كان مشتقا او جامدا
ماولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج
شجر منبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير وقال
الكسائي لابد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا
حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتداء

وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان
ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم
بد من الضمير قوله من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف
قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر الكائن في معرض
التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر تفسير المبتداء اي قيل
لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتداء كما في المثال المذكور وقولك
مقولي زيد قائم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان الضمير مجرورا
بمن في جملة اسمية يكون المبتداء فيها جزءا من المبتداء الاول لان جزئيته تشعر
بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وبوصفه الكائن المبتداء الثاني نكرة كما
في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما
لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا

من الضمير الذي في الخبر فالعامل فيه الخروج ينبغي ان يقدر منه موخرا للتلاحق
الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وبعضهم ان
كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال
قدس سره في الحاشية الكر دوازده شتر وار مهذب انتهى الكر اثنا عشر
وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطلان قوله وما وقع
ظرفا او جارا ومجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل
بعضهم الظرف اسما للكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان
يريد بهذا الاطلاق كما يوافقه الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان فيهن فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع خبرا
على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق
لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم
وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى
الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة

لان

لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص
بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة
ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا
بكونها معها مثلا يفيد قولك الرمان في الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف
وثانيها ما قال الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار
حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان
نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما
مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي اتفاقا خلافا للكوفيين فان في
عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
فالاغلب نصبه وجره بفي اتفاقا واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فقيل
فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة
لجميع الاشهر وثالثها ما ذكره وهو ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين
فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع

راجح نحو انت مني بمكانٍ قريب اي مكانك مني قريب او انت مني
ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح وراجحها ما تقدم وهي ان كلا
من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا او اخبرت
عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ
ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة بعيدة
سير ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة او بعيد هذا القدر واما انتصاب
نحو داري خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور
وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء
في امتلاء الاناء ماء مالئ وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر
اي تبعد فرسخين قوله فالاكثر الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما في ما وقع
موصولة او موصوفة قوله على انه اي كائنون واقعون عليه قوله مقدر اي ماول
بجملة جعل التقدير بمعنى التأويل ليصح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره
لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء

زائدة

زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بأب اي ابا والمعنى ان الظرف مقدر من
حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى
ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال
قدرت هذا بذاك اي الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزء
بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال
العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد
يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز
اظهار ذلك العام لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما
رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك
وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا يقتضي الا ظرفا ومظروفا
اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد لا حاجة الى اعتبار امر آخر قيل
هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو
قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم

بهو بهو الابتداء وقيل قوله والاصل في العمل هو الفعل وللقياس على نحو الذي في الدار
وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة في نحو فيه
قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير
الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان
ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي يقوّي الافراد قوله وجاز تأخيره للاتساع
وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات
قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قوله
مشتملا استعمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره
من امر متقدم عليه نحو ازيد قائم وامرت فرغته نحو غلام من جاءك قوله على معنى
وجب له صدر الكلام اي صدر ولآلة او صدر نفسه مر قوله كالاستفهام
وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط ولو بنوع منه
الذي فلم درهم وبالجملة تأثير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدر
لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغير على اصله فلو جوّز ان يجيء بعده
ما بغيره

ما بغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير
لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه
للاشارة الى انه المختار لم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله
وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد النجار ام الخياط مثلا
متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا
الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف
الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام
خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى
ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة
متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو
مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدا
والاخرى خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى
تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة

ابو يوسف اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات
لعابه قوله او كانا متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص
كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف لذهاب الوهم الى التساوي
في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي
في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل قوله اوكان الخبر
فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد
فعل صورة كما جعل اين في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد
نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا احتياج الى لفظ له للاحتراز
عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمى
الجملة الفعلية فعلا تسمية الكل باسم جزئه المقدم ان قلت ينبغي ان يقول
ايضا او كان الخبر بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدا
ح قلنا ذلك المبتدا اشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي
او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد الا ومعناها قوله

او بالبدل

او بالبدل من لم يقل لوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس
بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر
مرجعه او خلاف الاصل قوله واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب
الا التقديم متعلقه نحو على ام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل
اشتمل قوله كالاستفهام قيل الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام
قوله لتصدره في جملته اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل
بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة
لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان
من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يوثر
في صلته معنى قوله تبعية يمتنع معها تقديمه وانما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء
على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور
قوله في المبتدا نفسه اما اذا كان في صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة مثلها زبدا لجواز
تاخير الخبر بان يتوسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله

مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق
المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل غلام رجل منه اذا جعلت منه مبتدأ قوله
او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا حجة فيه لان
ح تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها قوله
او في تاخيره خوف لبس دون تقديمه لانه ح متعين لان يكون خبرا عن ان
المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في حيز ان المكسورة معنى لصدارتها
ولا مما في حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه
فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معها
والثاني باطل لانها جملة تامة غير ماولة بمفرد فتعين الاول قوله المكسورة لجواز
ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها قوله لامكان الذهول عن الفتحة
وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله او في
الكناية لم يعهد رفع لبس الكناية بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو قوله وقد يتعدد
لفظه للتقليل والتحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد

اما

اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب
العطف وتوجيهه ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا
على فهم السامع وليس في المعطوفين ضمير المبتداء لان المبتداء مفكوك تقديرا فكانك
قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا تجعله مما نحن فيه
لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر
اخترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين قوله فانهما في الحقيقة
خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات
انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر
فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتداء وعلى ما قلنا يكون
في المجموع ضمير المبتداء وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو
الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتداء وجمعه وتانيثه قلنا اجراء
تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه

على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس
عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المنفردة جاز
ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة
هذا ابلق وحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف
الجزء على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين لشهادة
مطابقتهما للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون
كالمطابقة في المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض
المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هم عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو
كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض
قوله اي مز قال قدس سره في الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي
هذه الصورة ترك اولى ان قلت لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف
اصلا مثل هذا حايع مايع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر
قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد اه يؤيده ما قالوا

من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط والاضافة بيانية او لامية قوله وهو سببية
الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم
الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافقه كلام المتن في بحث كلام المبني زاه قوله
او للحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما يؤول ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد
نحو ما بكم من نعمة الله توجيه الورود ان كون النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من الله
وذلك ظ ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم
قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد اللصوق الى ايجاد الله تعالى واعطائه
واما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدأ الشرط
لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره
وفي جواز كون الصلة والصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز كون
الظرف صلة او صفة له قوله وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين
يقتضي حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما

الشرطية والمتضمن لحرف لكن وما مر في هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف

بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام

الجنس او اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول

الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف

بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن

المبتدا معنى الشرط ان لا يكون ذلك المتضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء

حكمها وان قولك ذلك اشارة الى المبتدا الذي تضمن معنى الشرط وتفرع

على تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك كما لا يظهر

قوله بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة قوله

وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد وكذا

الحال في المضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد

والمعطوف الى المعطوف عليه بالواو نفرد قوله الذي يأتيني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال

وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او في الدار ليست لفظة او

تم زيد

للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم

ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا تريد ان كل موت تفرون منه فانه يأتيكم اذ رب

موت وتمنه التنخيص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء

مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة

او يكون الموصول خبر انقيل قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء

الشرط كما ذكرنا في وجه المنع لفة نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولا

دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدا لكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضاه

امتناع دخول النواسخ مطلق عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله

والشرط والجزاء من قبيل الاخبار هذا مبني على اتفاق الربط بين الشرط والجزاء فلا

ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لابد وان

ان ليس هناك مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه نقل عن المصنف

انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والمعنى

اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي

واما الفقه فبعيد منه وتوعه في مخالفة الواضحات قوله فواللّه ما رايتكم قاليين لكم القلاء

بالمد والفتح ودشمني ودشمن داشتن قوله لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه

مصح لا مقتضي وداع والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب

حذفه اصلا لانه ركن اصلي في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد هو والقول بان المخصوص

بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم آه حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه

قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغير المالوف

زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة

الاهتمام به لمدح او ذم او ترحم تعتني به زيادة اعتنى فكانه اراد انه امتاز من بين

الصفات بالمدح او الذم او الترحم فلو ذكر المبتدا لم يبق في صورة الوصف فلم يتميز

انه في الاصل وصف ثم غير قوله في مقول المستهل الهلال والله المبصر الخ قيل الاستهلال

ماه نو ديدن وبانگ كردن وكلاهما مستقيم قوله الهلال ماه نو تا سه شب وبعده

القمر قوله لان المقصود المستهل تعيين شئ آه لا تعيين الهلال بالاشارة قوله

ولئلا يتوهم نصب الهلال بـ رايت او اري وذلك لان الاصل في المفردات

الوقف قوله خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات

لذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع

لازمة لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما قال

ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد

في مثل فاذا السبع بالباب وجعله لا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده

بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان

الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف

اي ففاجاة وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه

مفعول به لفاجاة اللهم الا ان يقال ان فاجات نزل منزلة اللازم ولو قيل

ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجات لم يلزم

اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجات وجود السبع زمان الخروج

قوله فيما التزم يقال التزمته الشئ فالتزمه اي ثبت ملازمته قوله اي في تركيب

الا ظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر

لان ضمير في موضعه وغيره راجع الى الخبر وايضا قلنا بحسب اللفظ لان الذهن ينساق

من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني عنه الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب

لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف

لانا نقول الخبر بحسب اللفظ بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا

لرعاية امر لفظي فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده قوله فلا يجب

حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب

قوله ولولا الشعر آه الا ذرا اخوار مندى نمودن قوله هذا على مذهب البصريين فان

لولا عندهم كلمة غير منتقلة من كلمتين كما ترى والبه ذهب الكسائي لان لولا

لو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الواقع بعدها الا

اذا اتى بمفسره كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا

لان لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب

قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى قصوره

قوله منسوبا الى الفاعل الخ قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول

اوالى

قوله جاز هذا التقدير اي تقدير الزمان مع المصدرية الخ كما جاز عدم التقدير فقول الرضي يجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر الزمان بيانا لجواز عدم التقدير وقوله ويجوز تقدير الزمان الخ بيان لجواز تقدير الزمان حالا رفع قائم فذلك منقوض من الرضي فما قيل جواز الرضي جعل المصدرية في اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اوقات كونه فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة وليس بشيء كيف وقد نص عليه الرضي بكون افعل التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى كما مر تأمل

٩٦

اوالى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة كانت او جملة

اسمية كانت او فعلية والاسمية تجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق

ملتوتا السويق نعت قال قدس سره في الحاشية لت السويق لقابة صحاح

قوله واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات

كونه قائما وان كان الشايع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان

هذا المبتدا اي يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز

هذا التقدير الخ كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة

مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لا عن

المصدر الصريح فلا يقال ضربي زيدا قائم وذلك لان تكون نسبة

الاخطب الى الكون مجازا في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز

ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع

الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير

يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا

كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما
يكون ح حالا عن معمول المصدر فالعامل ان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب
الكوفيين ويجئ بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال
وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك
لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم
الاتحاد فيتبت على هذا وجه آخر قوله ثم حذف اذا مع شرطها سمي مدخولها
شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في
قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية
وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن
العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل
اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى
القاعد لو اعتنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا

لسمع تعريفه مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة
ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار الافعال
الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدا
المقصود عمومه اتفاق وذلك لان الاسم الجنس المعرف باللام اذا استعمل
ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح
بلا مرجح قوله وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله
وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته قوله اي ضربي زيدا ضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد قوله
الى ان هذا المبتدا لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدا قوله لكونه
بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى
ما ضرب زيدا الا قائما ولا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة قوله
ونائلتها كل مبتدا الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب
لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع

خبر انكذا اما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز اعرابها
ان يقال منقول عن الواو ولان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل
الى ما بعده بل يكون منصوبا قوله وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية
الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصححها اعني
الصنعة انتهى ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى
رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة
ذلك الرجل قيل في توجيهه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون
ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف الموكد
وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في حيث انا وزيد او زيدا وعدم الاندراج
في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتداء ويمكن ان يجاب
اما عن الاول فبان حذف الموكد مع الموكد جائز واما عن الثاني فبان ا
لا بد له من نقل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف
على المبتداء نظرا الى الصورة قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو

وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى مجمله بعد المعطوف
وليس بعد المعطوف لفظ فيه مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر
لانه من تتمة المبتداء قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا
عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وضيعته ساد مسده ويكفي في الثانية
حيثية واحدة قوله ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه يدل
على تعين الخبر فنحو امانة الله لا فعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لافعلن كذا
وقد يستعمل لعمرك في قسم السوال نحو لعمرك لا فعلن كذا قوله اى من المرفوعات اشار
به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق فقوله هو المسند
ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل ومنها
لانه في الاصل خبر المبتداء فلم يفصل بما هو مشعر كونه بابا على حدة قوله اى اشباهها
استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينها من التقارب والتماثل كما بين
الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عمل
قوله لانها لما شابهت ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما

بحث خبر ان واخواتها

قوله بعد دخول احد هذه الحروف وزاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من
افراد المعرّف ان قلت المعرّف انكان مجموع اخبار تلك الحروف فلا
خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر
ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلت
المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان
واخواتها او بجعل قوله واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على التوزيع
ليتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب
للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا برات اثر فيهما لفظا او معنى
اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيهما الى معانيهما فان بالبدا الحكم مثلا
ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف قوله بمثل يقوم في خبر
المبتدأ الذي بعد انّ المكفوفة بما او بعد انِ المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز
ان يقال انه وان يقال زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز
ان يقال ان اين زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق قوله الا في تقديمه حق العبارة

ان يقال

ان يقال الا في التقديم لانه التقديم قدر مشترك لا تقديم خبر ان على اسمه وذلك
لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به
والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مرّ في قوله والا اصل
ان يلي قوله الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل
حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام
والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات
كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون
في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل
غيره من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير
جار ومجرور قوله خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة واي عملت عمل ان لانها
نشابه ان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة النفي وان للمبالغة الاثبات فيكون
من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض
على النقيض قوله وانما عدل قال المص ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف في حسنا لان ظريف

بحث خبر لا النفي الجنس

في الكلام صفة اسمها لان الخبر محذوف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في
ما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف
الا بالمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد
جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر انما قال
ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل قوله لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه
من الحال بدون سماجة قوله لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل الخ وانما لم يلزم
ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي
كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل
ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على احدهما
قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لانه النفي عليه لان
النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على امر شامل او لان النفي
رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان
طرفه الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من ا

هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت قرينة
فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد آه الاصح هو الاول
قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء الافعال وزيفه المص
بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها
يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم آه وذلك لدخولها على قبيلتين
الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس
يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول الضمير راجع
الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد
السماع قالوا وهو الشعر قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصد والاعراض
والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا نزوال
لي عنها باعراض عنها قوله اي لا براح لي لقائل ان يقول ههنا انها لا ليست لنفي
الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براح مبتداء لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتداء
النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان تخصص بتقديم الخبر

بحث اسم ما ولا

فانّ لنا ان نعتبر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق الكلام غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان تعرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينصب الاسم ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر انّ لا لا يعمل عمل ليس الا شاذا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا تقول ان لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لا لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر انّ لا لا يعمل عمل ليس الا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال لا في لا براءة لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه شذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات قوله او حكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بشيء ملحق به ومن عداده

بحث المنصوبات

قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة ولقائل ان يقول ان المفعول المطلق لا لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او غيره والثاني على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا يكون بين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر ح يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان كذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل المذكور كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قال الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به مخصوصا واما وضعه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني ان المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول

ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا معنى لكونه مفعولا
الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس سره حيث يقول
والمراد بفعل الفاعل آه قوله بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة
وقال الشيخ الرضي يجوز ان تجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول
مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون
راكب ويقال للمستثنى من المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية
انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال
ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى
لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر وقع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا
اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل
النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة
ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد

والامتناع

بحث مفعول مطلق

والامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشتمله وغيره ومعه
لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قوله اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا
على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان
بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضرب ضربا شديدا قوله لا ان يكون
هو تراقيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الآتية قوله وانما زيد
لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج مثل ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء
فعله المتكلم ثم اعترض عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر احوال الاسم فلو قال
ما فعله كان في قوة اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والمتكلم به اتجه عليه
ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول
فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب
كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول
تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها ثم يجرون صفات
المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل

ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا و
لا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ
ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قده فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم
قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يورد لفتح الباب لانهم يجردون
صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما في سائر حدود المفاعيل قوله
ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم
الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل
اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية
وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب
لانه قد لا يكون مصدرا اصلا اما ان تدل على الحدث نحو الويل او لا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورايته القا قوله وهو اعم يعني ان الفعل
الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا او مقدرا او باعتبار
كونه فعلا كما افاده بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكمى

يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اه لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت
شيئا اذ الكنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المفعول
تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى دخول
المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغايرة
للكراهة التي هي متعلقها في التحقيق لتقدم وتاخر بينهما وكذا لخرج ضربته تاديبا
لان الضرب والكائن هو التاديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التاديب
من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال بقيد الاتحاد
لخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق
لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون
اصله قوله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد
المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فما قيل انه لتاكيد الفعل
كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله

موسى لتكليما اى كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله وان لم يكن
في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس الكائن للتاكيد و
تخصيص الزيادة بما يفيد التنويع والعدد والكائن للنوع وجب ان يقال
بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه اوكلها سواء
كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها
نحو جلس جلوسا صالحا او بدونه نحو جلس صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربت
ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه
مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا وكل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب
وقد بت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول
انهما صفتان لمصدر مقدر اى قدوما خير مقدم والضرب اى الضرب اى الذي
ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته
بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث
حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اى ضربت ضربتين او ضربا

بالسوط

بالسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من الصيغة
نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة او بدونه نحو رايته الفا اى الف رؤية ولك ان تقول انه صفة
مصدر محذوف اى رايته رؤية الفا قوله لانه دال اه هكذا قيل والاظهر في العبارة
ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصا
كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا جاز تثنيته اخويه وجمعهما لارادة منهما قوله
او العدد لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الامتثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام
زيد وانا ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قوله وقد يكون
قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او
للتكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظه وح كان ابلغ
واوكد مما كان بلفظه قوله اي مغاير للفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر منه
وههنا الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو بدرسه اى الدرس واجتنبه
الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة والمشار به الى غير مضمون عامله نحو اجتنب

ضربي فضربت ذاک قوله مثل قعدت جلوسا قد یفرق بین القعود والجلوس
فان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت
فجعل منصوبا بانبت اما لانه فی ضمنه لان معنی انبت جعله نباتا وانه مطاوع له
اولانه جعل بمعنی الانبات وفیه تامل وقیل لانه بمعنی التنبیت کالسلام بمعنی
التسلیم وقیل انه لیس من هذا الباب لانه مغیر انبات قوله وسیبویه یقدر
له عاملا فیه ان الاصل عدم التقدیر وان التقدیر لا یجری فی مثل قوله تع ولا
تنبئا ای ضرا قلیلا قوله کقولک لمن قدم خیر مقدم وح یکون خبرا ودعاء وکذا اذا
قیل لمن یمضی الی السفر وح یکون دعاء قوله له حکم ما اضیف الیه لما ذکرنا من انه بعض
ما اضیف الیه قوله ای سماعیا موقوفا یعنی ان العلم بوجوب حذفه لیس الامن
طریق السماع بخلاف الحذف القیاسی فان العلم به یحصل بطریق الاستدلال
بثبوت الضابطة لیکون قیاسا استدلالیا قیل سمی ما مصدر فعل محذوف ای بسبب
حذفه وجوبا سماعا وکذا قیاسا ای یقاس علی حذفه وجوبا قیاسا وذلک لثبوت
الضابط الذی هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقیا الخ کلها دعاء قوائما

ويلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه
بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فوكان
بدل الواو لفظا او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف
قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها
بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني
قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله
ولبيك وسعديك وسحقا له اي بعدا له وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت
حمده فليس على انه مصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان
يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم
قوله منها لم يقل هي كذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد
به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا او
قائما قوله ما وقع مثبتا بعد الخ انما شرط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا
لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه

ضربي فضربت ذاك قوله مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس
فان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت
فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله نباتا وانه مطاوع له
او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل لانه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى
التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات قوله وسيبويه يقدر
له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى ولا
شيئا اى ضرا قليلا قوله كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا
قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض
ما اضيف اليه قوله اى سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من
طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال
بثبوت الضابطة ليكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر بفعل محذوف اي يسمع
حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت
الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا الخ كلها دعاء قوله

وبلام التعريف اليضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه
بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فوكان
بدل الواو لفظا او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذ
قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بيّن فاعلها
بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها
قياسا واذا لم يبيّن لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان
ولبيك وسعديك وسبحانه اى بعد الله وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم
حمده فليس على انه المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان
يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اى الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم
قوله منها لم يقل هي كذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به
التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد ينوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس
قيام قوله ما وقع مثبتا بعد الخ انما شرط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا
لان المقصد من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه

١

ضربي فضربت ذاك قوله مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس
فان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت
فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله نباتا وانه مطاوع له
او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل لانه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى
التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغير انبات قوله وسيبويه يقدر
له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تع ولا
شيئا اي ضرا قليلا قوله كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا
قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض
ما اضيف اليه قوله اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من
طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال
بثبوت الضابطة ليكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر نفعل محذوف اي يسمع
حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت
الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا الخ كلها دعاء وانما

١٠٥

وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قوله وجدعا دعاء عليه
بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات فوكان
بدل الواو ولفظ او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذ
قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر واشباهها اذا بين فاع
بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها
قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحا
ولبيك وسعديك وسبحانه اي بعد له وحمدا لك واما انتصاب مثل قو
حمده فليس على انه المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان
يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تع وقد مكروا مكرهم
قوله منها لم يقل هي كذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد
به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد ينوب الصفة مقامه نحو اقاعدا
قيام قوله ما وقع مثبتا بعد الخ انما شرط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا
لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشي بدوام حصول الفعل منه

منها

١١

ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعاً وان لم ينافيه استعمالاً فان المضارع
قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر بنفسه خبراً نحو ما زيد
الا سيراً او زيد سيراً سيراً البنى عن الكلام معنى الحدوث راساً لعدم صريح الفعل
وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر
التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لو اريد نفيه اه ذلك لفوات
الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتاً لكن لم يكن بعد نفي
قوله داخل قيل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قوله على اسم
مبتداء او منسوخ ابتداءه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم
ليس شرطاً لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيراً وما وجدتك الا سيراً البريد
انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوباً بكان ووجد فالشرط ان
يكون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبراً عنه قوله لا يكون خبراً عنه بلا تاويل
او مبالغة قوله لانه لو كان خبراً عنه الخ ان قلت هو ليس مفعولاً لانه مرفوع قلنا المفعول
قد يكون مرفوعاً ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع

الرفع

الرفع والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم
تسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام قوله اي في موضع
الخبر لا يخفى ان العبارة لا يفيد هذا القيد الا بتكلف قوله نحو دكت الارض اه الدك
شكسته شدن قوله واني جمع بين الضابطتين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد
الا سيراً سيراً الخ ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب قوله الا سير البريد البريد پيک
قوله ومنها ما وقع تفصيلاً انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على
المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي مصادر وقيامها مقام عاملها قوله
لاثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة لم يخرج نحو لسفر اما بشراً
او بيعاً او يشتري طعاماً فاما بيعاً واما كلا وانما قال مضمون جملة ليخرج نحو لسفر صحيحة
او يغتنم اغتناماً لا ليخرج نحو لسفر سفراً قريباً او سفراً بعيداً لان السفر القريب والبعيد
ليس من آثار السفر بل من انواعه قوله متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز
تقديم التفصيل نحو اما تمنون مناً او تفدون فداءً فشدوا الوثاق قوله مصدراً اي المصدر
المفهوم منها قوله وباثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثراً لانها تحصل بعده كالاثر

الذي يكون بعد المؤثر قوله اي بان تشبه به امر اي لان تشبه بما ناب منابه

امر فانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذا يخرج عن

الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه

ولزوم المصدر في موضعه فعلى هذا التفسير قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان

به امر يسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب

في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة

حالا لان في وضعه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تاكيد لفظيا لانه يفيد ما لم يفده

الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر وأتي

بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف

قوله علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولابد

من شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضا لازما ليدل على معنى الفعل المقدر

اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة في

المعقولات حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قوله

مشتملة على اسم الخ انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على

الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه يدل على ما لابد للفعل منه اعني

الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغني عن التقدير وحسنه الشيخ الرضي ان قيل لم

لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل

الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويصح ذلك في مررت به فاذا له صوت

قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واخرز به عن نحو

مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله

الاتباع بان يكون وصفا او بدلا او ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست

لمصدر

اذا كالفعل نحو ما مما لابد للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال او

لكن لا يجب حذف العامل قوله فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على

على احد تاويلي الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير

سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف

اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل وتجويز التعريف بان يقال صوت الحمار

لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل
اى مثل الطويل واما انه جامد مأول بالمشتق اى منكر فاذا عرف كان بدلا او
عطف بيان لا غير قوله من صات الخ يعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت
يعنى بانك كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال
المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت قوله وصراخ بانك
كردن قيل وهو اسم استعمل استعمال المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لو وقع
على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى قوله لا يحتمل لها غيره اى لا احتمال للجملة من المصادر
غيره فيحتمل مصدر ميمى وغيره مفعوله قوله كقوله على الف درهم له خبر وعلى متعلق به
او على العكس ولكل وجه لفظا ومعنى ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر
دعوة الحق اى دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه الفا ان زيد القائم
فيما لان فيها معنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب انّ ولام الحكم
قوله اى اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة فى هذا القسم وما يقابله
عاملة لما فيها معنى الفعل قوله ويسمى هذه التسمية المتأخرين قوله لانه انما يؤكد

نفسه

١٠٨

نفسه وذاته كما يؤكد ضربا فى ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعنى
الفعل وههنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احتراز
به عما اذا وقع مضمون مصدر مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان
الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق نحو اذا ثبت نحو ان يكون
من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين وقد
كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ونحو
ان يكون صفة مصدر محذوف اى قولا حقا كما قاله الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة
المؤكدة للمؤكد بغيره اما صريح القول او ما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
قول الحق ونحو لا افعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزم به ثم بدا لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل
قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله و
به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة
المعلومة التى لا تردد فيها فتقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة

المتقدمة مفعولا بها لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة

لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله قوله وتسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحتمل اليه

ذهب المص وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفس للصلة لا للاجل

اللهم الا ان يقرف عن الظ ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي الخ قوله

اصله البت لا لبي من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل الخ

كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ الاستماع الماموربه حتى يمتثله

قوله ويجوز فيل اصله لب وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء للضمير كلدى وليس

بتثنية لبقاء يائه مضافا الى المظهر قوله المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل

او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الفعل به وقيل لانه

سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم

ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يخرجون صفات المدلولات المطابقية

على ذواتها كما ذكره وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس

وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية

قوله والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال

والتميز والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى

ان خروج البقية ظ لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة

الاشتراك اليهما سواء والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو

فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو فليس عمرو مما قصد جهة

فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في

مررت بزيد الخ لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نم لانه مفعول به مطلق

في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك

الشيخ الرضي قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد في ضرب

زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد لعل المورد

نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع قوله وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل

سوى المفعول معه لمراعات الاصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها

اثناء الكلام قوله واما وجوبا ففي تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما

ولم يكن له منصوب سواه لقوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيز ان ولوقوع فعله
مؤكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن
بكونه مهما فيتنافران في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر الخ ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي
الحصر قوله لوجوب الحذف الخ اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة
بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق
الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه الواو اما للعطف ومعناه
الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه فمر به ولسانه عنه قوله وانتهوا
خيرا لكم اي تأتوا فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جيء بما لا ينهى
عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد او ائت او ما يفيد هذا المعنى
وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا كثر
الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت من هذا الامر
وائت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن
هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله لم يسمع

ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول لوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر وغاية
التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من ان ليس لها من حيث انها قرآن
الا استعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها
لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي وجوب حذف امر قوله وسهلا عطف
مثال على مثال قوله او اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون صفة مكانا جاز
ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي وكانك قلت اتيت
اهلك واقاربك قوله وطئت الوطي كرفتن راه قال قدس سره في الحاشية السهل
نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجه او بغلبة فيه انه يخرج نحو يا الله
قيل نداءه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول بانه غير
صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه
مطلوب الاقبال كونه مسؤول الاجابة قوله مثل يا سماء ويا جبال الخ وذلك ان نحو
ان نداء هؤلاء من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلوح النداء قوله منزلة من له
صلاحية النداء بسرعة امتثال الامر قوله فان المندوب ايضا لما قال بعضهم الخ

هو الجزولي ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت بعد
تقرر موته حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعدن ولا تهلكن قوله فالاولى ادخاله
مع ان فيه ضم تشبيه قوله مناب ادعو الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير
دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار
فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله او للمنادى بان يكون حالا من ضمير
اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال
ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة
العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي الخ رد بان الهمزة
من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر
في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول
بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وغيره

الثاني بانه قد يستتر نحو يا رب بمعنى التضجر وعن الثالث بانه قد يعرض الجملة ما لا يستقل
به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قوله ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام
لا ينقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر لان ذكر فيما بعد بمنزلة
الاستثناء قوله لفظها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بلا
محل النصب فانها مبنية او لفظها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله والطلب
الاختصار او بالقياس الى ما علم تعيين مواضع النصب من غير حاجة الى تخصيصها قوله
على الضم لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا او يا هؤلاء
ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم
اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل اضعفت هذه المرأة
هذا المشتبه قوله او الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى
لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه

مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد المفرد الكامل منه ليخرج شبه المضاف

ايضًا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد

قوله وكل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم

يجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعًا جبلا ويا حسنًا

وجهه ويا خيرًا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف

عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدًا وعمرًا اذا سميت شخصا بذلك المجموع

او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه

لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا

معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامراة واما نعت فانه له لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه

ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من

ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت

المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى

مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها

صفة للذي بعوث الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى

في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف

عند قصد التعريف مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها

ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم

اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم

ذلك الاجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول

صورة الاضافة ليست تنافي التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لوقوعه موقع الكاف

الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة محال الخطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما تبرى اليه

الخطاب بواسطة حرف النداء وجرى مجرى الضمير الذي وضع للخطاب وصار في حكمه

وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو

المخاطب والمدعو قوله وكونه مثلها افرادا او تعريفا انما اعتبرهما لتقوى جهة الاتي دون لا يلزم

بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا ذلك اه ان قلت مشابهة

المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا

المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء
قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه
تعيين جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت
انه كاف الاسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قوله ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم اذا
ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان
اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قوله وخفض بلام الاستغاثة قوله وهي لام
التخصيص معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار قوله دالة على انه مخصوص هذه الدلالة لابد
عند سيبويه ادعو في النداء القائم مقامه عند المبرد لا المنقوض ١٢
ان يكون الامر معتنى به وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا
الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له
متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم
الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق
قوله لانه علة بنائه الخ ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب جره فكيف
يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام

صار بعيدا عما هو مدار الشبهة وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل مبني مع بعده
وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف
النداء واللام اذا اجتمعا كانت العلة للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان
الخ او بان قوله مثل يا عبد الله آه من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه
قليل قوله ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث فلا يجتمعان
وتلك الزيادة كزيادة المندوب واوا او ياء او الفا قوله يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر
اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف
بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز
ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف لا يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رجلا
اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجلا لغير معين لا حال كونه رجلا لغير معين قوله مثل يا حسنا
او رجلا بلا ملاحظة نصبه او ذات رجل بغير ملاحظة نصبه
وجها ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة
لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسن وجه ظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف

اذا قصد به معين وجب تعريف نفسه وصفه الا اذا كان منعوتاً بجملة او ظرف فانه
لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فلا يقال يا حليما لا يعجل القدوس بل يقال قدوسا
وذلك لانه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء قوله
وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جيء به للتوسط اعتمادا على ما سيذكره قوله
لان توابع المنادى المعرب غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما قوله تابعة للفظ فقط سواء
كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يجوزوا على محله النصب كما في الجنبي ضرب زيد
أه عمرو العطف بيان لزيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى المستقل [illegible]
وعمروا قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور
في تابع المستغاث باللام المفتوحة وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا
كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله وبني على
ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه في المفرد
الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه عنه تحتاج الى تمحل كما اشير اليه
قوله فانهما لما انتفت فيهما آه فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه
بالاضافة اذا كانتا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اي المعنوي

[illegible] والبدل والمعطوف المعرف الممتنع [illegible] الذي باشره حرف النداء [illegible] سيبويه [illegible]

صرح

صرح في شرح المفصل به قوله لان التأكيد اللفظي الخ وذلك لان الثاني عين الاول
لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التأكيد وفي جمع
الى على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول
واذا وصف الثاني فابو عمرو يفهم الثاني على انه تأكيد لفظي موصوف او بدل منه يحصل له من
الوصفية كما في قوله تع بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به
قوله وصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالضمير وارتفاع العلم او انتصابه
في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام
قوله وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى ان البدل فحكمه حكم البدل عنده قوله والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشير الى انه
الاستقلال هو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه مثل يا محمد والله لتعين الرفع قوله
ترفع ولا تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء وايضا الرفع
هو حرف النداء اشبهها بالرفع في كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في
المنادى لمكان البناء قوله الظاهر او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتها تقديرية

مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان هو لاء ضمي محلين لان مفردا
معرفة معربا لو وقع بغيرهم كان نصبا محليا لان مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا
قوله في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق
بقوله لختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف
الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله
مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يجوز الرفع اذا كان المتبوع غير
المضموم لتعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع
اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما قوله ان كان كالحسن قال الشيخ
الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسبه اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا تفيدان التعريف بل تلمح بها الوصفية لكانه
مجرد عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف
فيجيء الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما
ذا لام تعين كلامه في شرحه ما بعده اذا فسره بما فسره الشارح قده قوله اي كاسم الحسن

في جواز

في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت
تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام
صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد
مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا ان كان اسماله
معنى جنس يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم
وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام
منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد بحصته مختصة به من بين ذلك الجنس
ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي
وهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى
كالثريا والدبران والعيوق اسماء الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن
لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلاثا وهي والاربعا فالخميس فانها لم يثبت
بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف
ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري لكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة

اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة
لامها ان يكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تيم كلهم نظرا الى ان تيما في نفسه
غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض قوله غير ما ذكر صفة او بدل قوله
اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف قوله اي العلم المنادى
المبني على الضم فخرج عنه مثل عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتحة
وحذف الالف خطا في ابن وابنة وخففوا العلم ايضا مع تلك الصفة في غير النداء
بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي الحركة الاصلية اي سهل ذلك كون الفتحة حركته
المستحقة في الاصل قوله واذا نودي المعرف باللام الخ فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرف
باللام بحذف اللام لا بالتوسيط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون
وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف
باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبادئها اعني الارادة
قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها
الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل ونحوه

الكلام

الكلام الذي وسط فيه اي او ايّ هذا او هذا كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد
لكل ظالم عادل قوله يتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها
وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة
وانما لم ينصب مع انها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم
قوله مع هاء التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالحرف يقرب
هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء قوله يتوسط هذا ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد
نداؤه بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع
تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا لا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها
ولا يؤتى بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف
ايها الا بذي اللام قوله بتوسيط الامرين معا السر في توسط تلك الامور ان يقع
النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية
فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا

والا توقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع به
ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك
المبهم مبهما يكون طالبا لمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم
الاشارة لانه مبهم لطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا
اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف
اليها التنبيه لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل مما اضيف اليه
التنوين فانها معينة بما اضيف اليه وهي ح يرفع ابهامه اما بالمعرف باللام او بموصوف
باسم الاشارة التي ترفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اولا باسم الاشارة
لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق قوله لان المقصود
بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قوله
لانها توابع منادى معرب اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب
قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يرفع ايضا بان التنوين
في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا في المثال المذكور ليس

بتابع

تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان
للمعرب باللام ايضا اعرابين اما رفع فظاهر واما نصب فلانه منادى معنى فيكون
منصوب المحل قوله يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء
منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء
وتعويض الميمين واخرتا تبركا باسمه نحو اللهم وقد تزاد في آخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اي كثير النوم
ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستانف قوله
وعوضت اللام عنها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله تع ذا الاله ان يكون كظبية
قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو قوله تع تسمعها لاهة الكبار
بضم الكاف اي الكبر قوله خاصة اي خصوصا قوله من اجلك الخ وانت بخيبة
بالوصل عني قوله في قولهم فيا الغلامان آه كما منعا لي شرا وفي رواية ان تكسبانا شرا
قوله ولك خطاب لمن يطيع له هذا الخطاب قوله اي في تركيب او فيما قصد ذكر
المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مفرد

صورة وظاهر واما ان الثاني موكد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدي فحاله مجهولة
بحسب الظاهر قوله اما الضم في الاول قبل نصب الثاني فح ليس على انه تاكيد
لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى المؤكد
وان المضاف اوضح من المؤكد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول توطية كان
الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي وانما
جيئ بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه
ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول
بلفظه وحركته بلا تغير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان
ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا للما
بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل
قوله او مضاف الى عدي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع
مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه
حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة

كذلك

كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد
والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لكم هو مدح ومعناه انك
ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك او تقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا تستم
نوقه اي لست بابن رشيدة قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور قوله وسكونها
وهو الاكثر قوله اكتفي بالكسر وقد يضم وذلك في الاغلب عليه الاضافة الى الياء للعلم
بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقبلها الف لزوما للخفة ولامتداد
ورفعه للمناسب للنداء وقيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال
في بقي وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جارات وناصات قوله وقد جاء شاذا الجمع قال
الشيخ الرضي اما فتح يا بنيّ والاصل يا بنيي فليس بشاذ كما شذ في يا غلاما لاجتماع الياءين لما بين
قوله ويكون المنادى يعني ان الباء في قوله وبالهاء وللملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية
الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية
اي يوقف بالهاء وقفا قوله وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقعت على يا غلاما
فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي لسكون الياء وصلا فالوقف عليها

بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما يقف على ما حذف ياؤه وصلاً
وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقف على
يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع ابقا
الفتح قوله بابدال اليا بالتا لانهما متناسبتان في انهما تزادان في آخر الاسم ولما
كانت التا بدلا من اليا غير متمحضة للتانيث طولت التا ولكنها لو وقف
عليها بالها لانها عوض من زائدة بخلاف بنت لان تاءها عوض من اصلي ان
قيل كيف جاز الحاق تا التانيث المذكور اجيب بان التا في يا ابت و
ابت للتفخيم كما في علامة فانهما مطبقان للتفخيم وبان التا في يا ابت محمول على يا امت
مع ان التا في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة اليا يعني ان الكسرة
حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في المبدل ثابتة في المبدل منه قوله وقد جا
الضم وعليه قراءة يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه يسم في آخره تاء التانيث
نحو ثبة قوله وبالالف عطف على محذوف اى بغير الالف قوله فانه غير جائز قد جمع الفرزدق
بينهما في قوله هما نفثا في فمي من فمويهما قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا

الضر

119

القيد بيتا در اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز
شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في سعة الكلام لكون المقصود في النداء هو المنادى
له فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في
حالة ندائه اكثر اشتغالا لاسمه منه في غير حالة النداء قوله اى لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له
لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار
صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروطة باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط
كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه مخالف لمذهب سيبويه ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية
اى الترخيم في غيرها ضرورة نحو قوله تعو ويا رميه اذكما في تساعف الاصل اذ منيه قوله وهو حذف
الا الظهر ان تقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله اى ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة
كالمرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اى رقيق والترخيم التليين والحذف قوله
اى آخر المنادى في بدليل اعتبار الاعراب ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك
بدليل اجراء الاعراب عليها قوله اى المجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال
وكذا نحو يد لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما

اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم
حذف في التركيب والحذف في بدحالة الافراد قوله لا لعلة احترز من قال انه حذف
في الاخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد بهذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة
بلا علة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق
قوله والضمير المجرور الى الاسم لان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا لكان واقعا
في المنادى وذلك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله ان لا يكون مضافا لو قال
ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد
في مقابلة المضاف وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف عن الشبيه به اذ هما متحدان
حكما قوله لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى بل الظاهر اذا كان المركب الاضافي
علما فان الجزء الاول زاء زيد واما اذا لم يكن علما فلان المضاف من حيث انه
مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا من التي هي خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا
حظكم يا آل عكرم اي آل عكرمة قوله لانه ليس اخر اجزائه بل ذا ظاهر اذا لم يكن المركب
الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في

استقلال

١٣٠

استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعدم رعاية اللفظ والمعنى قوله
ولا جملة بعض العرب ترخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط قوله ولزيادة على الثلثة لم يرم
نقص الاسم الذي في حكم المعرب اي قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب
نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به قوله بلا علة موجبة اي قيد به
لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قوله واما تاء التانيث فذكر الترخيم فيه ولهذا عومل
اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك
المرخم الحق آخره هاء السكت فيقال يا طلح يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليبينه
حركته حركة اعرابية ولا شبيهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد تغني عن الهاء في
الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا قوله زيادتان قيل لا بد وان يكونا
لمعنى فخرج نحو عصبصب قوله في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان في السعادة
قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة بمعنى مغاير معنى الاخر كزيادتي سلمان و سليمان
علمين وما تان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم
نحو مسلمون ويسمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو

نحو مروان وعثمان وخراسان وياء النسبة نحو كوفي وكرسي والف التانيث وهمزة الالحاق
مع الالف التي قبلها قوله او كان في اخره حرف صحيح اصلي لم يقيده الشيخ الرضي ره بل قيد بكونه
غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة ففي هذا
يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في
بصري ومختار قوله وهو اتم انما عمم لان ترخيم مثل مدعو ومرمي بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة
قوله في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو
وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء عليه قوله او واو او ياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور على
وزن سفرجل عظيم السحاب ومشريف على وزن مخرج اي مقطوع بتزيافه وهو ورق
الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور
وعليق نبت متعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه الخ خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا
قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتها بثبون جمع ابن لانها غير تاء بناء الواحد فكانه ليس جمع
المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول الخ لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة
لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل بحذف حرفان في ما قبل اخره مده قوله

وبحث عن النقد قال قدس سره في الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين
نوعي از گوسفند کوتاه دست وپای زشت روی نغده یقال له لنك قوله وفي خمسة عشر
قالوا اثنا عشر واثنتا عشرة وثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اذا رخمت
اثنان قال المص وفيه نظر وجهه ان الثاني اسم براسه قوله يا حمزة وفي الوقف تقلب التاء
هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قوله
فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد اي ههنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحرف
كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا
اذا نظر الى افراده الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قد نظر الى الافراد
كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في شق السابق فيقدر المضارع
والفاء الجزائية يدخل على المضارع المثبت قوله وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف
في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد
ودم اجيب بان المحذوف هنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله
فيبقى الحرف الاخر الا في مواضع منها اسم اذا ال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال

في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اُسَيْحَار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الاخر وغيره يجر الكسر اليه وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم كن نحو يا راد وان لم يلزم ت كن فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر قوله فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا لجميع اجزائه والمحذوف ثابتا فيقال قوله يا حار ويا ثمو وكرو مثل بثنة امثنة لان التغير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف فقط او بكليهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان لي مرغ ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبرى واكثرا شواط كويند كرى بزوى كرادين جماعت كروان بالكسر اليه جماعة على غير القياس قوله فلاجرم قلبت الواو ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا هو ويقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه

بحث المندوب

ذي

من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا او وا اما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا مفعولا منه ولا منصوبا بالفعل المتفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص ويلزم ح ثبوت نوع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب المتفجع عليه التفجع وره منه شدن صلة اللام فالظاهر المتفجع له لعل على بمعنى اللام الاجل كما يقال في المحمود عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا قوله بيا او وا والباء للالصاق صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة قوله ممتازا به اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول في المقصور اعرب من دخوله على المقصور عليه قوله وجاز لك وجاز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس بالنداء وقال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حال الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها قوله اي آخر المندوب وقد يلحق في آخر غير المندوب قوله

فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويقدر
الاعراب نحو واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية
الا عند اللبس والضم فيتبعهما مدة من جنسهما ولا يغير حركات البنائية للزومها قال سيبويه يقول
في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول
اللبس بندبة يا غلام بالضم قوله واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز
ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف اليه
وللاشارة الى هذا المبحث بقولك يا مهوه قوله واغلامكموه قال الشيخ الرضي المندوب ان كان
ساكن فذلك الساكن اما هو تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين
ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو واغلاماه فلا فالمصنف
يقول استغني بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها
بالفتح نحو يا مصطفاه وقاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه
لان اصلها الفتح والمصنف يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان
كانتا مدتين فلك فيهما الكتفي من المدة نحو واغلامهوه وواغلامهي وواضربوه واضربي
اذا سمي

اذا سمي بهما وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا يأتي
بعد الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واكموه وواغلامهمي والواو والياء بعدها اما للتاني
حذفتا في الجمع للاستقلال وردتا بعد الندبة واما الف المد فقلبت واوا او ياء للبس واما لساكن
غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الالف نحو مثنى المسمى بمن قوله لبيانها ولالتحاقها استعمال الالف
واذا جئت بعدها بهاء السكتة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء يحذف وصلا او ربما
تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله الا المعروف وجب
ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا
بذلك علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبرا واما ما حكاه الكوفيون من قوله وا رجلا مسمى
ف قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا اجاز الفصل
بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن
عامر قتل اولادهم شركائهم وارادة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله
لان نداءه لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال
لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك

منتهيا لي يقول له ولا يكون بذا الا في المعرفة ولا من المعرفة لتعرفه بحرف النداء اذ هي
اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يجذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاده على
اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لا يشار اليه للمنى طب وبين
ان يكون الاسم مشار اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن
ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله
سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله
الشيخ الرضي من ان المص لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف
منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره قوله نحو يوسف عبري وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان
عربيا لعرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر العين
قوله لفظا اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء لان المقصود
بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى
معرفة عطف على قوله لفظا اي قوله اي صر صبيا اذا دخل في الصباح قوله قالته امراة امرء القيس
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل في العموم قوله

قالة شخص

قالة شخص صار مثلا للتشخص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله وفي الطرق كرا الاطراق
خاموش شدن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله هي رقبة اذا سمعها تلبد بالارض
فيلقى عليه ثوب فيصاد وصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان
النعام آه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان الطول
منك مثلا اعناقا وهي النعام قد اصطيدت قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام
في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا
والمعنى فهم لا يهتدون لا يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل عن السبيل اي فصدهم عن السجود
ولا ثانيه على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا
وفصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي مفعول اي به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص
الاسم وقوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم في يوم الجمعة
صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عد المحدود وما لنا من المواضع
الاربعة لانه بحسب بعض افراده منها قوله اي اضمر عامله بناء على تركه يعني على بنائه وذلك
ان تقول يعني ان على صحة الوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وتوابع البناء على المبني عليه

قوله والا وجب حذفه فائدة النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات لمجرد التفسير
بل اتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلق له من كونهم ساجدين له كقولك
علمت زيدا علمته كاتبا قوله كل اسم اقحم لفظة كل لبيان الا نعته قوله بعده فعل مبتدا او فاعل
الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لا بد تشبيه الفعل مما يعتمد عليه ما قبل الاسم المحدود نحو
زيد هندا ضاربها وازيدا ضاربه العمران او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه
عمرو على ان يكون عمرو مبتدا او ضاربه خبرا له قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من
لفظ او لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ
او لان الاشتغال بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه التصريح بالتزام
الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما وينحصر ذلك بوجوه منها ان يكون
المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه كزيدا
ضربت غلامه او بالتبعية كزيدا ضربت عمروا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا
او موصوفا للعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه كزيد القيت عمروا

والذي

والذي يضربه او رجلا يضربه لو سلط التسليط بر كماشتن بر چيزي قوله او مناسبه ليس في اكثر
النسخ بل ليس في شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعني بتسليط تسليطه
بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله والفراغ عن العمل بعيد الى قوله خرج
وخرج الفه اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل
او مصدرا او صفة مشبهة او مصدر بما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما
وان من حروف النفي دون لم ولن ولا بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد
الا او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه كزيد الظننته منطلقا او معطوفا
او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة في موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها كقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شيء فحدث
بنعمة ربك فجعل ما في حيز الخبر شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء وحقها ان يدخل على تمام الجزاء
بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الرضي وههنا بحث وهو ان زيد في زيدا ضربت
غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع الى
اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه

مثل كل شيء فعلوه في الزبر الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا
وان لم يكن مآل هذا القيد وسابقه واحدا كما قاله الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه
مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات قوله ويحكم باللزوم او بواسطة كما اذا
توالت اسماء منصوبة بمقدرات كو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت
اخاه ضربت غلامه قوله ولا يتصور فح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز
الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيدا ضربت
غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظ تفسيرا للفعل
المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير الجار وحده مع المتعلق في
في زيدا مررت بغلامه وجوز ايض في ما عدا الصورة الاولى تقدير الفعل للملابسة
قوله وينصب بفعل مضمر يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا
الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدود ناصبا بتكلف بان يقال انها
سادة مسد افعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعني جاوزت واهنت ولابست
واما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين

بالاصالة

بالاصالة متعلقة باحدهما بطريق التبعية بان يكون بدلا من الآخر فان كان الثاني
بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما
بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم
الفصل بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن
في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قوله
ويختار الرفع ابتداء لسلامته من تكلف تقدير العامل قوله بالابتداء او لئلا يتوهم ان
رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل وليشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجح
خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره
على الرفع او مساواة له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في
في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم
لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه
بعد قوله سلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع
يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا هو

من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم صح خروج مثل
زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي يليها قوله كما قال الشيخ
الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره
اما واذا للمفاجاة قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء
ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول الفه ومع عطف الجملة التي بعدها
على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم
اكرمت لان القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناسب والتطابق لا كون ان
قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي
او ان الجملة الطلبية فلا يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء
حرف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة
عن الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية
في غير هذا الموضع لورود النصب بها قوله بسبب عطف جملة ولو لم يكن دليل

على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرو او هند تقيها فان اسم الفاعل
شبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو
بضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان واو
الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية
قوله ولا يقدر معمولها في عدم تقدير معمول لما بعد قوله لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
اذا كان هو الاسم المحدود واما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اخرجته
كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعده كلمة الاستفهام لكان
اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه ان تقدير
الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا
لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة
فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه
سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين
بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية

الدلالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس دخولها على خطر الوجود بل قطعي
الحصول قوله وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قوله اذ هي مواقع الفعل فيه
انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا زيد لقيته اذا قيل زيد
تقيته ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك قوله وعند
خوف لبس عطف على قوله في الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس
وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني
عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا
او صفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف المقصود
قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه خبرا او كونه صفة لان المراد
بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق بقدر وفيه نظر لانا لا نم
تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم
تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود
بما سوى الواجب وصفاته تم ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل

مخلوق

مخلوق مخلوق لنا بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان
المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل
خلقناه صفة لم يحصل المقصود قوله ويستوي الامران في الاختيار قوله هي معارضة
بقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال
عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد
بل من باب الاختصار على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا
كان جملة فغرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية الصدر
فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها قوله فتنبه انما باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا
اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل
في زيد عرفه كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قوله بعد حرف الشرط
وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية قوله والا بالتشديد جوز الخليل فيها التخفيف
قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان لا اختصاص القياس

اختصاص حروفها بالافعال الان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض
وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلتين مع اولويتها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها كما لا للعرض
وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتداء
قوله فانه وان صدق عليه آه قال الشيخ الرضى ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا
عنه بضميره لان معنى الاشتغال المعبر عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير
ههنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناده وذهب الى المصدر المدلول عليه
حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه
بالفعل يعنى ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون
تقديره زيدا ملابسه الذهاب به الاظهر ان يقال يلابس زيد الذهاب به وفى هذا
المثال ملابسة الصفة للموصوف وفى الثانى ملابسة مبتداء الصفة لموصوفها قوله
مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله
موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا يرى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام

الضمير من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير
من ضربت المفسر وان التقدير فى ان زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفى بالا وكذا فى ان
زيد لم يضرب الا اياه ان يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى
يلابس واذهب ليس كنسبته به الى ذهبت لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله
واجب بالابتداء كذا ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية
الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها فى شرح المفصل قوله وكذا خبرا ومبتداء وفيه
قوله كقوله وكل صغير وكبير مستطر السطر منتشر قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك سيئة كبيرة
ولا صغيرة قوله والظاهر الخ لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله فى هذا الباب لان ما بعدها
قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تع وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر قوله ونحو الزانية
والزانى الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزانية
وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتداء اى هذه الآية
جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه
وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية الخ بتقدير العائد

ا

اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحقيق
وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كما لا للعرض
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرا هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتداء
قوله فانه وان صدق عليه آه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا
عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير
ههنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناده وذهب الى المصدر المدلول عليه
حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه
بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون
تقديره زيدا ملابسه الذهاب به الا ظهران يقال يلابس زيد الذهاب به وفي هذا
المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبتداء الصفة لموصوفها قوله
مع الحاء وما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله
موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا يرى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام

الضمير

لانه انما يوكد نقحه و ذاته لا مر تغايره
ولو بالاعتبار كما في القسم الاتي لعد
لان الجملة لا يجوز تحمل غيره ونحوه

الضمير من استجارك المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير
من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد الم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان
زيد الم يضرب الا اياه ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى
يلابس واذهب ليس كنسبته به الى ذهبت لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله
واجب بالابتداء كذا ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية
الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قوله وكذا خبرا ومبتداء وفيه
قوله لقوته وكل صغير وكبير مستطر السطر منتشر قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة
ولا صغيرة قوله والظاهر الخ لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعد ما
قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر قوله ونحو الزانية
والزاني الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزانية
وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتداء اي هذه الاية
جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه
وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية الخ بتقدير العائد

اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض
وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كان للعوض
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرا هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتداء
قوله فانه وان صدق عليه آه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا
عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير
ههنا مرفوع المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناده وذهب الى المصدر المدلول عليه
حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه
بالفعل يعني ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون
تقديره زيدا ملابسه الذهاب به الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا
المثال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبتداء الصفة لموصوفها قوله
مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله
موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا يرى ان احدا واقع موقع مستجارك المقدر مقام

الضمير

الضمير من استجارك المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير
من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان
زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى
يلابس واذهب ليس كنسبة به الى ذهبت لانه مسند اليه وزيدا مفعول قوله
واجب بالابتداء كذا ذكره المص وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بذهب المقدر لرعاية
الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قوله وكذا خبرا ومبتداء وفيه
قوله لكونه وكل صغير وكبير مستطر السطر مشتق قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة
ولا صغيرة قوله والظاهر الخ لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعد ما
قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر قوله ونحو الزانية
والزاني الواو اما للعطف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزانية
وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدا اي هذه الاية
جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه
وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية الخ بتقدير العائد

وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبط
بمعنى الشرط فيكون الباء صلة ويجوز ان يكون للسببية قوله عند المبرد وقيل ظرف لعامل
الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر توافق قوله تعالى ان
الدين عند الله الاسلام قوله ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت
زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما فى قوله تعو واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى
اضماره ولهذا قدمه المصف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتداء حذف
المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزانى كما يقال فى الفصل والباب
قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة و
ما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله
او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذى هو الحكم فلان قوله
وجزاء الجملة آه يجوز ان يقال ان ما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء
واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختار النصب يعنى ان الشرطية اشارة الى

قياس

قياس استثنائية نقيض الثانى ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب
اليه المبرد او سيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب
واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعباء قوله لضيق الوقت
فى كلا قسمى التحذير ضيق وقت وهو اضيق فى القسم الثانى منه ولهذا لم يذكر الا
المحذر منه قوله وفى اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذورا
او محذرا منه قوله اى اسم عمل فيه النصب اشارة الى ان اطلاق المعمول على
اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قوله بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال
باتق بدون التقدير تحذيرا مما بعده هذا القسم الذى هو المحذر اما ظاهرا او مضمرا
والظاهر لا يجىء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجىء فى الاغلب الا مخاطبا وقد
يجىء متكلما نحو اياى والشر وسيبويه يقدر نحو لاحذر وغيره يقدر نحو حذر خطابا والاول
اولى كذا ذكره الشيخ الرضى قوله او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا او كان
الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلم او مخاطب او غائبا قوله على صيغة المجهول قال
قال الشيخ الرضى فى قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فى عطفه على قوله معمول

بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه نظر اليه
لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفى بعض النسخ اوذكر بصيغة
المجهول وليس بوجه لان او ههنا انفصالية اى ليست اضرابية فينبغى ان يليها مثل
المذكور قبل والمذكور قبل مفرد ومايليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية
واختار قدس سره الاحتمال الاخر وهو المشهور المتسابق الى الفهم ولم يجعله معطوفا
على قوله معمول حتى يلزم ماذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر يتسابق
اليه الفهم اعنى حذرا وذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله
تحذيرا بتقدير الحين او بجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره
من الافعال للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم فرضه ولا دخل
للتقدير فى التحذير لانه لو ذكر يحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل
الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو فى الحدود انما يصح اذا كان صدر
الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا
متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد

هو المعطوف عليه فى الحقيقة فيبقى قوله معمول متناولا للقسمين قلنا نعم لو قلنا
بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير فى ذكر وجعل
المحذر منه بدلا منه قوله مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضى قال المص الاصل
اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا
الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه
فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر منفصلا ثم قال وارى ان هذا
الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو تقدير اياك بعد بتاخير العامل
وجاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا [illegible] ولا يخفى
الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن فى اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك
ولا يخفى ان فى تقدير اتق مع تضمنه معنى التبعيد تاكيدا ليس فى تقدير بعد [illegible] لانه
لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء پرهيز امیدن لا پرهيز انیدن قوله
فالصواب ان يقال اراد بتقدير اتق ونحوه قوله فان المعنى على بعد نفسك حما
يوذيك فيه تامل لان نفسك محذور منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد

نفسك مما يوذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذر منه ليس الا
لايقاعها الشخص في ضرفالمحذر منه في الحقيقة هو الضر وهي محذرة بالمال فاذا نظر
الى المال صح هذا المعنى قوله لان حذف حرف الجر آه لان ان حرف موصولة طويلة
بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم
واحد اجاز وفيه التخفيف قياسا لحذف حرف الجر قوله ولا تقول اياك الاسد اما قول
الشاعر فاياك اياك المراة فانه تقدير من فيه فضرورة الشعر او لان اياك مثل باب
الاسد الاسد والمراء منصوب بمثل اترك او احذر او لان المراء في تاويل ان تماري
قوله فلم يثبت الانادرا قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي
وقلت قوله المفعول فيه اي هذه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول هو كذا
وهو فصل على الاخير وصدر استينافه على الاولين قوله ما فعل فيه اي في مسماه او في نفسه مسامحة
او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قوله مذكور اي مودي قوله تضمن الى
قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصد بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج
في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما لمح الى المعنى قوله اذا كان العامل مصدرا

اوبمعناها

اوبمعناها قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية الخ فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه
ما نسب الى الفعل تكلما في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجوزا
الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي سبق اعتبار نسبة الفعل اليه تكلما في نعم
يصير قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى آه قد تقصد بقيد تضمن الاحتراز عن شي ولم يقصد به
الاحتراز عما يخرجه القيد والصريح قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف
المضاف او يجعل المصدر مضافا الى الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة
المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا
اريد بالشمس النور او في مكان بها اثرها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى تسمى المفعول فيه
اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محموله على الظرفية الحقيقية
فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم
من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل و
الشهر والسنة قوله وظروف المكان المكان المكان مبهما جعل الضمير راجعا الى المكان
والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظرف الى المكان بيانية

لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين قوله وفسر المبهم بالجهات
الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان
هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا
ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في
الارشاد من ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل بها ومنهم
ومن فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست
وعند ولدى ووسط وبين وبغاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب
وما بمعناه من جهة ووجه بمعناه وكنف وذرى لا يقال فيها مثلا ازيد جانب عمرو
بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم
فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قوله وحمل عليه ينبغي ان يذكر ام المقادير
الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات لمشابهتها
بها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل بتحويل
ابتدائه وانتهائه كتحويل الخلف قداما واليمين شمالا قوله ولفظ مكان بشرطان يكون

في غا

في غاية معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان
الذي في اوله ميم زائدة المكان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال
على ذلك الحدث وبما ينصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قوله وما بعد دخلت
وكذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم حتى يكون في صلته كما
ان عن صلة لضده هي الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة
في في غير المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة
غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة
قوله والتفصيل فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم
الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم
صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه
اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل
على الفعل وهو مقدم له اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه الخ

لا يقال يخرج المفعول المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار
لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار
بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل
التاديب بالضرب وترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلت اراد ترتيب التفهم
التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التاديب وانما نصب التاديب
لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب
عند النحاة قوله وقعدت عن الحرب جبنا فيه لو قيل ومحاربة شجاعة لكان احسن اي
احسن بمقام المنازعة للزجاج واظهاره الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعرض عليه وتنبيه
على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل الخ او القول بان يكون المفعول له
مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلاف القول الزجاج قوله خلافا
للزجاج خلافا للرمي فانه عنده حال فيلزمه التنكير قوله فانه عنده مصدر لما ارى من كون مضمون
عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا قوله فان معناه ادبت بالضرب
تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم

على القعود

على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد
بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة
الاثر الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان ذلك مخالفة من وجه اخر قوله

المترتب على

وضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف
لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب
سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد ذلك
قول الزجاج ورده المصنف ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وهو
للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا التاديب الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى ان الحذف والتقدير وقد نفرق
بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية وهو الحذف هو الترك في اللفظ
والنية قوله اي فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة يشترط ذلك وهو الذي
يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين علي
رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية

والمستحق للنسخة ابليس وهو المعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام
عطف حال الفاعل وهى الاستتمام على المفعول وهى الاستحقاق قوله
ومقارنا له اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان لقوله فى القراءة الشاذة
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اى لصدقهم فى الدنيا ولا يخفى انها
يدل الية على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه
قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب فى المجرور التعريف او يكون
زمان وجود احدهما بان يكون اخر اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه
لهذه الشرايط قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما يجئ جامعة للشرايط
فخصوها دليل على اللام المقدرة قوله وفى بعض الحواشى ان هذا الراى شريف جدا
لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر
الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب للفاعل من غير تخصيص قوله وقد جيل بين
العير والزوان قال قدس سره فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاسيل والزوان الوتوب
ومنه قده فى التعبير الوتوب برجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول

فاعلا نظرا الى ان عمروا فى قولك ضربت زيدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معه
وينتقض بما قاله . بحسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله
نحو استوى الماء والخشبة فى العلو اى تساوى الماء والخشبة فى العلو اى وصل
الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به
قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبة معمول الفعل الخ فلا يجوز
ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش وجوز غيره استدلالا بقولهم
ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجرى ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازى
شامل للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره فى الحاشية فصيل بچه شتر كه از شير باز كرده
وضع الفصيل شير خوارد وكودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو
منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت
بمعنى مع مطلق لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب
الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت فى الاصل حرفا اعطى النصب ما بعدها

قوله واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامل في مصاحبه اتفاقا
ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه
على عامله اذا تاخر عن المعطوف عليه المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله
اذا تاخر عن المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع
قوله اي وجد جعل كان تامة فقوله لفظ تميزا وحال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول
اولى تامل تعرف قوله لوجوب العطف وانما وجب العطف فيه لان الاصل
في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال
المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف
الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرو في المثال المذكور ليس مفعولا معه
وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلت لما كان الكلام ههنا لا يختص به
والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور
الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار
قوله حيث لا يحمل على عامل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة

اي التنصيص

١٣٧

وهي التنصيص على المصاحبة والا اجوز القوم النصب مع اختيار العطف قال
في الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله
لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة و
البصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف
الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الشيخ الرضي الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد
النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف لوروده في القران كقوله تعالى تسالون
به والارحام بالجر في القراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي
في المثالين الاولين كلمة الاستفهام الطالبان للفعل وفي الاخيرين الكاف والشان
كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصيغة فالاشعار
على معنى الفعل في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك و
اياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف
الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر اخر
في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم بين الاولين والاخرين

وبين الاخيرين لان المعنى ما تصنع وما بالك متعلق بمفهوم الكلام السابق كما
اشار اليه قده بقوله وانما حكمنا وذلك لان قولنا مثل يا لزيد وعمرو اى العامل خبر
محذوف تقديره ذلك مثل يا لزيد وعمرو اى العامل المعنوى مع جواز العطف
مثل يا لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم
فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمنا بمعنوية العامل فى تلك الامثلة

بحث الحال

قوله الحال من حال الشئ يحول اذا انقلب وانما سمى هذا القسم بها لانه لا يخلو عن
انقلاب غالبا قوله ما يبين هيئة الفاعل الهيئة فى الاصل الحالة الظاهرة
المهيئ للشئ كذا فى المعرب والمراد ههنا الحالة وهى اعم من ان يكون بحسب
تحققها وهى الحالة المتحققة او بحسب تقديرها وهى الحالة المقدرة كقوله
قوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود وكخط هذا الثوب قميصها و
قوله كقوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اى مقدرة نبوته وايضا هى اعم من ان يكون
باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض
بجاءنى زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب الى

صاحب

صاحب المفصل فى دفعه انه قال فى بعض حواشيه ان زيدا قائم يبين هيئة لازم
الفاعل والمفعول به اعنى لازم الاتيان وقد استمر فى كلامهم التعبير عن الملزوم بان
اللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة
لزمان زيد الابتداوين وان زمان الاتيان لما كان مباينا مفارقا عن فاعل الاتيان
ومفعوله لم يلائم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا تدل عليه عبارة
ظاهرة قال الرضى الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد باختلاف
ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي
فى ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجرى مجراهما وبقولنا جزء الكلام يخرج
الجملة الثانية فى ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم تجعلها حالا وحد المؤكدة
اسم غير حدث يجيئ مقرر المضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن كرجع
رجوعا قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول لدلالة الحال على ان مدلولها هيئة
للفاعل او المفعول فى زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توافقت حال
الفاعل او المفعول جاز التفريق كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك

راكبين واذا اختلف فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز
وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل
كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا او يجوز على ضعف جعل
حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال
الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان يترتب على حد
ترتيب صاحبها قوله لفظا او معنى تميز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر
لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح قوله اى لفظيا بان يكون برسد كما الى
هذا انفصل العامل قوله لكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص بمفهومين علامة
اتحادهما ذاتا قوله لكان الحال عن المضاف اليه الخ لان الداخل في الذات في حكم الذات
قوله ولو قرى اه هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر
بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لكن وقيدها بالفاعل والمفعول معه ولا يخفى انه
لو قرى كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظي
الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعلا

فاعل

فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار
عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال
ان قائما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل
الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين مع
انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول
اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه لان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب
الاسم والفعل قوله وعاملها فصل العامل ههنا لتحقق لفظيته الفاعل والمفعول
ومعنويتهما وليكون توطية لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز
تقديمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين
من حيث التقدم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطية له عقيب
ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه اى من صيغته قوله كالاشارة دون الاستفهام
والنفي وان وان من الحروف المشبهة بالفعل لعدم ورود الاستعمال على عملها
قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا العاملين لانهما ليسا بمقيدين

بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت ابني فقيرا راجع وجعلت
فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه
تمنيت ابني والكان فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيدا اسد
صائلا بخلاف اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسوال
ينافي المعلومية وفيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال
المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل
موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن لاستغراقها وعمومها بنفسها او لوقوعها
في حيز نهي او نفي او ما بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشار به الى ان قوله تع ليس نفعها
في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل
في انزلناه اي امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر
ليس ايضا نصا في المقصد لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة
او بالوصف قوله او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز
النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الانتفاء للنفي لم يتعرض في تعيين صورة النكرة

عبارة

١٣٦

عبارة اللب حيث قال لا يكون صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية
غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الانتفاء للنفي او مقدما عليه
الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول
بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف
ح هو ضمير الفاعل الحال او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى ان لا بد
من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها
ثم قال لو قال او قيل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو كان كذلك
لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك
روما للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال بعد الا لا ان يكون الاستثناء
مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن
التنكير ههنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لانقطاعها
عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليها الحال انما حسن
التنكير ح لان التقديم يومن الالتباس بالصفة قوله او يجعل قوله وصاحبها اه

ويكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدا او بمعنى فعلى مستفاد من قوله معرفة
اي يتعرف غالبا قوله ولم يزدها قال قده في الحاشية الزود المنع قوله
ولم يشفق على نغص الدخال قال قده في الحاشية الاشفاق الخوف النغص
بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى
في الصراح نغص بمراد تمام نارسيدن وسيراب شدن شتر قوله والاتن جمع
اتان ماده خر قوله ثم يرد من العطن قال قده في الحاشية العطن ما حول الحوض و
السير من مبارك الابل والمبارك المناخ يعني جاى شترخابانيدن قوله و
مررت به وحده قال قده في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحدة لازم الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله
اتحاد ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله
مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قده في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم
وفتحها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله متأول اى لكل

المؤثر

واحد

واحد منها او نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهرا
ان كانت مصدرا كان تعريفها ايضا كذلك باللام او الاضافة وتاويلها على
الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها في معنى
النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا كثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول
فالاول اى اولا فاولا ونحو جاء الرجل ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء
الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة
اي مجتمعتين في المجيء وتاكيد لما قبلها في تميم قوله احدهما انه مصادر لا فعال او الصفات
اي معتركة ومنفردا والحذف غير واجب في المثال الاول واجب في الثاني
على قاعدة الشيخ الرضى قوله معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام
للعهد الذهني او زائدة قوله فان كان صاحبها نكرة والى المفرد اذ لو كانت جملة
وجب الواو لا التقدم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين ليتخصص
فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة
الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال حكم آخر فلا يجرى التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم

آخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت
النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها
عليه جائز الا لمانع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال
كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات
نحو الذي جاء راكبا قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على الحدثين فصاعدا
قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمروا وتضارب زيد عمرو وزيدا ضرب من
عمرو وقد يدل على غير معين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه
والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين
بوجه كالزمان والمكان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما
يتميزان بالعبارة حتى يلي كل منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك
الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع
الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو
يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله

بخلاف الظرف عن قوله عن العامل المعنوي لما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال
الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدا اي قوله واما اذا جعلته حالا فاليه
ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني
وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي
ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي
قد صرح ابن برهان بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك
القبيل البر الكر بستين درهما اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين قوله
ولا على المجرور منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون
واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان
صاحبها مرفوعا والحال موخرا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة
استثني منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه
مقامه فانه لا يجوز التقديم لكن على قلة نحو يحرك ما شابه زيد ويتبع حنيفا
ملة ابراهيم قوله لان الحال تابع آه قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل

من حيث انه المسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا
قيل وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء
تقديمها نحو جاز لو وقع قوله لجعل كافة حالا من الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا
للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل
امرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس
لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم
ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة
والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله
او التاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان التاء للمبالغة
مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اى ارسالة كافة اى عامة شاملة قوله
وبعضهم يجعلها مصدرا اى يكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف
لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان
المتبادر منه هذا المعنى قوله سواء كان الدال منه مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي

من الاحوال

من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بالصفة هي الحال
في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل
اسد وشبيها ومنها الحال نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان
يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزا قسطا وتنصب ذلك القسط
على الحال وتاتي بعده بجزء اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة الا ظهر ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح البسر غوره
خرما او ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله
وهو ما فيه حلاوة ولين ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر هذا اذا كان اشارة
الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر
كما هو الظاهر فتاويلها بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا
تعلق بشيء واحد قد مر تفصيل ذلك في ذي الحالين قوله ويكون جملة قال
الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب

الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وقارة الى في شاذ نحو بعت يدا بيد اي
زايد بذي يداي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع
كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان فينصب ههنا الجزءان لعقولها الاعراب
قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم
قوله لان الحال بمنزلة الجزاء ولان الحال تقيد تعلق الفعل بالفعل بالفاعل او المفعول
بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون تلك
الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لها ادنى انفصال وذ
لوقوعها بعد الا نحو ما حسبك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قوله
فالاسمية وما في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها المجرد الاصل على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو لحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين
عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل لانها تدل على الربط
في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع نفي ذا حكمه عية الى النظر الى السابق

قوله

قوله والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانه جملة وان شابهت المفرد
اولانه خبر مبتدا محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي والكائن بلم خلافا للاندلسي
فانه قال لابد فيه من الواو والكائن مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى
المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير له والا
غلب تجرده عن الواو قوله ليدل اه هذا التحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم
ههنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا نذكره قوله ويجوز حذف العامل وقد
يجب قياسا في مواضع منها ما اذا لم يبين الحال ازديادا وثمن او غيره مقرونة
بالفاء او ثم فنقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب
الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن
قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة
كل يوم في الزيادة والصعود قوله فهي اي الحال المؤكدة اه هي اما لتقرير مضمون
الجملة لتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمنتقلة قيد

للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا
قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قوله اي احقه ذلك
التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته
في حال كونه عطوفا وان اراد المعنى علمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى
عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال تعطف عليك
ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا
ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله
بهذا المعنى فيكون لاحق منتصبا معينا والتحقق والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو
التحقيق ولما بين المعنى اللغوي لهما اراد ان تبين متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق
الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا لذاته اذ لا معنى لتيقنه ومتعلق الاثبات في الصورتين
واثباته فقال اي تحققت ابوته لك اه قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها
في وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال
المؤكدة قد يكون مؤكد لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا

ومن خصص المؤكدة الجملة الاسمية يأول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى
الفساد وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة بمعنى مقام المصدر قوله التمييز ويقال له التبيين و
التفسير والمميز بكسر الياء فيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم تميزه من بين الاجناس برفع
الابهام قوله ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح
لاجناس المختلفة متقاضى لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف
زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رائه
والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رائه والم بطنه وسفه نفسه
مضمن فيه شيئا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل
سفهت نفسه فلما حول الفعل في الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار
بمعنى سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الوضع
شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد المعاني
الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا يستدعي تميزا وانما يستدعيه اذا اريد بها
المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل

دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق و
يمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطارى والمراد ههنا هو الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في
كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوصه خصه منه مجاز قوله
وكذا يقع به قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها في ما بعد لا يقال
نح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز
ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الآخر المعينة لما يراد من المشترك
قوله ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التميز باسم الاشارة
مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا تميز عن ذا الا حال
عنه وكذا الحال في رجلا حبذا رجلا قلت لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم
الاشارة كما ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مسامحة اذ
ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصحة ولا ابهام فيها انما الابهام فيما يوزن بها كما
اشرنا اليه وسنشير قوله والا من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن لكن

الاول

الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد
قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما يضاف الى ما تنتصب عنه اذا صح اضافة
التميز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التميز اليه
فيقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفى شيء زيد على ان يكون زيد به لا من شيء او عطف
بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين الفرض مضا
لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي زيد ماذا هو رجوليته
او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله برفعه
عن مفرد جعل عن صلة الرفع كما ينساق الى الفهم قال الشيخ الرضي ان عن في مثله
يفيد ان ما بعدها مصدر لها وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك
فالتميز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة اي النسبة سبب له
لانك تنسب شيئا مثلا الى شيء في لفظك والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة
النسبة اذن سبب لذلك التميز لانه سبب لاعتبار ما يستدعي التميز وكذا معنى قوله بعد
الكان مما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب

زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينصب نفسا بل كان يرتفع
اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى
قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام يعني ان تمامها سبب لانتصاب
التميز تشبيها له بالمفعول الذي يجيئ بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان في
هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعـ طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به اشي
وذلك اما مقياس مشهور موضوع كذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور
ولا موضوع كذلك كقوله تعـ ملء الارض ذهبا والملء قدر ما يملأ به الشيء وكذلك عندي
مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالقدرة وكذا بطولك
رجلا وبعرضه عرضا قوله وهو ان ثمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد
وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله او النون سواء كان في التثنية او
شبهه الجمع كعشرين لان نون الجمع كحسنون وجها لان التميز فيه يكون عن ذات
مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانية لان الاسم لا يضاف الى اسمين
بدون عاطف واضيفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله

فاذا

فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب التميز
عنه وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
نحو نعم رجلا وتاويلها قصته وبئس وحده رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة
نحو قوله تعـ ماذا اراد الله بهذا مثلا فالناصب للتميز في الصورتين هو نفس الضمير و
والاشارة قوله عندي راقود خلا راقود نوعي از پيمانه وخم فارانند وكرده قال في الاساس
الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فيعود الى قوله وجميع
ضمير الفعلين راجع الى تميز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في
العدد مثلا تميز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال
الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب تجرد التميز عن التاء نحو عشرين تمرا
واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله وهو ما تشابه اجزائه
اي شارك اجزاءه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك
لان الابوة جنس مع ان ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه بان
جوابه قده مبني على التنزل والا فالظاهر ان الحلبة بفتح الفاء او كسرها ليس من

الجنس الذی نحن فیه فان الجنس ههنا هو المجرد عن التاء کالجلوس ولو قصد بعد ادا فراد
الجلوس منه لم یصح التثنیة والجمع قوله وعندی عدل توبین عدل تینک یارومانذن اکن
او المعنی ان وجد التمیز هذا الاحتمال مناسب للسیاق قوله بنون الجمع اراد شبه نون الجمع
قوله لان لا یعلم مثلا عند اضافة عشرین لا یخفی ان رمضان لو کان تمیزا نکرة وان لم یکن
تمیزا احتمل ان یکون علما بل الظ انه علم فالالتباس لیس الا علی تقدیر ان لا یکون علما
قوله وعن غیر مقدار قال الشیخ الرضی هو کل فرع حصل له بالتفرع اسم خاص یلیه اصله
ویکون بحیث یصح اطلاق ذلک الاسم الاصل علیه نحو خاتم حدیدا وهو ینتصب عنه التمیز
واما الفرع الذی لم یحصل له اسم خاص فلا یجوز انتصاب ما یلیه علی التمیز نحو قطعة ذهب
قوله ولقصور غیر مقدار عن طلب التمیز واذا قصر عن طلبه لم یحتج الی نصب التمیز
الذی یکون التنصیص علی التمیز فان التنصیص علیه انما یناسب ما هو طالب للتمیز
کان الظاهر ان یقول لان الابهام الذی یستدعی التمیز لیس الا فی الذات المقدرة
التی هی طرف النسبة لکن لما کان ذلک الابهام مستلزما لنوع ابهام فی النسبة
حسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها الطبعی مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله

نزم

عن نسبة والنکتة فیه التنبیه علی ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان هناک
نسبة کذلک لا باعتبار عدم ذکر الذات ههنا وذکرها فی السابق الا تری ان نعم
رجلا مندرج فی القسم الاول مع ان الضمیر غیر مذکور هذا حاصل کلام قده قوله او المصدر
جعله الشیخ الرضی داخلا فی شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الی قوله او فی اضافة لکن
المص لم یجعله من هذا القسم ولهذا قال او فی اضافة ولعله اراد شبه الجملة ما یشتمل علی نسبة
قریبة من النسبة التامة ولیست الاضافة کذلک قوله نحو حسبک زید ای یکفیک زید قوله
فکانه قال طاب زید آه ای کانه مثل یفعل وشبه فعل تنازعا فی نفسها دابا وکذا فیما عطف
اعنی ابوه آه قوله والدر فی الاصل اللبن قال الشیخ الرضی الدر فی الاصل ما یدر ای ما
یسیل من الضرع من اللبن ومن الغیم من المطر وهو ههنا کنایة عن الفعل الممدوح
والصادر عنه وانما نسب فعله الیه تع قصد التعجب منه لان الله منشئ العجائب
فکل شیء عظیم یریدون التعجب منه ینسبونه الیه تع ویضیفون الیه فمعنی لله دره
ما اعجب فعله قوله ثم ان کان اسما یصح الی قوله والا فهو لمتعلقه فی هذه العبارة
شبهة مشهورة وهی انتقاض الشرطیة الاولی بطاب زید نفسا فان نفسا اسم

يصح جعله لما انتصب عنه ولهذا لا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قده بتقييد مقدمها
بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا اقيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لينتقض
بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما انتصب
عنه بان معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان
يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال
انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلث معان ذات الشيء والقوة المدركة
والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان
هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بقولنا زيد رجلا لم يجر هذا الجواب
فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ يعني به ههنا الكامل
في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال
كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة
او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا
اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع

صفاتها

صفاتها قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد
بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه
الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة نفس الى زيد
ولبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى اي او لتقدير
ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض
عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه
قبل جعله تمييزا وتقييد الثاني بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان
المقدم الشرطية الثانية نقيض المقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء
المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب
عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق وقد يدفع الاخير بان هذا الشق
غير واقع بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى
سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله اطلاقه عليه حمل الشيخ الرضي صفات الشيء
كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه

فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات
وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما
ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي يفيد مشاركة ما بعدها الجر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره
ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب
ان شرا مبتدأ لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اي كاين مبتدأ لفظا بمعنى كائن
لفظة مبتدأ ها وكان معناه فاعله ومثله كثير في كلامهم لان من تزاد في التميز في قسمه
الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لم انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ
الرضي وقال وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم الي الخمر وقال في المفصل يقال
لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول لما يحتمل التميز
يحتمل الحال خمن تخلصه للتميز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التميز
وهو البيان بعد الاجمال فيكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم
كقوله تع فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لازما يضمر لانه مطاوع فعل له فكان
التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل

قوله

قوله نحو وفجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك
او الى ماء وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد
قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة بمعنى ربح تجارة زيد كقوله تع وما ربحت تجارتهم
قوله خلافا للمازني استاد المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه
كلام العرب استقراء لا قياس قوله قول الشاعر هو مجيد الشعراء قوله اتهجر اه قيل الرواية
الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك قوله بالفراق في بعض الروايات بالفراق قوله وما قيل
قيل ما يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسر الطيب المقدر قبل نفسا قوله غير قادح
في التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قوله المستثنى الاستثناء
من الشيء وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم
يطلب من نفسه صرفه عن حكم اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر منه بالصرف لتأكيد معنى
المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة
الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم
اليه ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفهم من تعريف قسميه

بحث المستثنى

كما يشير اليه قوله هذا هو الحق لكن المصنف قال ان المستثنى مشترك لفظى بين المتصل
والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن
جمع شيئين مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت
قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف كالماشي المشتركين بين الانسان والحيوان
والفرس فكذا ههنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير
في قوله الآتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجاز او اجراء
حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الآتي الى المعنى المجازي
للمستثنى وقال بعضهم المستثنى المنقطع مجاز وبعضهم حمل هذا القول على ان اداة
الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصه
الا بعد معرفته بخصوصه قوله فالمتصل الفاء للتفسير قوله هو المخرج سواء كان اقل
مما بقي او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم
الا زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان

اخراج الشئ فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك
لو قلت على الف دينار الا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول
يلزم التناقض الصريح فكيف في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه
بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله
ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجئ على الاستثناء ولكنها متاخرة
عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى واداة
متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه
في جاءني القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه
ان هذا الجواب لا يمشي في بعض ادوات الاستثناء كعدا وما خلا فانهما ظرفان
وقيدان للنسبة فيكونان متاخران عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء
متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء
القوم فقد نسبت اول المجئ الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة
الايجاب وهو بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض او السلب

بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرير الايجاب او السلب بعد تمام
الكلام فاذا قلت الا زيدا منفصلا جاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد
والايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المنع لغة في الحكم
بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج
قوله من متعدد اي ذو عدد وكثرة قوله بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يرد عليه
قوله واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون
جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي
ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم
الاستقلال لم يلزم ذلك واندفع ايضا ما قيل على ما قاله الشيخ الرضي في دفع
شبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم آه قيل لا ولكن لا
يستدعيان ما اخرجا ولهذا يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كما
تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو ولكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع
المنقطع الا بعد الا وغير هذا قوله اي ليس معنى آه الموجب والمثبت اصطلاحا

ماذكره

ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو
لم ينصب لكان بدلا فالبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى
والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير الاصل
العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريع
وهو في الايجاب ممتنع بنفسه والمعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير
العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني
فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وحكمه
قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب
الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون آه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب
ما يقابله قوله هو منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد
بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الا في قوله والعام

فى نصب المستثنى قال الشيخ الرضى قال المصـ فى شرح المفصل العامل
فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو
القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوان فى الاخوة معنى فعل وهو
الاختصاب بالاخوة ثم قال لو لم يكن فى الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب
المستثنى قوله او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتساق الى
الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة
وكذا الحال فى قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفين على قوله فى كلام
موجب حتى لا يتجه وذلك خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب
ايضـ اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما
انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا
والا فى المنقطع وان لم يكن حرف عطف كلكن العاطفة فى وقوع المفرد
بعدها والمتاخرون لما رادها معنى لكن قالوا انها الا انه صنعة بنفسها نصب
لكن الاسماء وخبرها محذوف فى الاغلب نحو جاء القوم الا حمارا اى لكن الحمار

لم يجي

لم يجي قالو وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعـ الا قوم يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون
ان الا فى المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى ليس للاستدراك والا هنا يفيد الاستدراك
لانه لدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها قال فى الاكثر متعلق بمنصوب
الملحوظ بطريق الانسحاب او خبر محذوف قوله واما بنو تميم اه فى بعض الشروح المفصل
ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال
ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناها
ما فيها احد والا ما يتبعه الا حمار وانما لم يجوز فيه النصب لانه ليس من جنس السابق
بحسب الظاهر قوله اسما يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءنى زيد الا عمروا
قوله لا عاصم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل ومنهم من
قال ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصم
ومنهم من قال ان رحم بمعنى الراحم وهو الله تعـ ومنهم من قال بتقدير مضاف و
التقدير لا راحمه من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا
مكان من رحمهم الله من المومنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما

من الماء وقال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان
من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة له قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء
وما عداها ليست موضوعة بل موضوعة لمعان آخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة
والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة
قوله او الى اسم فاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى بعض مطلق كما ذهب
اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على الابعاض فذكرت في ضمن الكل وانما لم
يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق فيحمل للابعاض
لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلوب ولا يدل العبارة عليها
قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى قوله والتقدير جاءني القوم
آه اذا قيل عداني كذا كان معناه انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا ... بعضهم
زيد كان معناه انتفى المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا وبعضهم زيدا كان
معناه انتفى الجائي او البعض من زيد بمعنى ان زيدا ليس جائيا ولا بعضا
منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا جاء القوم خلا زيدا كان معناه

انتفى

انتفى المجيء من زيد او انتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب قوله وقت
خلوهم اي خلو الجائي منهم او بعض منهم قوله ولا يكون لا يستعمل في موضع غيره
مثل ما كان ولم يكن قوله وهو ضمير آه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد او لا يكون فعلهم فعل زيد فيما بعد الا حال من
الضمير المجرور وقيل بدل منه وتوجيه الشراح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل حالا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة في فيه وح يكون
قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن
لتقييد كل من الفعلين لما هو المناسب عليك ان يجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة
الاولى متعلق بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على
سبيل التنازع او بالاخير اي يختار فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما
الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى
متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا
لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا

في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب بهنا اولى ليطابق الجواب
السوال قوله على البدلية اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير
المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض
من المستثنى منه قوله لا باصالة اى بنوع تمحل قوله ويعرب على حسب العوامل
اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد
الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول
فلا وجه لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على
حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا
لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت على المستثنى منه وعامل نصبه هو
مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قوله اذا كان
المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى منه لان
المنسوب اليه هو مجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى
بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعطي

ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي
يبين دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح اولم يصح الا ترى جواز جاءني كل
احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة
الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب اما في الاول فلان الاستثناء المتصل
قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة منصوبة
حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد فلان الاستثناء وان كانت قرينة
على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين
المراد نعم او ان استقام المعنى وصح نفي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال ان
لا يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل
في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه يتعين
المراد قوله اذ معنى ما زال من ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل
لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله
لان نفي النفي اثبات اي يستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف

على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عنه قوله ما جاءني من
احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء
استيفاء للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله فعمرو
محمول لجواز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء
لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه واضعف عنه في النصب نصب
لا اله الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا
في لا فتى الا علي قوله قيل انما هو وصفه به لو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد
بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما قيد بها لان من قد يكون زائدة
في الموجب عند الاخفش اذا لم يكن استغراقية قوله لانها لتاكيد نفي اي نفي مجرور ما
سواء باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامرأة قوله لا تقدران اي تقدر منصوبان
وقوله عاملتين تميزا او حال او مفعول ثان بتضمين معنى الجعل قوله لانها عملت للنفي
يعني انه علة حملها على ليس وان او جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي
العلة قوله فعمرو مرفوع على انه اه النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر عليهما لكن يتغير

تقدير

تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك
المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قوله لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول
قوله وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان نحوق علامات الافعال
عليه لسيت ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق
فيه معنى الكون وهو قد ينفي نفسه ويبقى عاملة نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون
بعد الا قوله مع كسر السين او فتحها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد
مشهورتان قوله لكونها حرف الجر ذهب اليه سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم
حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما
عليه اذا انتصب الاسم بعد ما شاذ عنده قوله واجاز بعضهم اه بدليل حاشيت زيدا
واحاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا كلا ليت اي قلت لا ولو
ليت اي قلت ولوليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة
فعل واذا اوليه اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي انه مع اللام اسم لمجيئه منونا

نحو حاشا الله في بعض القراءة وانه معناه تنزيها لله فيجوز على هذا ان يركب كون
حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك
لاستكراههم التنوين فيما غلب تجريده منها لا لاجل الاضافة كما قال بعضهم
سبحانه من علمه ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة
المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناه تنزيه المستثنى اذا استعمل
حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر بما ارادوا
تنزيه شخص من سوء فيبتدؤون به تنزيه الله سبحانه من السوء ثم تنزيه من
اراد تنزيهه على معنى ان الله منزه عن لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون
آكد وابلغ قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف
على محله نحو ما جاءني من غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما
كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير
اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف
لان ذلك فيه عارض قوله وغير صفة غير مبتداء وما بعدها خبره قوله باعتبار قيام

معنى

معنى المغايرة بها سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال
الشيخ الرضي ان استعمال الغير بمعنى الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل الخ
يعني انه استعير الغير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا تدل على مغايرة
مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم مجازا
استعمال كل منهما في المعنى الاخر لعلاقة المشابهة قوله مذكورا انما اشترط ذلك
ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاءني الرجلان الا زيدا قال الشيخ الرضي لا يجوز
ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه البيان من هذا الجنس وليس زيد
اثنين منه قوله والا فتتن آه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على
الصفة لتعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التقدير وانتفاء
لا يوجب عدم التقدير فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا وجب ان يقول
لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا بعدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور
غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الاية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا
الا وصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر

النفي المستفاد من لولان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلّ واقل وابى
ومنصرفانه وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا يتعدد الالهة اي لا يجب ان لا يكون اله
الا اهد لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزم للفساد وانتفاء
اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم
لاثبات لوازمه كلها قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان
سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي
مستويا فحذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن الاستواء
مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول
انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كان مكان المبدل منه ثم استعمل
بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد
ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل
مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر بهذا التحقيق

انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى فالبصريون نظروا الى معناه
الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك
يقتضيه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعله في حكم الغير قوله والمراد ببعدية
الخ اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد
ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها قوله فالاسناد
الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم
بناء على انها يدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها
قوله كامر خبر المبتدا في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص
ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون عند ابن درستويه واما عند الجمهور
فيصح ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا اصبح وامسى واضحى
وظل وبات وكذا ينبغي ان يقولوا في يصبح زيد يقول واخواته والاولى كما
ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر في قوله تعالى و
ان كان قميصه قد اه ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس

وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا يزال ومرادفاتها اما صار
فلكونها ظاهرة في الانتقال من الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة
ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار
وما يصلح للاستمرار وهو الجامد والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل
واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة يقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فهي للنفي مطلقا كما ذهب اليه سيبويه والمستقبل للاطلاق
هو الجامد والصفة والمضارع فقط قوله وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع
في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعواهم ان تلك خبر
فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك الدعوى
قوله وهو كان بمعنى اطلاقه ليس بجيد قوله في مثل الناس قال الشيخ الرضي
يحذف كان مع اسمها بعد لو وان اذا كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن
واخواتها نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قوله وهي ان يجيء

بعد ان اسم وجاز تقديره معه او في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوف واذا لم يجز
تعيين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي
ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل قوله اربعة اوجه قال
الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر
الى مصدر ما عدي بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان
كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح الا صالح
فصالح اي الا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح ونصبهما اي يجوز في الثاني تقدير
فعل لا يقال نحو تحري خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف
معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خير الا كان في عمله او
او مع عمله خير واما الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف
شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو
كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت
يضعف تقديرها لقلة مستعملها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال او لكون الشهرة

دالة على المحذوف قوله فكان جزاءه خيرا انما يصح دخول الفاء على الماضي لانه يقدر
والفعل المقدر لابد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون
ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من فعل المحذوف قال الشيخ
الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة
التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله اما خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم
الضبع ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله ثم ياكلهم اذ يمتنع تقديم
ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلابد تقدير فعل ههنا عند البصريين من نحو افتخر
وتكبر ثم قال ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها
جوازا لم يتغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا
وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغير صورتها من الكسر الى الفتح ولابد اذن من ما
ليكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف
فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها
الفاء نحو اما زيد فمنطلق فلابد اذن اقامة جزاء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء

بحث المنصوب بلا

غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تعيينه
فلا يرد نحو لا غلام رجل علاما حسنا من انه منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي
صفة الجنس اي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية او الدخول لا نحو
انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا التي هنا لانه يخرج بقوله يليها
نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر
كاف في حد اسمها وقيل في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرنا
مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدرك بعد دخولها قوله وهذا القدر كاف
فيه ان المراد بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما لها فالتعريف غير مانع اللهم
الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قوله او شبيها به ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم اي لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم من امر الله فان الجر في صلتان
للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف
مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار مع مجروره
خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم

اليوم ومن امر الله متعلق بما يدل عليه لا عاصم يعني لا يعصم امر الله لا خبر عنه كما جعل المجار
في الصورة الاولى خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق
به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز
ان يجعل علا خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار قوله اى
المسند بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم
لا المفهوم ضمنا قوله لما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المونث السالم خلافا
للمازني فانه مبني على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فمنع من الدخول
على المبني ومنهم من بنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين
للمقابلة قوله واليا ومنهم من قال ان هذا اليا اعراب لان المثنى والجمع في حكم
المعطوف والمعطوف عليه الذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب النداء
انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولا نص في الاستغراق والنفي بدون
من الاستغراقية لانه لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني من رجل لا يفيد
الاستغراق ولذا جاز رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة

الى الاضافة

اى الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون
مبنيا الا نادرا كخمسة عشرك وكخوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة
بلا اذا بقيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناءه وقد
انتفيا فلا بد للتكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلق لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص
قوله ليكون مطابقا لما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله لاستهاره
ولقوله عليه السلام اقتضى كم على قوله وتقوى هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب
على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وفي
عبد الرحمن والله ورحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما النزع في صورة الاولى
فلرعاية اللفظ او اصلاحه واما في الثاني فلما يدل عليه قوله لان الظاهر ان التنوين للتنكير
جعله معربا للتاويل الثاني واما في الثاني فلام واضح ولما كان النزع على التاويل الثاني
واضحا قوله وفي مثل لا حول ولا قوة اى لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله فانها
بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس
وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه

احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون لا في الموضعين
بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون
الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاولى ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع
محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه
وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى
بمعنى ليس وان يكون للتبرئة قوله وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية
وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما لحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان
عمروا قائمان قوله اي لا حول ولا قوة موجود الاظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر
لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه
فلا يجوز تقدير واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدا والمعطوف منصوب بلا فيرتفع
الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز
ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تمنعها عن العمل يجوز الغاؤها اذا كان اسمها
نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى والثانية او كلاهما والثاني معطوف

على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله وضعف المضعف الشيخ
الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون
الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس
والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة قوله واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه
اذا دخل الجار نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظ كما
لا يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام الظاهر عبارة المص الحصر
في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يعني التقدير والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف
العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال
السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع
في صورة التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا لمعنى الاعلام التمني العلام
وقال الاندلسي ما نقله الشارح قدره قوله واما قولهم لا رجل يعني كان القياس
الا رجل بالبناء اخره تدل على محصلة تثبت قوله المحصلة المراة التي تحصل تراب
المعدن تثبت اي تثبت تفعل كذا قوله لمكان الاتحاد اي لثبوت الاتحاد

ذاتا والاتصال لفظا وتوجيه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي
ليس كذلك قلت لا ظريف قوله ومعرب رفعا ونصبا مقدر ان نوعيان والقول
بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان قوله ويجعل مرفوعا
قد مر ان القياس يقتضي الجر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى
ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من
كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون
في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري على ذلك
الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة
الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي فلا ابا لان والاب والاخ قوله
واجراء الاحكام المضاف اليه انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة
بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما نون حسنا وجهه ولم يحذف النون
في لا غلامي قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة
الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه

اللام

اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا
الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان
غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به قوله لفساد المعنى قال المص ولانه لو
كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا
الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير للتخفيف وهذا لا يتيسر مع المعرفة قوله
ولا يحذف الا مع وجود الخبر لا مع وجود الاسم والعلة واحدة قوله خبر ما ولا وقد يلحق
لا التاء كما ربت وثمت لتانيث الكلمة والمبالغة ولا يدخل ح الا على خبر مضافا
الى نكرة وهو الغالب او على اوان او هنا مستعار للزمان نحو لات حين مناص
والغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص
وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود ولا يستعمل
الا محذوفا احد جزئي الجملة قوله المشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما
وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله انما جرتا يعني ان الضمير راجع
الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينفعل عن احد رفع الاسم

ونصب خبرها قوله واما بنو تميم آه وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي
يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة ثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم
والفعل قوله ما نية بوكده والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف
ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين الحرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قوله اذا لتنتقض
بالا نقل عن يونس انه خبر الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك واما
لدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف
محذوف من الاول اي دوران منجنونا وان معذبا مصدر كقوله تم ومزقناهم
كل ممزق مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ليس بظرف على
الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله
تم فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي خبرها منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة
قوله فحكم المعطوف الرفع على المحل قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني هو خبر مبتدا
محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع
خبرا مرفوعا عند الغاء الها عن العمل قوله يعني الجريان للواقع فلا يتوهم الدور قوله

لفظا

حيث الجرجاني

لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المص ذكر اقسام المعرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه
كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم آه حجر سابقه
مع ان المراد متبين قوله والمضاف اليه لكن المشتمل على علامة اعم منه لجواز
ان يتحقق علامة الشي بدون ذلك الشي قوله والمضاف اليه اتى الظاهر موقع الضمير
للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور
اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه
هنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان اشارة الى قوله لفظا خبر لكان
المقدر وجاز تقديركان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم
وجاز ان يكون حالا من حرف الجر لاختصاصه بالاضافة والعامل في الواسطة من معنى
التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان
المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوءا او القول بان اللفظي والتقديري
من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل قوله وهو الجريان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان

حتى يتجه ما قبل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار
الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف عليه الجر لزم الدور قوله اى منسلخ عنه يعنى ان التجريد بمعنى
الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه
او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم تجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة
واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشئ بمنزلة
جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف قائم مقام التنوين
من فاعل الشئ بمنزلة حذفه من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع والحصر
واما الضارب الرجل فمحمول على حسن الوجه قال الشيخ الرضى ما ليس فيه التنوين
والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما فى كم رجل وحواج بيت الله
وضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا
نقول لا يلزم من تحقق شرط الشئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون مشروطا بشرط
آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير
حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد لانه

متعد

١١

متعد بنفسه ففى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه و
لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة على الجر لانهما اذا عملا كان ذلك لنيابتهما
حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهته المضاف
الحقيقى بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها يفيد معنى اراد به ما قام
بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور فى المدعى ما يقابل اللفظ
قوله علاماتها انما قدرنا اذ لا يصح حمل قوله ان يكون آه على الاضافة المعنوية لان
حقيقتها نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايراثها معنى ومن البين
امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون لان الكلام مسوق للاضافة
المعنوية لا لعلاماتها قوله كاسم الفاعل آه والمنسوب قوله واما مساويه كان المراد
بالمساواة الشاملة للمرادفة والمساواة قوله او اعم مطلقا كاحد اليوم فان
الاحد هو اليوم قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم فى الاحد وكذا الحال
فى الباقيين دفى مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند
ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت وجب تنافرها لانه غير مانوس

قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات قيل في تصحيح اضافة كل الرجل ان كلاً للاحاطة بجزئيات
كلي اضيف هو اليه واضافة الكلي الى الجزئي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا
بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز
وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر
في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي نفعا في تصحيح اضافة الكلي الى الجزئي
او الفرد قوله فان معنى ضرب اليوم ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة
بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء بملابسة انها تسرع في النهي لاسباب
الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المتهيئة في الامور في احيانها
قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة والي لما كثرت لزم مجاز كثير وذلك لان الاضافة
بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم
معهودية الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة
ليفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه
فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلامان فلابد ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد

خصوصية بزيد اما بكونه اعظم من غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك
وبين مخاطبك وبالجملة بحيث ترجح اطلاق اللفظ عليه دون سائر الغلمان
هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى معين وذلك كما ان اللام
في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى هذا حاصل كلامه ولا يخفى
انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية
الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية
الجنس وان المعرف بلام الجنس تكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل
وتارة لارادة تمام افراده ولبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض
المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق اما كلام الشارح قدس فيجوز ان يصرف الى هذا
بادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وانما قال في نحو ليشمل ما هو
بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم
الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان
اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير

واضافة اسم الفاعل اذا لم تكن للماضي لفظية سواء كانت للحال او الاستقبال
او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك
ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وقال الشيخ الرضي
بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العذر في تنكيرهما ما قال بعضهم
ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو يعرف بضميره لكان تعريف
الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل بما تقدم عليه
من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فانها عائد الى نكرة غير مختصة نكرة
فلكان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعريف المضاف وكذا اذا كان نكرة
مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلدة ورئيس قبيلة ونادرة دهره ونحو ذلك
انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب قوله لتوغلهما
في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا يختص ذاتا وكذا مغايره فانه يشمل كل ما في الوجود
الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السري وقدح ابن السراج في
قوله نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة

ولا يصح

ولا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم
انه صفة فمحمول على غالب امره لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا
بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قده بقوله اذا قصد قوله فيكون بان يجعل كذا قال
الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشتهاره بمعناه او اراد ما هو الغالب
في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما
ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف معنى نحو زيد الشجاعة
فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي
النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف
وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف
قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب
فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيها زوال تعريف حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت
مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لم يكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول

فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة من ترك اللام
فقط قوله قال ذو الرمة ثلث الاثافي أه نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما ايا منزلي
سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل ترجع التسليم او يكشف العمى
قوله ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال في هل ترجع اي يرد جواب السلام وفي يكشف
العمى عن المستخبر الذي هو في العمى حال عن سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار
الثلث التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي قوله صفة مضافة الى معمولها
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها او اضافتها
اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعمل في المرفوع والظرف والمصدر سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى مرفوع وهو سبب
قوله نحو زيد ضامر بطنه ومودب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم في داره
عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال او الاستمرار اضافتها الى المفعول به او المفعول فيه
لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يأول بعض الاسماء باسم الفاعل

اوالمفعول

او المفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يأول القيد بالمقيد والعير بكسر العين او ضمها
وسكون الموحدة بالعائر قوله نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمعنى الماضي لتحقق وقوعه اذا اعتبر
معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر
بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الاخفة
في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابل او للاحتراز
عن حقه في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف القائم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا
يلزم اضافة الموصوف الى صفتها او الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب
مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع
اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه بثم
لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك
الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبناء لاحق
على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص

فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجازا
كما يقال فلان قبيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قبيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب آه
لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء
اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة
صالحة والكانت مقيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع
الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى انه فيه
ثبوت مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف
على اثبات المطلوب قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب
لا في الاستدلال قوله ويستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك وفيه وجهان
آخران آه اما الرفع فقبيح لخلو صفته عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها
بالمفعول فينصب قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا
كلام المص هكذا بناء على ما نقل من سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور من
مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا

اذ لا نفي فرعا الجر فيه سي لانه رواية الى مشهور مزوره كافيه الاستدلال

ما

١٦٨

ماهو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز
الله قوله حملا اي المحمولية او المحمولية بناء على جعله منقولا له للفعل اي جوز واله حملا قوله
ولم يحملوا الضارب زيد يعني على هذا التقدير دون التقدير السابق شيء وهو انهم لم يحملوا
الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير
السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال
الضمير لان التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا
فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك
لانه نظيره بخلاف ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقدير
نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المص
لم يرض بهذا القول وقال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي
التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت
فعلى هذا ينبغي ان يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على
ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك

في ان حذف تنوينهما لفظ قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد
في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف او من جانب المضاف اليه
ألا ترى قوله ويرد على القاعدة الاولى وذهب الكوفيون الى جواز اضافة الصفة الى الموصوف
وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخفيف متمسكين بمسجد الجامع واخواته و
جرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام
وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان
حسنا والكائن هو الوجه حقيقة لكن جعله بغيره في الظاهر بسبب ضمير المستكن وقس عليه اخواته
فان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد تقدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص
قس عليه امثاله واجاب البصريون بالتأول كما اشار المصنف اليه بقوله ومسجد الجامع آه
قوله متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع
للناس في المسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك
الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوسطى وبقلة الكزبرة وجانب اليمن قوله متأول

بصلوة

بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحبة الحمقاء انما
نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد
قطيفة قال قده في الحاشية جرد دريشيه از كهنكي وفرسوده كي انتهى قطيفة چادر ريشيده
مرادع قوله اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول
الاطلاق وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكلما لم
يطلق عليه الليث لم يطلق عليه الاسد وبالعكس قوله سواء كان مترادفين اجاز الفراء
اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي
قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء وكذا في زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام
عليكما اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسماء معجم قوله فانه اي المضاف لم يجعل
الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله مختص مبني عن حدوث الاختصاص وهو
في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله
سواء افادة آه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف
فيصح المثال لان قوله واما اذا كان للجنس ففيه خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود

في الخارج عند الجماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى ما يساوق
الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم
منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس المفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذهن
اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان
بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه قوله ليحمل احدهما على المدلول من باب حمل احد
اللفظين على المدلول والاخر على المدلول وذو ذات ومتفرقاتها اذا اضيف الى المقصد
بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صباح هذا الاسم وذات صباح اي مدة
صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا
صبوح زمان هذا الشرب قوله جار في هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة الحقيقية مدلول
الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان القلب يفيد تعين الذات الذي
يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكرا ولا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون
اللقب على الاسم بل تاخرون فتذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان
او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله غالبا والمغلوب لا حكم له فان تخير اي من غير سبب

قوله

قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال
اواخر الكلمة قوله او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح
قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كان في صدر الكلام او حكما فيما
اذا لم يكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم ابتدائها قوله فالكان في اخره يعني
ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فالكان اخره الف قوله لمشاكلة ياء المتكلم اعلم
انهم لما راوا ان الكسر يلزم قبل الياء المتكلم للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا
ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء
ليكون كالكسر قبله قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب
واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها
وانما جوز هذيل القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو
في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما
ولا يترك الامر المطرد اللازم للالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء
الضمة لان الياء الساكنة اذا كان قبلها ضمة قلبت واوا وقال الشيخ الرضي قلبت الضمة

كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يؤدي الى اللبس واما اذا اردت لبس
وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقبلها كسرة كحولي في جمع الوى او يشبهه فعل بفعل
قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث وقد جاء الياء ساكن مع الالف
في قراءة نافع محياي ومماتي اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا
من اخواته فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة اعتماد اليه ومع هذا فهو عند النحويين
ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قوله فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى
يوم يفر المرء من اخيه وامه ابيه واما تقديم الاخ على الاب في الاية فرعاية الاسلوب
الترقي قوله فالحال في اخ واب آه اوفيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي و
ابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله ويقول حمي عليه عطف فعلية
على اسمية فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو
بدليل اخوان وابوان قوله وابي مالك بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية
اوله قد راجلك ذو المبي زوقداري وكتب على قوله قدر اي قضاء وقال ذو المجاز
اسم سوق بمنا ومعنى اري اظن انتهى وقوله اري بصيغة المجهول قوله مع انه يحتمل فلا يصح
اثبات

اثبات مذهب بمجرد الاحتمال قوله اي الي جمع اب فاصله ابين كاخين في جمع
اخ قوله ويقول اي امراة قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه
ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى
غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والشارح جعل
صيغة يقول للغائبة فاندفع الاشكال بلا تكلف قوله قيل اخ واب وحم وهن وفم
اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والتثنية
الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح
العين افعال كجبل على اجبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل بها على تحريك
عينه وموته وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف
اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا الا دليل في هنوات
لانه يمكن ان يكون كثمرات ولام الخمسة هاء وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة
والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع ههنا على حركة عينها لان فعل ساكن العين
يجعلها الجمع على افعال كحوض على احواض وانما عوضت الميم من العين لان لامه لما

وعينها واو بدليل افواه وعينهم

حذفت نسيا منسيا عوضت الميم عن الواو ولئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف
عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين المبدل والمبدل منه قال
هما نفثا في في من فمويهما **قوله** وتكلف بعضهم بان الميم بدل عن الهاء وهي اللام
قدمت على العين **قوله** بالحركات الثلث التابعة للحركات الاعرابية لانهم
نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك **قوله** وجاد رحمه الله لم يرا ع
في الذكر درجات فصاحة اللغات والافالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبا
وفيه لغة شاذية ادنى الكل وهي ان يكون كوشاذ **قوله** وذوا اعلم ان عينه واو ولامه
ياء اما الاول فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات كنواة بدليل ان مثناها ذواتا
حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اكثر من باب القوة
والحمل على الاغلب اولى ووزنه فعل عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذلو
كان كفلس لقيل في المؤنث واوه بادكطية ولا بد اذ واجمع ذو على انه مفتوح
العين كما مر **قوله** لانه وضع وصلة قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا
شخصا بالذنب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو

فاضافوه

١٧٣

فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع
صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما ولكان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف
دون المضاف اليه واما الاسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن
مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف
الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه **قوله** كقول الشاعر انما يعرف
ونحو اللهم صل على محمد وذويه وذلك اقتباس من الدعاء الماثور **قوله** وكانه خص
بالمضمرات يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى المضمر الخاص لكن
عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد **قوله** وذو وكذا استقر فانه وقد جاء بعض
متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكني اريد به الذوينا **قوله** والفاعل الاسمي يجمع على
فواعل وكذا الفاعلي الوصفية دون الفاعل الوضعي **قوله** كالكاهل وهو اسم بحسب
الاصل قال قده في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب
العارض **قوله** حتى لو ظ تابعه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه
والكان في الرتبة الثالثة او الرابعة بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة

نبه الشعر ابع

فقوله ثان لبيان الحال لا للعقر ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتأخر مطلقاً وفيه
ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على
المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد
السبق او التأخر بحسب المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع
انهما متغايران شخصاً بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزو جزو لان
اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قوله من جهة اي المقتضي للاعراب قوله
تشخصه فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا تشخصا
قوله ما نشأ من جهة واحدة شخصية والكلام بغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل
لان المجيء المنسوب آه لا احد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعرا
زيد في جاءني غلام زيد هو فاعليه غلام لان المجيء المنسوب الى غلام زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه
لان النعت هو المنعوت بالذات قوله ثم ان لفظة كل آه وكذا لفظة التوابع
لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا للبيان

الجم

الجمع والمنع قوله النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر متابعة كما سيجيء
قوله يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل
فيه جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى قوله
في متبوعه لازمة لنوع هيئته غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه
وفسروه بكون التابع غير مقيدة بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها
مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد
مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو
المص انه لدفع توهم ان الحال داخلة في ما قبل هذا القيد وكانه منشأ التوهم حمل التابع
على المعنى اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاء القوم فانه يدل على معنى
في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه بقي امر البدل مثل
اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد و
علمه واما باعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك
فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري قوله وفائدته

ليس من وظيفة النحو قوله وقد يكون لمجرد الثناء اه وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك
في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو
الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان
الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق
بينهما ان المؤكدة يؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والصفة
الكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا بالمؤكدة وههنا بحث وهو ان
كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشفة وليس نعتا
ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور
الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع
معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في
الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما
في قراءة الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران قوله ولما كان غالب مواد
الصفة حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف

الاشتقاق

الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف نحو
اسد احالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا الا ان كونه
نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر
ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد او لاحد الامرين فلعله
جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من الجامد
والمشتق في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او
يقع بين المتقابلين قوله اذا كان وصفه متعلق بقوله غير المشتق والوضع ههنا نعم
الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع
بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان
اي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم
بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قوله لغرض المعنى المراد بالمعنى
الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض معجمة لنص على ان اللام ليست للوضع
قوله فان التمني اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله نحو مررت برجل

اى رجل هذه يكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويعرب منه كل وجد وحق
يكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة ويكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى يقال
انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال وجد الرجل
اى كان ما سواك هزى وحق الرجل اى كان من سواك باطل قوله وبهذا الرجل
يعنى به اسم الجنس الجامد بالنظر الى الاسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال
الشيخ الرضى ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال
ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وصفت له سائر
المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت لشخص رجل وبسبع اسد كما يقال
بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من الاسماء الاجناس
ولو لم يقع صفات اذ قولك ومررت برجل يفيد التشخيص واسد يفيد السبعية بخلاف
رجل طويل لان الطويل يكون فى غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب اذا كان
معه قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء فى الارض والسماء واما قولك هذا الرجل فلموصوف
فائدة جعل الوصف حاضرا قوله وبزيد هذا قال الشيخ الرضى اسم الاشارة يقع وصفا للعلم

والمضاف

والمضاف الى المضمر او الى ضمير او الى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص
او مساو فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفى المواضع الاخر التى لا تدل اى لا يقصد بها الدلالة
هذا المعنى قوله لا المعرفة الى المعرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظى قوله التى هى
فى حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفى قوله فى حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق المنعوت
تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت
المفرد او توجيهه بان الجملة فى تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضى من ان قام رجل ذهب
ابوه فى تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد فى تاويل كائن ابوه زيد قوله لان الدلالة
على معنى اه قد سوى الشيخ الرضى بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل
لعل وجهه ان الجملة التى لها محل الاعراب انما يكون فى تاويل قوله لان الانشائية
لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى تفيد فائدتها
وهى ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشائية لا يكون
مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة الا بتاويل بعيد وذلك فى الطلبة

المحكية بقول محذوف كقوله جاءوا المرق هل رايت الذيب قط اي بمزق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقلّه قوله فاذا لم يكن فيها الرابط يكون اجنبية اي لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا المتعلقه وفي الملازمة منافشة بجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا قوله ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله قوله وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله يعني بصيغة اعتبارية انما صح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما يتبعه في تلك الاشياء لكونها اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قوله والتعريف والتنكير اه اجاز الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قوله والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزائه كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة

من اشيا

من اشيا وكل واحد منها مشج قوله او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول ليس منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر وح يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بان هذا من قبيل وصف الشيء بحال نفسه محلا وذلك لان نصبه للتشبيه بالمفعول محلا والجر تابع للنصب فلا يلزم ان يكون الضمير فاعلا محلا قوله لانه بمنزلة يتعدون على انه لكن ضعف قاعدون على انه اقل من ضعف يقعدون علمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله وعليهما ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه لقوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان المضمر الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على المعنى الوصفية لمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في غالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون

اعرف او مساويا اشارة الى هذا التعليل وبهذا قربه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع
المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم
من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص المساوي بحسب
الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو
الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما
لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف الا بذي اللام
آه على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساوي
بحسب اصطلاح النحويين ان قيل لابد في الاستخدام من الضمير كما يدل تعريفه
اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله ومن ثمة في قوة
قوله ومن قوله لان المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما
ليس مقصودا قوله ان اعرفها المضمرات آه قال الشيخ الرضي لو كان المتكلم و
المخاطب اعرف فلكونه واما الغائب فلان احتياجه الى تغيره جعله بمنزلة وضع اليه
وانما كان العلم اعرف من الاسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند

الوضع

الوضع غير معين والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين
وانما يعينه اسم الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك
كان اسم الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة
احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب تعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام تعرف بالقلب
دون العين والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل
تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه
انقص ولهذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر قوله الا بمثله اي ذي اللام
الاخر او الموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم تعين ليس فيه كثرة فائدة فلذا عينه
بقوله اي ذي اللام آه فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعروف
عند جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام
نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم

من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله من يجعل المضاف ادنى من
المضاف اليه والشارحون فسروه بذى اللام وح ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه
تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذى ضرب فى قوة الضارب وفيه تامل قوله او انقص منه ينبغى ان يدعى
ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى قوله ان المشار اليه
انسان بدليل الاشارة والمرور قوله بل رجل بقرينة تذكر الاسم الاشارة والصفة قوله
العطف هو فى اللغة الامالة لقب هذا الاسم من التابع به لاماله حرف العطف
ما بعده الى قبله وسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان
كلا منهما مقصود بالنسبة اى نقصد بالنسبة الواقعة قوله اى قصد نسبته آه فى صدقه على مثل
البيت سقف وجدران خفاء قوله بالنسبة الواقعة فى الكلام اى فى الكلام الذى
فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء زيد وعمرو فان اخوك اذا كان مقصودا
بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد قوله لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه ويوضح بعطف البيان

المتبوع

المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتأكيد ان المنسوب اليه بحسب الظ هو المنسوب اليه
فى الحقيقة لا غير اى لم يقع غلط ولا مجاز فى النسبة او ان المذكور بلفظ العموم باقيا على عمومه
ولا شك انك اذا بينت شيئا لشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجيب
بان المراد وفيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع
بسبق اللسان وثانيها انك يوهم انك غالطا به مثل هذا نجم بدر شمس وثالثها نسيت
البدل فذكرت المبدل من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة فى ان المبدل منه
فى تلك الاقسام ليس توطية فيدخل بدل الغلط فى حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط
داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين
بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انواع الادراك اعنى
الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى القصر او لا باعتبار اصل النسبة دخل فيه المعطوف بلا
ولكن لا لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقهما فى اصل النسبة وان اختلف ايجابا وسلبا
وباعتبار كونهما على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة فى
كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد هو التردد بعد اشتراط بقاء القصر

دخل فيه المعطوف ببل لان المعطوف قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع قوله
ولا تم الحد بما ذكره اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله بتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثل
عنه اعنى مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل
الحكم وثانيهما انه داخل فى التعريف كما يسبق اليه الفهم ويؤيد تاخير المثال لكن ليس له
دخل فى المنع والجمع كما مر نظير ذلك فى تعريف الاعراب قوله بتوسط بينه الا طريق فكان
فيه تجريدا قوله واذا عطف اى اذا اريد العطف قوله اكد لا يعاد الرفع كما يعاد الخافض
لان التاكيد اخف من الاعادة لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب
نحو قولك حضر القاضى امراة والحافظوا عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب البصريين
اشارة الى انه خالف الفبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز
ان يريد به الوجوب الاستحسانى قلنا يابى ذلك ما ذكره فى بحث المفعول معه من انه
اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ
الرضى لا يعاد العامل الاسمى اذ لم يشك انه لا معنى له وانه يجلب بهذا الغرض كبين فانه
لا يتصور الا بين الاثنين نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة

دال

دالة على المقصود قوله بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد فلا يتصور
عطف المضاف وفى مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للبس والثانى معنى اذ يمكن استئناف
معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان
الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما فى الحرف يعنى انه ليس باقل من الحروف الزائدة قوله
مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تسائلون والارحام بالجر على قراءة حمزة واجيب عنه
بوجوه احدها تقدير الباء وفيه انه حرف الجر المقدر لا يعمل فى الاختيار الا فى نحو لافعلن كذا
وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم
وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذى تسائلون وقسم السوال لا يكون مع
الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود فى الكلام لم يصح صرف القسم الى
قوله تعالى تسائلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفى والكوفيون يجوزون
ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة قوله وتوكيدا لفظه
وليتقوى قوله كالاعراب فى كونه من الاحوال العارضة له فى نفسه تامل لان العامل
دخل فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة

للعهد الذهني قوله او مجهول آه اعلم انه جعل الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر
واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه
بان ذلك مبني على ما ذهب اليه من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك
النكرات مختصة بحكم وصفه كانت نكرات قوله اذ لو نصب او خفض آه ولا يجوز ان يكون
معطوفا على قائما وعمرو معطوف على زيد حتى يكون من باب العطف على عامل واحد لامتناع
عمل ما في الخبر المتقدم قوله فتعين الرفع على ان يكون آه يحتمل ان يكون مبتدا وعمرو فاعله
وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله
بان يكون معناه السببية لا العطف كما في اذا القيته فاكرمه قوله او يكون معناها السببية
مع العطف كما افاده المصنف للمضارع قوله لكنه يجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك
بينهما بالسببية افاد الشيخ ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدا اذا عطف عليه جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون
الاولى متراخيا عنه او لا بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باحتهما وذلك
لان ذلك المتعلق يجعل المجموع امرا واحدا فيقول الذي جاء فتغرب الشمس زيد لان معنى

الذي يغضب فيجيبه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق
لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدة القرينة على التعلق كان يقول الذي قام وقعدت
هند في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان معمولي عاملين بحذف المضاف
وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناط فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد
المعمول وكذا اجاز العطف على معمولي عامل واحد قوله فهذا اي فهذا العطف بحسب اللفظ
جائز آه كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف
على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظ اذا وصيغة الماضي تقتضي التحقق
فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين
مختلفين وحاصل الدفع ان العطف اللفظي متحقق والتحقق بحسب اللفظ لا ينافي الامتناع
بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه
قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب اللفظ لكن يحكم بامتناعه لقيام الدليل
الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول المراد من قوله واذا عطف
واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا ينبني على تلك

الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم
من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي
عاملين جائز الا ان فيه الفصل بين العاطف والمجرور ان زيدا في الدار وعمرو والحجرة فانه
يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه
المنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه وتاخر المنصوب
او المرفوع ثم تاتي المعطوف على تلك التركيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار
والحجرة عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز لعدم استواء اخر الكلام واوله لان الخبر في
الاول موخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف القياس
فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامه ومن هذا
التفصيل يظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسبت المنع لفظة الى الفراء وذلك غير صحيح
لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه
وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها كما ذكرو واما ثالثا فهو ان
ما استثناه قاصر عن الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع

المواد

المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة فلا
لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي
عامل واحد قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو اعتقب به العطف لان العطف وهو ثم والفاء
قد يراد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تع كلا سوف تعلمون ثم كلا
سوف تعلمون وقوله تع ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول
كقولك شانك في العلو اي باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في
باب الفقر عظمة قيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب
المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان
بمعنى الشان قوله يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه
في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد كما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت
بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا
اطلق النسبة وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بتكرير المعنى فانه غير نافع لما قصدت به من دفع

الفعل اذ دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب
عمرو فغلطت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله بذكر كل واجمع قال
اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والتثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل ثم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني نحو جاء رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد
الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا
الالفاظ الدالة عليها الالفاظ اجمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار
هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحدة فقط وبعضها لم يجئ
الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة
في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع
اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه تؤكد بها مع
الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون وقد يستعمل على ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة
حالا واما غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاءني
القوم جميعهم مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاء القوم ثلثتهم ولا يؤكد

بثلثة

بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا
بخلاف الوصف في جاءني رجال ثلث قوله واما البدل والوصف فظاهر خروجهما لكن اخراج
بدل الكل احتيج الى مبنه وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريرا مقصودا لمتبوعهما
قوله وافادتها توضيح متبوعاتها وكذا ينبغي ان يقال افادتها الكشف والتوكيد مثل
نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارج بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر
امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قده في حاشية الرضي
قال المص يعني في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير المتبوع لا يتحقق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا يدل على معنى النفخة اذ لا دلالة لها على
النفخة اصلا وايضا ان واحدة لا يقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة يدل
على معنى الوحدة التي هي مدلوله للنفخ واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة
ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون
في قوله جاء الرجال اجمعون تقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين
في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها

الى رجال معينين لان مدلول اصل الكلمة وقد صرح باجمعين يدل على الاحاطة دون كونهم
متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة قوله وهو لفظي ومعنوي
لا يجوز ان يوكد النكرة بالتاكيد اللفظي اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا توكد بالمعنوي
مطلقا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوزون بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت
النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ليس ذلك ببعيد
قوله اي تكريرا اللفظ الاول او بانه يكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير
في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى
بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيدا في قولك يا زيد زيد
جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه
مقرر كما هو الظاهر وح يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطية لذكر
غيره ثم بدا له ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا
وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب نيتين قوله او حكما بذكر المرادف

اعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي
واجيب عنه بانا لا نم المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة يجوز ان يكون
ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة
فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل تاكيد لما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواه
اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها ستعمل لا يعني انه
لا يستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قوله ويجري في الالفاظ كلها اعلم
ان المذكر اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل
الكان على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكرره وحده نحو ان زيدا قائم
وقد جوز في تكرير ضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك
وانت وضربت انت وفي تكرير ضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل
والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد
ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات
قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما

ان تقويه بموازنته مع اتفاقهما في الحروف الاخير ويسمى اتباعا وهي على ثلثة اضرب لانه
اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً او لا يكون له اصلا معنى بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويه معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك
حسن بسن فسن او يكون معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اي استخرجته
وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل
من الثالث وذكر اشتقاقها ما ذكره الشارح قوله ويمكن استنباط مناسبات
اه اما انه فلان العموم وهو تمام الافراد والاجزاء واما الذي فلانه تمام الشرب
وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قوله ومن
بعض العرب نقصانهما والاول اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تاكد ثقلها
لفظا ومعنى قوله باختلاف الضمير في كله وكذا في جمعه قوله او الجمع غير الجمع المذكر السالم
فانه لا يونث قوله وجمع في جمع المونث او ما يجري مجراها وهو ما سوى جمع المذكر
العاقل خلافا للاندلسي فانه يجوز اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد وقيل ارادة

بجوز

بقوله ذو اجزاء ذو متعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم
يلحظ افراده مجتمعة جاز ان يلحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد من افراده
كالدرهم البيض والدينار الصغر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع
ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان
كذا ذكر المحقق الطوسي قوله يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه
لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما وما لها
لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اشتريت العبد فاذا
اكد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود
فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد قوله بخلاف جاء
زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه
وهو خلاف القياس والسماع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع
بين الالفاظ التاكيد وذلك غير كلا قرينة ترتيب المتن لكن ينافس في تاخيرا بصع

عن اتبع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقدم النفس
على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس
موضوعة للذات والعين مستعار لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى
الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع
اي تام **قوله** بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب **قوله** دونه
ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متنحيا وزاعن المتبوع **قوله** بل يكون النسبة اليه
توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط **قوله** لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا
ابتداء او لا فذخل فيه باذ بيد زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث
التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال
لان المتبوع لا يكون مقصودا الا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف
ببل الى قوله ولا انتهاء **قوله** ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ان
قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاثبات او النفي

لا بالعبارة

لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا
التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكرناه بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك
ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد
وهو مقصود بسلب القيام ح لا حاجة في تعميم النسبة **قوله** وبدل الاشتمال قال ابن جعفر
انما قيل له ذلك الاشتمال المتبوع على التابع كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان
وينبغي ان يحمل كلام الش قدس سره على هذا **قوله** فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان الاضافة
لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين بيانية
وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال
لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه
ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكورة والمقدرة
النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف **قوله** بل لا ارى خلف الا بعبارات الا
بدل الكل لما هو ظاهر كلام سيبويه **قوله** والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات به

قوله الا لفظ فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظ قوله فان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجعله مناط الحكم لكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك فاذا
قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب وان اردت ان
الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف قوله بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا
لم يكن بدل الاشتمال فلا يقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبني الوزير وكلاءه
لان الملابس مفهوم معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك
القيد لاخراجه واخراج ما ذكرناه قوله فيدخل فيه اه اي لم يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت
الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر قوله بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقي
او بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء
ثم قال بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل قوله بغيره قيل لم يقل بالمبدل منه
او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه علاقة

قوله

قوله واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة قوله
فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه
قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد
المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن المص انه جعل هذا
وجها لتوصيف بدل الكل واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد
فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان
منفصلا لكان موصوفا به قوله ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما
يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد
ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت
وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان قلت ان البدل يفيد
ما لا يفيده الاول قلت ان البدل يفيد ههنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا
لما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب اه قيل ولانه يلزم ان
يكون شيء غائبا او مخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من

بحث المبنيات

الاسم الظ قوله مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيد المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران
غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه
قوله وانا على ماقة دبراء عجفاء نقباء الدبر نشت دريش والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پای
قوله الكان فجر اي كذب يقال ايمن فاجرة قوله ان جعلته بمعنى المصير اي تضمنه معنى الجعل قوله لانه
ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال اجاز ان المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد
تعريفه لانا نقول لا اعتبار بهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف بانه تعريف الشيء
بنفسه والظ ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه ومجاز في غيره فلو اريد به وجه من مفهومه
كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل او امر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب
اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه
المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
البناء قوله ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره
صاحب المفصل لكن بشرط ان لا تعارضها جهة مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة
وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة

موثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة
مراتب لا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المركبات قوله اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل
تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهي لا حقيقي قوله فكلمة
او هنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف ان قيل في اي شق يدخل غاق في توهم
غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكي باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع
غير مركب وهو ما يتكلم به لا ما يرمي به الغراب في صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا و
لا مبنيا قوله والقابه عبر عن حركات الاعرابية بالالقاب دون الانواع لاختلاف
اثارها قوله اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها والقاب علامة البناء
التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف وانما خص بالحركات لان المبني
قد يكون مع الالف او الياء نحو يا زيدان ويا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة
وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي عندي ان اطلاق
الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية
للنائب باسم المنوب قوله ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا

لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر لكسر الشفة السفلى في التلفظ به والوقف لتوقف
النفس على الجزي قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية
قوله وان المراد ان الحركات اه رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح
والكسر على المبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله والقابه لان لقب الشيء مختصة به
فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا لخصوصها قوله
لانهم كثيرا ما يطلقون على الحركات الاعرابية ويطلق السكون على الجزم لحذف
الحركة قوله حيث قال بالضمة دفعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه الشيء وبين ما يسبقه
معه قوله الكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة
قوله والاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست بموضوعة لكنها جارية مجرى
الاسماء المبنية في البناء فلذا عدها منها قوله المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس
في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس وعلة بنائه احتياجه
الى حضور او تقدم مكني عنه قوله ما وضع اي اسم فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك
قوله من حيث انه متكلم فيه ان اياي في اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس

موضوعا

موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني عنه مع قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة
وانما تفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا فيها تلك اللواحق
فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه مشترك اللفظي
وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله لفظ المتكلم والمخاطب
فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب لهما ولهذا صح انا متكلم وانت متكلم وانا مخاطب
وانت مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعين للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد
اذا اعتبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع للمتكلم
بقوله اي مادة او بطريق الكناية وتعالى تخرج بهذا لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان
صريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم
بناء على ان الهمزة مع النون قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه
مخاطب ولهذا يقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى كما يقول المسمى بزيد زيد ضرب

ولا يقول زيد ضربتُ واذا جاز يا تميم كلهم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل
التكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكلية خرج
اسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التغيير قلنا لم يخرج به بعض
الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي آه اعلم ان تفسير التقدم
اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم
حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض
الشيخ الرضي بان تقسيم التقديم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ
قسم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول
لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تغيير المص لانه جعل الحضور الذهني
وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان المحل ح ليس الا في جعل العهد في
حكم الذكر واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى التحمل في التقدم بان يقال مثلا انه مقدم بحكم
وضع الضمير واقتضائه به فانه يقتضي لذلك تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه
لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول

ثم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى التمحل

دعى

وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى
وكقوله تع حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله
من باب المفهوم من السياق والظ انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد قوله
فكانه مقدم من حيث المعنى الظ ان يقال من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام
الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير مع ضم قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي
في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل
على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل
قوله فالمتصل الفاء للتعقيب قوله المستقل بنفسه في التلفظ بلسان التخاطب قوله لقيامه مقام
الظ مع اعرابه الاختصار قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف
والمضاف اليه قلت انما يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلق
قبيح قوله الاول ضربتُ وضربتُ قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن
ليكون افراد المتصل المرفوع مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم

المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقدم النظر لاستيفاء العدد ان قلت فلم ذكر
صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاحش
اولى من بيان مبتدا ه قوله او ضربنا قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما
بعدها في الحكم واجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن
فيكون الى للاسقاط قيد حل وانما بدا بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن
اللواحق ثم يراعون الى اسلوب الترقي قوله انا لكن قد يبدل همزته هاء نحو هنا وقد يمد
همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت
للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين
ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد والكاف
لواحق اياك واخواته ضمائر عند الكوفيين وايا عماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على ستة لان المشاهدة شاهدة على الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك
مبني على تغاير الواحد الغائب والوحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي
قوله فاستتر قيل حال من فاعل ضمير يستتر والباء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب

المحذوف

بمحذوف اي احق بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصار اي
المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية للاعراب في مدلولها
لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبعلة الحروف وهي المتصلة ظ واما في المنفصلة فلانك
اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا
فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسم الظاهر فانك اذا قلت زيد مثلا التبس
على المخاطب انه زيد القائم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا
او هو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس فاذا عرفت ذلك فالاصل في هذا
الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر
من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو قوله للمتكلم صيغة المضارع قوله
مطلقا اي زمانا او استتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال
في قوله وفي الصفة مطلقا قوله وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف
قوله ولا يسوغ المنفصل الخ لا ينحصر صورة الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف
النفي وحرف الاستفهام اذا كان عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك

فاعله احد جزئي الجملة فاعني بابرازه وكذا فاعل المصدر قوله الا لتعذر المتصل اللام للوقت
او للاجل قوله اذ الاتصال انما يكون باتصال العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا
لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل من بابه ما وقع
تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما يقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر كجاءني اما انت
او زيد وما وقع ثاني باب علمت واعطيت اذا كان الاتصال تورث الالتباس بالمفعول
الاول واما اذا لم يلتبس فالانفصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت
اولى قوله لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل
الا اذا غرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام كما في الحاجب
بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول
على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة ضرب يعني ما يجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا
قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قوله وما ضربك الا انا وكذا اوانا
ضربك انا قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل له هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل هٰهنا تفصيلا
وقال اذا اختلف ما اجرى عليه وما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو

التثنية

التانيث فلا لبس سواء كان محل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيها ما ذكر وان اتفقا في
الغيبة الفة فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا
في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب
وفي غائبته مع المخاطبين فان اللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع
بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصور اطرد البصريون في الجميع سواء
كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا والفعل فقد اتفق القوم كلهم على انه لا يجب
تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه
يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع الالتباس اللبس وكان
مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بمجرد رفع الالتباس ضمير التاكيد وحذفه
قوله واذا اجتمع ضميران ولم يذكر ما تعذر فيه الاتصال قوله اختيار عما اذا انتسا وما قال سيبويه
الكانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز
الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب للتحرز عن تقديم احد المتساويين وفيه انه يجوز
ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول

ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجح في المعنى لا لا في اللفظ صح ووجوب الانفصال
باعتبار التسامح في اللفظ قوله فيلزم انفصاله لتعذر اه ولان الثاني اشرف من الاول
لكونه اعرف منافق من كونه متعلق بما اه في قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انما شيء
اما هو او يتكلم به العرب فوضعوا الحرف غير موضعها واستحسنه المبرد مذهب قوله فلك الخيار
لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا منقعة
في التعلق بما هو اشرف منه ومبرورة من حكمه بالاتصال قوله وان شئت اردته منفصلا
قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الاتصال في باب اعطيتك لان
المفعول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل في
مفعولي باب علمت رائحة المبتدا والخبر وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل
خبر المبتدا اي قبل انفصال خبر المبتدا او باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى لوجود الناسخ
فكيف يصح ابقاء اثره قلنا وهو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك
لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي
قوله لكون ما بعد لولا مبتدا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا الوجوه الثلثة

فيقتضي

فيقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان
المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فيشتمل ضمير
المتكلم لكن غير الاسلوب لما ذكره قده قوله وعسيت اه انما لم يقل لولا انت وعسيت اه
لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف ضميران في لولاك وعساك
اعتبر لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي في مقام اتصال
الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن يجر ما بعدها
بالاضافة واذا اولها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لان اذا لم يكن زائدا
لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت
انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغير اثني عشر ضميرا وسيبويه
في نفسه وترجح ان التغير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الطمع والاشفاق
فراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان
يكون مع ان لرعاية عسى وجازته كه لرعاية لعل قوله ونون الوقاية ويسمى الفم نون
العماد لان المعنى وكما يحفظ السقف عن السقوط كذلك يحافظ ذلك النون اخر

الكلمة عن الكسر قوله اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره قوله لنفي آه اي ليحذف عما هو اخت الجر
وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة تغير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم منعوا الفعل
الجر وكانت الكسر اصل علامات الجر بخلاف الفتح والياء وكرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت
له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة
في الفراء والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب او لكون الكسر
مقدرا قوله كما في عصاي وقاضي وتركها في عصاي لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون
يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب وذلك ان يقول ايضا انه من
باب رجل سوء قوله عريا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ان ونون
التاكيد او لم يكن احدها وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك
النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها بخروجها بالنسبة
الى الكسرة العارضة لليء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قوله
وانت خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان آه هذا التغيير
مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله

واخواتها

193

واخواتها عام ليشتمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون
وذلك ان يحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم ويخص قوله واخواتها بما سوى ليت
ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ويقول في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية
ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على البنية بدا ظهر في غير التثنية واما
في التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب
قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين
قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدي وفي الكاف الجارة كي لان السكون
يبعد الكلمة من الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون دون الفتح والضم
لقربهما الى تلك الاسماء ومن هنا يفهم ان التحرز عن اخت الجر في المضارع
مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف
المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات
فيه تغليب اذ ليس في لدن اجتماع النونين كما في لعل فانه في قوة اجتماع
اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين قوله ويختار في ليت المشهور

فيه ان القوة لازمة الا بضرورة الشعر قوله وهو يتوسط بين المبتداء والخبر الظاهر ان يقول
ويقع بين المبتداء والخبر غيبة تجريد ويحتمل ان يكون بين التاكيد وانما احتيج الى التاكيد
لان حق المبتداء ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان
العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتداء وخبر فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتداء
قبل العوامل او بعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك
جائز عند المص وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتداء مثل الجزء الاول من الاسمية
وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتداء والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب
في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر يعود في الغائب
معتبر ولهذا افتى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر
بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه قوله صيغة
مرفوع انما اتى بالفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة
المرفوع لمناسبة الطرفين اعني المبتداء والخبر قوله مطابق للمبتداء اليسا كله وقد
يحصل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوعات قوله وتكلما وخطابا وغيبة ربما

رفع

وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قوله يسمى فصلا عند البصريين
وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبرية قوله وذلك التوسط
ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغائية
والمغائب وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية لو كان
المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل ولانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل
بين الصفة والموصوف او بالوضع قوله تعالى يحتمل ان يكون حالا قوله ان يكون الخبر
معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الا اشتراط لثبوت الالتباس في المبتداء
والخبر اذا كان نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل يفيد التاكيد فان تلك
زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان
النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف
القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز المازني وقوعه
قبل المضارع كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتداء
وتاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظره

تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب تاكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر
كما في اناعرفت ليس ذلك بالحقيقة احتما لا اخر لانه ح مبتداء عند المحققين قوله
ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قوله وبعض يجعله
مبتداء وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل
التاكيد قوله ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ
المبتداء فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله تع فانه لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان هذا وجه
وجيه قوله ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد
والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتداء فيلزم مطابقتها له كما ذكر
قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة
مونثا قياس لان ذلك باعتبار القضية لكن لم يسمع قوله والظ ان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة معترضة لا وصف بقوله ضمير غائب نعم قوله بغير وصف له قوله بان كان
مبتداء او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة
الفضلة كذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لابد

من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية اما على الحذف
فكرفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
واما على خصوصية المحذوف فلان حذف الاسم الحروف المشبهة بالفعل اذا
لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا
قلت تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل المفرد
وهي اسمها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القضية مطابقة للواقع قوله لان
الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله ينافي ثبوت القرينة
كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما وذلك الدليل ان نواسخ المبتداء لا تدخل
على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق قلت ذلك بعيد
غاية البعد نعم يجوز ان يقال ما قيل في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى
الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما
تمييز لك لان المفسر بحسب الظ هو المجموع دون المجموع وضع اجزائه قوله
اشارة حسية بتخييل امتداد او واصل بين المخيل وما يعتبر غاية لذلك امتداد وهي لا يكون

حسن اسماء الاشارة

الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا التعريف للشيء
بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسم ومفرده
وقد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار
اليه اريد به ما به الاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر انه ليس تعريفا للشيء
بنفسه كما يوهم لان المأخوذ في التعريف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان
نفسه ماخوذا قوله محمول على التجوز بتنزيله منزل المحسوس المشاهد لما من شيء الا
ويدل عليه وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على هي لعوده الى الجميع احتاج الى توجيه
فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة
التي بعده مبينة والاولى ان يقال اي وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير
معطوف محذوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر يلزم على هذا التقدير مع حذف
المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ
الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ وخبره
محذوف والجملة خبر المبتدأ اي هي ههنا ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان مرو

الكلام

١٩٤

الكلام ليس على نسق ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اي الذي لمثناه
ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن يقال ان بعض المحققين مالوا
اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اي ما منا الا من له مقام
مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل
في الحال معنى الفعل فيه ان قوله ذا اخبره للخبر على الحقيقة فان نظيره البيت سقف وجدران
وخبر الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المجموع المسند قوله قدم الخ يمكن ان يقال انه قدم لان
الذهن ينساق الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية
وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف
اي انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة للتانيث
نحو تضربين قوله بقلب الالف والتاء هاء لان الالف الهاء قد يكون مبدلة عن
تاء التانيث في الوقف قوله بوصل التاء كما بهما من الاشباع او الجمع العوض بين
قوله ولا يثنى من لفظه الخ لم يرد للتثنية المتعارف لان المعرفة لا يثنى اذا الكرة لا ينكر
اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا تكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول

اصله قوله على سبيل اللحوق يعني ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان
يكون الاصل لا بالاخرة وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء الاسم الاشارة
اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجردة عن اللام والكاف وذلك بانا
واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظ
موقعها فيه ان غيرا فعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظ موقعه مع انه اسم فالاولى
ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك
انيت دو في ترجمة ذلك ترجمة ذلك انت قوله وهي الحروف تذكر وتؤنث وذا عشر
هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمسة قوله اي حروف الخطاب فانه قرب
ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي
يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة
للقريب والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى
الحاضر القريب الذي يصلح ان يكون مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان
متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا مخاطب

اثنان

اثنان في كلام واحد الا في مواضع مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة
وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا
اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام قوله ولما راى المص كذا ذكره
الشيخ الرضي فيه شيء لان استعمال الكل في مقام الاخر بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة
فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال وذلك
للقريب لم يعلم منه الا الوضع قوله وتلك لما كان المخالفة بين ذا واخواته في البعد
اكتفى قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة ثان
الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط و
هنالك للبعد وثم ايضا للبعيد وقد يلحق الكاف ولا يلحق ثمة قوله خاصة
اي اخص خصوصا ذكرت للتاكيد لا يستعمل في غيره الا مجازا اذ استعمل
في الزمان كقوله تع هنالك الولاية لله اي حينئذ وذلك باستعارة المكان
للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي
مواضعها قوله اي اسم لا يتم الا قبل او اسم لا يتم حال كونه جزء وهو بعيد عن

سمي المعهود

المعنى المراد قوله او لا يصير جزءا تاما آه ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان الا فعال
المنفصلة لا احرلها قوله والمراد بالجزء التام آه حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام
كما ينساق اليه الفهم اولا وقال ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله فضلة لم يمكن الا
بصلته فهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناه اللغوي كذا
نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان
المتبادر معناه العرفي قيل لو كان لجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال
اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان اسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام
التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف فان ذلك القصد
ينافي لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة
الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة جامع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة
العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا لا يقال جاز ان يكون لاخراج
الموصول الحرفي فهو اول ما يليه من الحمل المصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو
خارج التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر

الحرف

الحرف المصدر المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول يمكن آه القائل
ان يقول يجب ان يقال ذلك واللازم نقض الحد من الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون
تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لا يكون
لما قيل من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم
صفة ينجلي بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة باعتبار
مبدءه فتعريف العالم بما له العلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته
جملة خبرية ليس تعريفا لها واللازم التعريف بالاعم بل لا يقول المراد بالموصول
معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا من الصلة العرفية ولا يدل بهيئته
الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم بان
يقال الصلة جملة آه فيه تامل قوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا آه جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس
اليه لا الى الموصول قوله جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على
ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة

الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تع وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية

قوله واما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله صلة الالف واللام اسم الفاعل

او مفعول بمنزلة قوله لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجيئ الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه

اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية لما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع

الى الموصول المقدر بعيد بعيد جملة معنى ولهذا يعمل ح ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلة متعذرا

لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة قوله وهي اي الموصولات

لا حظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع معهوما من

السياق والضمير واقع فيه قوله الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى

لا يتوهم ان الجملة بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات

جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف

سائر الموصولات قوله والتي تقلب الذال تاء قوله واللذان واللتان قد يشدد النون

فيهما بدلا من الياء في المفرد قوله والذين كالذين لجمع المذكرين واللذون في الرفع هذلية

وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن الذين ايضا قوله واي مضافا الى معرفة ظاهرة كما

او مقدرة

او مقدرة قوله بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة الى بني طي تثبت في النسبة احدى

اليائين الفرد والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين اليا آت قوله وذا بعد ما جوزا الكوفيون

كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في

ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض

الله قرضا حسنا اي من ذا الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول قوله والعائد المفعول سوى عائد

الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصولتها والضمير احدى دلايل موصولتها قال الشيخ الرضي

لا يجوز حذف العائدين اذا اجتمع في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك

المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا

جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل

بالفعل لا الحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف

جر معين كقوله تع اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه

بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب

الكسائي في مثله التدريج في المحذوف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا

ليصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف
الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كانت في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
آخر وان لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله
حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه
في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى
لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلت قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا
مع القرينة اذ امتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس للتنبيه على انتفاء
القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الا بالحرف فلانه لا يحذف ح واما قولك لا معنى
لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان
قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق لا يصح
حذفه بخلاف المفعول فانه على الاطلاق يصح الحذف هذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة
والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذان الجوابان في المجرور ايضا قوله تمرين
المتعلم اي تجربته التمرين التمكين والتدريب قوله وتذكرا بما لما سيذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز

مثلا لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور وحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا تقعان
مضمرين قوله لان الذي يخبر عنهما اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور
ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه
بحسب اللفظ لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون
الموصول قوله اي اوقعت كلمة الذي لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ
مرتبته الصدر قوله وجعلت الخ لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك المخبر عنه
بلا تغير شيء من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول بالوصف الذي كان لذلك المخبر عنه لتصديره مبتدأ
فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد الى ما كان قوله واخرته لانه خبر وحقه التاخير قوله في الجملة الفعلية خاصة
ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران
فلم يصح الاخبار بهما قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قوله في ضمير الشان لو قال في
الضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قوله والموصوف والصفة وكذا العامل التاكيد
في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير مفادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما افاده
المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قوله والمصدر العامل

وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم مما يجوز اذ المراد التعليق في ضمير الشان المستتر
نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قوله في الضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها
قوله واما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه الموصول لم يجعل له باب براسه
بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم وفعل في اللفظ من المبنيات في الاسماء الافعال
كفى ردفا ق د باب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية
لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية
فيجيء في كتبه قوله فانها اما كافة اي مثلا قوله واستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار والتحذير
الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية
نحو ماذا التشغل قوله نحو ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا
بشرط وفيه انه يجوز ان يكون من للتبعيض متعلق بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز
ايضا تضمين نكرة معنى تمييز وتبعيض وجملة قوله فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قوله وتامة
غير محتاجة الى صلة وصفة قوله وصفة اختلف في التي هي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم حرف

وقال

وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع اعطيته عطية اي اعطيته ما لا يعرف من
حقارته او لامر ما اي لامر لا يعرف من عظمته واضرب ضربا ما مجهولا غير معين قوله فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة
الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله تع ذ الاترون من
عدوا اي الاكثرون عددا وهي عند البصريين موصوفا اي انسانا مع عدوا قال الشيخ الرضي اعلم ان في من
وجوهها لذي العلم ولا تجيء لما لا يعلم وتقع على ما يعلم تغليبا ومنه قوله تع ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على اربع وما في الغالب لما لا يعلمه وقد جاء في العالم قليلا وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا وتستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته
وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما هو والماهية مقلوب الهمزة هاء والاصل
المائية او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة فقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان
يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب
موسى ببيان الاوصاف دون الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير
معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المعرفة انما قيد بالتزام الاضافة

لئلا يرد النقض بكم رجلا فانه منتصب ما بعد كم الخبرية وفيه الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ
واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا بد من فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا الالتزام الى المفرد من
خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة تنوين المنافي للبناء وانما لم يجئ الاضافة الى الجملة كذلك لان
المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مصدرها وهو غير
مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة انما الزم في اي الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل
فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا يبقى على اعرابه قوله الا اذا حذف
صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدا يشترط ان يكون
ذلك المصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان المضاف يبنى على الضم وجاز سيبويه الاعراب وقال هذه اللغة جيدة
وان لم يكن مضافا فلا اعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا قوله فيمن قرا بالضم دون الفتح وفي
قراءة الضم اتفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية معربة مرفوعة
على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة يقول فيهم انهم اشد وقوله
من كل شيعة معمول ننزعن كما يقول اكلت من كل الطعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان ننزع
وارد على كل من شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل انهم اشد اي الذين هم اشد

ونيز

وقيل ان ننزع معلق عن العمل وليس بشيء لان معموله ليس جملة والمعلق يجب ان معموله جملة لتاكيد شبه
الحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة
الاحتياج لا يرفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد
الاحتياج قلت قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافا وحذف
صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلت ان المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا عند
حذف صدر صلتها سماعي قوله وفيما ذا صنعت قال الشيخ الرضي وذا لا يجيء موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا الذي منك الزيادة ويجوز ان يكون
بمعنى الذي اي الذي هو هو على حذف المبتدا واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل
فيمن ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قولهم من هذا الذي فان ها التنبيه يدخل على
على اسم الاشارة قوله احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله وجهان واستينافية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي
قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت برد الجواب ان قلت برفع
الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلت جاز ان يكون ما مبتدا وذا زائدة والفعل
خبرا بتقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدا قليل ودون صلة الموصول قوله والظاهر ان تود ما واحد

بحث اسماء الافعال

يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة قوله ح جوابه بنصب ما الا اذا كان تعدد ا
فعل ناصب لما قبله او مشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك كما اذا اعرض ما نعم عليهم وماذا اعلى لهم
فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان منه
يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر
او الماضي كان حقهما ان لا يكون لهما محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها بتقدير
تقدير فعل قبلها فلا يكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء الافعال بل انها
اسماء مصادر الافعال اي انما سميت اسماء الافعال قصر المسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم
الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل انه
مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ
لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل بما لو لم ينافي الابتداء يصح ان يقال انه لكل فعل مبتدأ
وفيه ان ذلك الامر اصطلاح او ان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال يجوز
ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج وجه نعم
للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ يأول بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة

ان

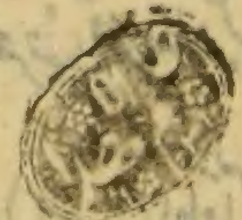
ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع
في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء وفيه ان المعنى لو كان على الانشاء فهو الحق
لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على ذلك في وجه بنائه اسماء الافعال ما قال الشيخ الرضي
وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق سواء وبقي على ذلك الاصل كالماضي
والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير
ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا والحق صغر قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود
بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل بتضمنه اياه معنى وجعله
بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا
الى الفاعل قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده لكن
ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى
اقسامها قوله بفتح اليا وقال الشيخ الرضي فتحت اليا ونظرا الى اصلها حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى
الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على معنى البعد اذ معناها ابعد وكان
القياس على تقدير ان اصله بيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر

بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاء هاتا رقامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة
ثم قاة والوقف عليها داما مكسور التاء ومضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء
والتاء قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق
بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده لا ان حذفه دليل
الوقف وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى
المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه
بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عنه فمعنى صه
افعل السكوت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه اسكت
سكوتا تاما قوله اذا العربي القح قال قده في الحاشية القح الخالص بحسب الوضع والكان طاريا
قوله مثل الضارب امس لو كان بدل امس في الماضي لكان اظهر قوله المشتق من الثلاثي يعني ان
قوله من الثلاثي صفة لامر ولا يخفى ان تقدير المشتق اصنع من تقدير الكائن قوله اي قياسي اوذو
قياس قوله على انه لم يات على اي اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي
صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت

الرعد

الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا يغير فلو كان صوتين ثقيل قارقار وعار
عار كغاق غاق قوله حال كونهما مصدرا صاحبها ضمير قوله مبني قوله معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله
تلقى صفة اخرى لمصدرا ويجوز ان يكون خبرا اي هو كفجار والجملة معترضة قوله قال الشيخ الرضي
وقال ايضا لم ان من كان مذهبه ان جميع اوزان افعال امرا وصفة او مصدرا او على نوعيه
فاذا سمي به مذكر وجب عدم انصرافها فيجوز عند النحاة جعلها منصرفا وهذا منهم دليل على
ترددهم في كونها مؤنثة قوله وصفة لمؤنث لم يجئ في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف
ويستعمل اما لازمة للنداء اسماعا كخبيث يا فساق واما غير لازمة وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة
علما جنسيا كحجار للمنية وهي الاصل لكل ما يحيد اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بحبس المنايا
والضرب الثاني ما بقي على صفتيه نحو قطاط اي قاطة كافية قوله واما عدلا انما اعتبر ذلك لان
الزمنه غير لازمة واللازم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور
وثبوت فاسقة لا بد لان على كونه فجار وفساق معدولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين
لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجود بنائيين كما في منع العرف قلت لا دليل
على كونه نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله

الشيخ الرضي وهي ان قسم المصادر والصفات بني لمشابهته لفعال الامري زنة
ومبالغة او في الكل مبالغة **قوله** على للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب
في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله
مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق لزم خلو الاخر عن التعلق
بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع **قوله** لمشابهته فعال بمعنى الامر فيما ذكر
في اخته ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول والمعنى الوضعي
منقولا راعوا معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه كثير من غيره
قوله وجه الاكثرين اه او ان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والفصح
للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا عرب منع
لم يكسر تمت تمام حاشية عبد الغفور كاتب الكتاب من اضعف
عباد الله محمد بركت الله غفره ولوالديه
بحق محمد الرسول الله ... ... در بلده
فرخنده بنياد حيدرآباد سنه ١١٩١



م م م
م م
م



